التأصيل الدلالي والمعرفي للمصطلح النقدي

مصطلحات تصنيف الرواية نموذجا

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2025/11/6714)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب
اسم الكتاب: التأصيل الدلالي والمعرفي للمصطلح النقدي: مصطلحات تصنيف الرواية نموذجًا
تأليف: الكتاني، حميد
بيانات النشر: اربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2025
الوصف المادي: 172صفحة
رقم التصنيف: 813.9
الواصفات: / النقد الأدبي// علم الدلالة// علم المصطلح/ التحليل اللغوي// الأدب العربي// العصر الحديث//
الطبعة: الطبعة الأولى
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية اخرى

ISBN:978-9923-14-840-2

الطبعة الأولى
2026



عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع

الأردن - اربد - شارع الجامعة
تلفون: ٧٧٧٢٢٧٢ ٢ ٩٦٢+ /فاكس: ٧٢٦٩٩٠٩ ٢ ٩٦٢+
الرمز البريدي: (٢١١١٠) / صندوق البريد: (٣٤٦٩)
almalktob@yahoo.com
www.almalktob.com

التأصيل الدلالي والمعرفي للمصطلح النقدي

مصطلحات تصنيف الرواية نموذجا

د. الكتاني حميد

المملكة المغربية



عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع

مقدّمة

تُفصح هذه الدراسة كما يشير عنوانها عن موضوعها البحثي الدقيق المتمثل في دراسة المصطلح النقدي الروائي، وتروم تعميق البحث فيه من زاويتي الدلالة اللغوية والدلالة المعرفية، وتتخذ من المنجز المعجمي التاريخي للغة العربية الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالشارقة سبيلا منهجيا، وعليه تؤسس معمارها العلمي والنقدي، وبهذا، فإنّ هذه الدراسة تجترحُ سبيلا جديدا في النقدي الروائي العربي، يتجلّىٰ هذا السبيل في كونها تنطلق من نقطة تشكل الدراسة العلمية للمصطلحات ومفاهيمها، والتي تركزت أساسا في الدراسة المعجمية؛ إذ لا توجد دراسة نقدية علمية رصينة إلا وتتخذ المعجم قاعدة تنطلق منها، في هذا السياق، يأتي هذا الكتاب ليعلن، أنّ كثيرا من المصطلحات النقدية التي شاع استعمالها في النقد الروائي، وتُدُووِلت علىٰ نطاق واسع لم تكن مبنية علىٰ أرضية علمية منسجمة في تشكلها الاصطلاحي والمفاهيمي مع الخطاب الروائي العربي، خاصة إذا علمنا أنّ معظم المنجز النقدي الروائي ينهض علىٰ ترجمة النقد الغربي لكون الرواية غربية المنشأ حسب بعض الزعوم، ونقدها أيضا لم يحظ بالاستقلالية التامة، وقد تجلت مظاهر التبعية النقدية أساسا في المستوىٰ المصطلحي؛ حيث يُستعمل المصطلحُ إما مترجما، وإما مُعرّبا دون التدقيق فيه من داخل النسق اللغوي العربي، وقد أدّت تلك التبعية إلىٰ دخول النقد الروائي في أزمة، عرفت بأزمة المصطلح النقدي التي أطلق عليها الناقد المصري رجاء النقاش «المجاعة النقدية».

وهذه الدراسة؛ إذْ تتكئ علىٰ المعجم التاريخي للغة العربية فهي تعي جيدا بأنّ المعجم ليس مجرد قائمة من الكلمات المرتبة وفق ترتيب هجائي محدد، بل ترىٰ المعجم نسقا لغويا ومعرفيا وثقافيا، والمصطلح النقدي ليس شاردا عن ذلك النسق، بل هو جزء منه، وقد أثبت معجم الشارقة التاريخي أنّ ما كنّا نعتقده بخصوص المصطلح ونعتبره مُبَايِنًا للغة العربية ولثقافتها ويكفي استيراده من الغرب يقوم علىٰ فرضية خاطئة، فالمصطلحات مهما تنوعت مجالاتها العلمية تعود إلىٰ أصول لغوية تطورت عنها،

وحملت معها دلالاتها اللغوية والمعرفية التي يمكن الاستناد إليها وإعادة قراءة المنجز الروائي العربي في ضوئها.

الإشكالية والفجوة البحثية

تأسيسا علىٰ ما تقدّم، تسعىٰ هذه الدراسة إلىٰ تعميق البحث في فجوة علمية طالما غفلت عنها الدراسات النقدية، حتىٰ تحوّلت إلىٰ موضع إشكالٍ، تكمن -تلك الفجوة- في إعادة الاعتبار للاتصال الدلالي والمعرفي في المفاهيم التي تحملها مصطلحات النقد الروائي، وذلك بالتركيز علىٰ ما أورده المعجم التاريخي للغة العربية بناء علىٰ فرضية علمية مفادها أنّ المصطلح النقدي الوافد من الغرب يمكن إعادة قراءته في ضوء ما يمدنا به معجم الشارقة. ولعلّ اعتبار التطور التاريخي لدلالة المصطلح عبر عصور تاريخية متباينة، يمكننا من تأسيس مصطلح نقدي ناطق باللغة العربية وموجّه إلىٰ متون روائية عربية، وبهذا نحقق الاستقلالية النقدية التي سعىٰ النقد العربي إليها منذ عقود ولم يفلح بسبب غياب المعجم التاريخي.

إنّ الإشكالية التي نروم الإجابة عنها في أتون هذه الدراسة، تتناسل من رحهما إشكاليات فرعية، نجملها في الأسئلة الآتية: ما المقصود بالمصطلح، والمصطلح النقدي بوجه خاص؟ هل عرف النسق العلمي العربي تفكيرا مصطلحيا منذ القديم؟ وكيف يمكن البرهنة عليه؟ هل يمكن صياغة نمذجة تاريخية للمصطلح النقدي؟ وما هي عناصر هذه النمذجة؟ وما أثر الدلالات اللغوية والمعرفية للمصطلح النقدي علىٰ النصوص الروائية العربية؟ تلكم إذن بعض الأسئلة الفرعية المتصلة بالإشكالية الرئيسة التي سيجد القارئ إجابة عنها.

حدود الدراسة ومفاهيمها:

تتحيّز هذه الدراسة بحدود معلومة، فهي كما تُفصحُ من خلال عنوانها أنها تشتغل علىٰ المصطلح النقدي الروائي من زاوية دلالاته اللغوية والمعرفية وأثره في تحقيب الرواية العربية إلىٰ حقب تاريخية معلومة، وتجترح في معمارها مفاهيم نقدية منسجمة مع موضوعها، منها مفهوم التحقيب العمودي، الذي يرصد التحولات التي عرفتها

الرواية العربية عبر امتدادها زمنيا، وتركز علىٰ المفاهيم المنضوية تحته، من قبيل الرواية التقليدية، والرواية الحداثية، ورواية ما بعد الحداثة. ومنها كذلك مفهوم التحقيب الأفقي، وهو المفهوم الذي مكننا من تتبع نتائج التجريب الروائي العربي الذي أفضىٰ إلىٰ ظهور أنماط روائية يصعب تَحْقِيبُها وفق مفهوم التحقيب العمودي الذي يرصد التحولات عبر تسلسلها الزمني من القديم إلىٰ الحديث إلىٰ المعاصر، لكونها منفلتة من ربقة الزمن، ولكونها يمكن أن تظهر متزامنة مع أنماط روائية أخرىٰ تنتمي موضوعيا إلىٰ حقبة الرواية الحداثية وغيرها. وباجتراح هذين المفهومين النقديين نكون قد حققنا نوعا من الانسجام النقدي الذي تنبني عليها الدراسة في إطار سعيها للإجابة عن الأسئلة الإشكالية السابقة.

المعجم التاريخي منهجا للدراسة

نتكئ في دراستنا هاته علىٰ الخطوات المنهجية التي قدّمها معجم الشارقة التاريخي، ونحن إذْ نعتمد علىٰ تلك الخطوات، فإننا نعي مدىٰ انسجامها العلمي مع الفكرة الجوهرية لهذه الدراسة؛ حيث لا يمكننا تتبع تطور الفكر المصطلحي عند العرب إلا عبر منظار تاريخي يرصد نشأة الوحدات المعجمية، ويُميّز استعمالها والسياقات التي وردت فيها، والعصور التاريخية التي استعملت فيها، والشواهد الشعرية والنثرية التي اقترنت بها. هذا من جهة. ومن جهة أخرىٰ، فإنّ اعتماد الخطوات المنهجية ذاتها لمعجم الشارقة، يصدر عن قناعة علمية ترىٰ أنّ هذا المنجز المعجمي الحضاري لا ينبغي أن يبقىٰ حبيس الرفوف، بل يجب أن يكون قاعدة لغوية زمنية وتزامنية تنهل منها البحوث النقدية مادتها، وتعيد موقعتها في السياقات العلمية الخاصة بها، فكما كانت المعاجم العربية العامة القديمة منطلقا علميا، فإنّ المعجم التاريخي الذي يعدّ بفعل ميزاته العلمية وآلياته الذكاء الاصطناعي التي بُنِيَ عليها عصرا تدوينا جديدا في الحضارة العربية، فهو من جهة أولىٰ يغطي تاريخها منذ العصر الجاهلي لغة وثقافة. ومن جهة أخرىٰ، تزامني، يفتح بوابته الرقمية علىٰ تحيين لغوي وثقافي معاصر.

تحقيقا لأهدافها، قُسّمت الدراسة إلىٰ ثلاثة فصول، فضلا عن المقدمة والخاتمة، خصصنا الفصل الأول لتتبع النشأة اللغوية للمصطلح، وقسّمناه إلىٰ ثلاثة محاور، درسنا في المحور الأول منه المداخل اللغوية للمصطلح وذلك بالتركيز علىٰ مدخل

الفعل، ومدخل الاسم، ومدخل المصطلح. بينما ركزنا في المحور الثاني علىٰ البحث في النسق العلمي للاصطلاح في الفكر العربي. في حين خصصنا المحور الثالث للتواشج بين الدلالتين اللغوية والمعرفية للمصطلح. أما الفصل الثاني، فقد ركزنا اهتمامنا فيه علىٰ المصطلح النقدي وتحوّلاته من الكلمة إلىٰ المفهوم، وفرّعناه إلىٰ ثلاثة محاور، درسنا في المحور الأول تحوّل الوحدة المعجمية من صفة الكلمة إلىٰ صفة المصطلح. وعمقنا البحث في المحور الثاني في مفهوم المصطلح النقدي العربي، بينما ركزنا في المحور الثالث علىٰ مراحل تشكل المصطلح النقدي من خلال المقاربات النقدية العربية، كما اقترحنا تصورا نقديا يمكننا من تقديم نمذجة تاريخية للمصطلح النقدي، مستلهمة من المنهج العام لمعجم الشارقة التاريخي. وأمّا الفصل الثالث المعنون بالمعرفي والدلالي في المصطلح النقدي التصنيفي، وقاربناه من زاوية تاريخية تحقيبية، فقد قسّمناه إلىٰ محورين، درسنا في المحور الأول الرواية العربية في ضوء المصطلح النقدي الحداثي، بينما بحثنا في المحور الثاني في المصطلح النقدي التصنيفي وأثر دلالاته اللغوية والمعرفية في تنميط النصوص الروائية العربية. ثم قفَّينا الدراسة بخاتمة ضمنّاها أهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها.

وبالجملة فإنّ الكلمة لفظة مفردة تدل علىٰ المعنىٰ وعلىٰ زمانه **الفارابي**

الفصل الأول

المصطلح:

حفريات تاريخية في التشكل اللغوي

تمهيد

إذا كانت المقدّمة قد وضعتنا في صلب الـموضوع الـذي تعالجه هـذه الدراسـة، فإنّ الفصل الأول منها يأتي ليكون لبنة أولى في البناء العام لها؛ من حيث التعريف بالموضوع الأساس الذي ارتبط به المصطلح النقدي، هذا المصطلح الذي قبل أنْ يُولدَ ويصير أداة نقدية في أيدي النقاد يكون أولا كلمة، ثم تُحمّلُ تلكم الكلمةُ معانٍ غير معانيها المعجمية الأولية، ثم يُقذفُ به في ساحة الخطاب النقدي بصرف النظر عن الحيّز المعرفي لذلك الخطاب، وعلى طول مسار هذه الرحلة التي يعبرها المصطلح ابتداءً من مرحلة التشكل اللغوي، ومرورا بمرحلة التشكل الدلالي المفهومي، ووصولا إلى مرحلة التداول والممارسة النقدية، وانتهاءً بمرحلة الصراع والتدافع مع المصطلحات الشبيهة التي تقع ضمن دائرة المشترك اللفظي والتي ينتج عنها بقاء مصطلحات وموت أخرى. تُصبح الإحاطة بهذا المسار التاريخي للمصطلح نفسه ضرورة منهجية نتقصّدُ منها الـحفر في جذور التفكير الاصطلاحي العربي من جهة أولى، وإبراز علمية الصياغة الاصطلاحية بوصفها منهجا لتحليل الخطابات ونقدها، من جهة ثانية، والكشف عن ذاكرة المعنى في المصطلح نفسه، من جهة ثالثة. ذلك أنّ لفظ «المصطلح» هو نفسه يحمل ذاكرة تاريخية غنية بالمعنى من نقطة أثلته المعجمية إلى صفته الاصطلاحية.

انسجاما مع هذه الأرضية يسعى هذا الفصل إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة متولدة من رحِم الإشكالية الرئيسة المتمركزة في تحقيب المعرفي والدلالي لمصطلحات النقد الروائي، وهي: ما المقصود بالمصطلح؟ وكيف ينشأ لفظ «المصطلح» من حيزه المعجمي بوصفه وحدة معجمية وينتقل إلى الصفة الاصطلاحية في حيزه المعرفي النقدي؟ وأين تكمنُ عِلْمِيَتُه؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، قُسّمَ هذا الفصل إلى ثلاثة محاور، تدارسنا في المحور الأول ماهية «essence» المصطلح في تشكّله اللغوي، وأبرزنا كيفية انتقاله من حيّز المعجم إلى حيز الاصطلاح. في حين خصصنا المحور الثاني لإبراز النسق العلمي للاصطلاح في التفكير العربي. أما المحور الثالث، فقد قدّمنا فيه مراجعة تحقيبية للمسار الذي تقطعه الألفاظ من المعجم إلى الاصطلاح إلى مجالها العلمي وفق ثنائية الدلالي والمعرفي.

إنّ اعتماد هذا التقسيم يأتي في سياق خاص لبلورة تصور تحقيبي للفظ المصطلح نفسه، هذا التصور يعيد النظر في التعامل مع المصطلحات عامة، والمصطلحات النقدية بوجه خاص باعتبارها مصطلحات متأصّلة في ذاكرة المعنى اللغوي بلحاظ اللغة التي تنتمي لها -ابتداء- تلك المصطلحات؛ إذْ فكرة الاصطلاح راجعة في الأساس إلى ما عبرّ عنه اللغويون العرب القدماء بالتأثيل اللغوي الذي ينظر في أصول المعاني وأزمانها وأطوارها التاريخية.

في مفهوم المصطلح: تعريف واستشكال

يقودنا الحفر في المسار التاريخي للوحدة المعجمية [1] «مصطلح» إلى ضرورة التمييز بين المداخل التي يرد فيها هذا اللفظ في المعجم العربي، ذلك أنّ التمييز من

[1] نستعمل في هذه الدراسة مصطلح «الوحدة المعجمية» للتعبير عن مختلف أنواع الكلمات والألفاظ التي ترد في المعاجم العربية العامة والمتخصصة، ومنها المعجم الشارقة التاريخي، وذلك تجنبا للنقاش الجدلي الذي طبع التمييز بين الألفاظ والكلمات في الدراسات المعجمية، ونظرا لكونها أكثر اتساعا وشمولا، لأن الوحدة المعجمية لا تنحصر في مفهوم المفردة سواء كانت أو كلمة أو حرفا أو مصطلحا. وقد ذكر أحد الدارسين المعجميين ثلاث خاصيات تتميز بها الوحدة المعجمية، الأولى تكمن في الإفراد، فكل مفردة هي كيان صرفي معجمي تام. الثانية،

شأنه أن يُصَنِّفَ المعاني التي يحملها لفظ «مصطلح» بلحاظ المدخل المعجمي؛ وهكذا نحصل على معناه في مدخل الفعل بجميع تصاريفه، ونحصل على معناه في مدخل الاسم وتنويعاته الاشتقاقية، ونحصل على معناه في مدخل المصطلح بجميع المرجعيات التي نشأ فيها المصطلح بوصفه «مُصطلحا»، هذا من جهة. كما تقودنا عملية الحفر هذه إلى إمكانية رسم تحقيب تاريخي للفظ «مصطلح» في بنيته اللغوية قبل أن يتحوّل إلى «مصطلح» يحمل صفةً اصطلاحية واصفة ومُفسّرة في مختلف المجالات المعرفية التي ولد ونشأ وتطور فيها.

مدخل الفعل: صَلُحَ-اصطلح

نتطلق في هذا المدخل من الفرضية الاشتقاقية القديمة المتأصّلة في الفكر اللغوي العربي، والتي ترى أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق بصرف النظر عن الخلاف الذي طبع القول بهذه الفرضية [1]، والانطلاق منها ينسجم والفرضية التاريخية التي نتبناها في سياق التحقيب اللغوي للفظ «مصطلح»؛ إذْ الألفاظ المفاهيم تُشتق في مرحلة لاحقة عن الألفاظ الأفعال والتي تتمثّل في صورتها المعجمية في شكل جذور لغوية،

تتجلى في التركيب وهو اجتماع عنصرين يكوّنان فيما بينهما وحدة معجمية دالة على التجربة الجماعية اللغوية. أما الخاصية الثالثة، فتكمنُ في التلازم، ويقصد به تلازم العناصر المعجمية في الاستعمال اللغوي لدى الجماعة اللغوية معينة، بحيث تكون تلك الوحدة المعجمية المتلازمة متكلّسة جامدة. انظر: محمد عبد الله، الصناعة المعجمية والمعجم التاريخي عند العرب (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2019) ص 185-186-187.

(1) تعود هذه الفرضية إلى مسألة الخلاف اللغوي الذي نشأ بين مدرستي الكوفة والبصرة في مسألة «القول في أصل الاشتقاق» أهو الفعل أم المصدر؟ وقد احتجت كل مدرسة بالحجج التي رأت أنها مناسبة للدفاع عن تصورها. لمزيد من التفصيل، انظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر، د-ت) ج 1، ص 235.

تمكّننا من اشتقاق الأسماء (اسم الفاعل، واسم المفعول، وأسماء الزمان والمكان...) وغيرها من الصيغ الصرفية، التي تحمل الصفة الاصطلاحية التي نَسِمُ بها المفاهيم [1] في مرحلة لاحقة عند رغبة الإنسان في تسمية التصورات والمفاهيم حينما يتعلق الأمر بالعلوم والمعارف الدقيقة، وبتسمية الأشياء بخصوص الموجودات التي تحيط به [2].

يرد لفظ «مصطلح» في المعاجم العربية القديمة والحديثة في مداخل معجمية متنوعة، منها مدخل الفعل، ومدخل الاسم، ومدخل المصطلح [3]؛ ففي مدخل الفعل يُرجع المعجميون العرب لفظ «مصطلح» إلى الجذر اللغوي (صَلَحَ-صلُحَ)، يقول «الجوهري تـ 393 هـ» وهو من معجميي القرن الرابع الهجري «صلُح

(1) إنّ الفرضية التاريخية التي نتبناها، والتي ترى بأن الفعل أصل الاشتقاق في الوضع اللغوي، تنسجم مع الفرضية الفلسفية التي اشتغلت بتأصيل المفاهيم في التنظير الفلسفي العربي. نحيل في هذا الهامش على كتابات الفيلسوف طه عبد الرحمن، التي تميزت بطابعها التأصيلي، انظر بوجه خاص: طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة: القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2005) ج 2، ص 135 وما بعدها.

(2) تتصل مسألة تسمية الأشياء المحيطة بالإنسان، بقضية ناقشها الفلاسفة واللغويون ضمن ثلاث نظريات، الأولى نظرية الاتفاق والمواضعة، ورأى أصحابها أن الإنسان يسمي الموجودات بالاتفاق والمواضعة وأن العلاقة بين الاسم والمسمى علاقة اعتباطية. والثانية نظرية المحاكاة، ورأى أصحابها أن الأشياء تسمى بتقليد أصوات الطبيعة. والثالثة نظرية الإلهام والوحي، وترى أنّ اللغة إلهام من الله.

(3) تجدر الإشارة إلى أنّ لفظ «مصطلح» لا يرد في المعاجم العربية في المدخل الاصطلاحي بوصفه مدخلا مستقلا، بل يرد عارضا في سياق الحديث عن الصيغ الصرفية، وهذا بخلاف المعاجم العربية الحديثة التي تورد لفظ «مصطلح» في مدخل اصطلاحي مستقل، مثل: معجم الشارقة التاريخي. وسيأتي الكلام عن ذلك في المحور (3.1).

[الصلاح] ضد الفساد، تقول: صلح الشيء يصلح صلوحا. وقد اصطلَحا وتصالحا واصّالحا أيضا مشددة الصاد» [1] ويرد عند «ابن فارس تـ 395» وهو من معاصريه أنّ «صلَح، الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد» [2] ولم يحدْ عنمها «ابن منظور تـ 711 هـ» حيث ورد عنده أنّ «صلح: الصلاح، ضد الفساد، صلَح يصلَحُ ويصلُحُ صلاحا وصلوحا (...) وأصلحَ الشيء بعد فساده، أي أقامه. والصلح: السلم. وقد اصطلحوا وصالحوا وتصالحوا بمعنى واحد» [3] وتابعهم [الزبيدي تـ 1205 هـ] وهو من المُعْجَمِيِّين المتأخرين، حيث أرجع مادة «صلح» إلى «الصلاح وهو ضد الفساد. تصالح القوم بينهم، وهو السلم. والصلح أيضا اسم جماعة متصالحين (...) واصطلحا واصّالحا وتصالحا واصتلحا كل ذلك بمعنى واحد (...) الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص» [4]. وفي معجم اللغة العربية المعاصرة نقف على امتداد المعنى نفسه، حيث جاء فيه «صلح الشيء: زال عنه الفساد، أي ضد فسد (...) اصطلح الناس: زال ما بينهم من خلاف. اصطلح القوم على الزمر: تعارفوا عليه واتفقوا» [5].

---

(1) إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج العروس وصحاح العربية، تح: عبد الغفور عطار (بيروت، دار العلم للملايين، ط 4، 1987) ج 1، ص 383.

(2) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون (دار الفكر، ط1، 1989) ج 3، ص 303.

(3) جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح: اليازجي وآخرون (بيروت، دار صادر، ط3، 1414 هـ) ج 2، ص 516-515.

(4) مرتضي الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، تح: جماعة من المختصين (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2001) ج 6، ص 547-548.

(5) أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة (الأردن، عالم الكتب، ط1، 2008) مادة [صلح] ص 1312.

يُلاحظ أنّ المعاني التي ورد بها لفظ [صلح-اصطلح] في مدخل الفعل تنحصر في معنيين نَوَوِيَيْنِ، أولهما؛ صَلُحَ بمعنى ضدّ فسد، وهو شرح بالضد، ويقابله في الاسم [الصلاح ضد الفساد]. ثانيهما؛ صلَحَ -اصطلح، بمعنى اتفق القوم وتصالحوا فيما بينهم، وهو من الصلح.

من حيث التحقيب العمودي «vertical periodicity»[1] يظهر أنّ هذين المعنيين يشكلان أقدم معنى وضع للفظ «مصطلح» في مدخل الفعل [صلح-اصطلح]. وهذان المعنيان وضعا في الاستعمال العربي وسجلتهما المعاجم العربية تباعا منذ القرن الرابع الهجري وصولا إلى القرنين [15 هـ/ 21م].

مدخل الاسم: مُصطلح-اصطلاح

للاسم دلالة على الثبوت والاستمرار كما يرى البيانيون العرب[2] ودلالته الثبوتية هاته صادرة عن كونه ناتج عن عملية وَسْمِ الأشياء المحيطة بالإنسان أو الواصفة لتجاربه، وبذلك الوسم يُعرفُ ذلك الشيء[3] وتبعا لمنطق التسمية الذي تفرضه قاعدة لكل ماهية اسم كما يرى المشتغلون بفلسفة اللغة[4] لاحظنا أنّ الوحدتين المعجميتين [مُصطلح-اصطلاح] بوصفهما مصدرين قد بدأ ذكرهما من

---

(1) نقصد بالتحقيب العمودي، التأريخ الذي بدأ رأسا من أقدم معنى سجلته المعاجم العربية العامة تسجيلا يراعي التسلسل الزمني، وتكون تلك المعاجم محققة تحقيقا علميا، ومعتمدة في أوساط البحث والدراسات الأكاديمية.

(2) عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل (دار الإحياء، الطبعة: الأولى، 1376هـ - 1957م) ج 4، ص 64.

(3) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق، ج 1، ص 06.

(4) سول كريبه، التسمية والضرورة (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2017) ص 33.

القرن السابع الهجري وِفقَ ما جاء في المعاجم العربية العامّة، فقد ورد عند ابن منظور في قوله «ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد»[1] وورد عند الزبيدي في القرن [12] الهجري، حيث قال «فإنّ هذا التعبير غير معتاد ولا معروف بين اللغويين ولا مُصْطَلَحٍ عليه بين الصرفين»[2]. يُستفاد من هاتين الإشارتين أنّ الوحدتين المعجميتين [مصطلح-اصطلاح] في الصيغة المصدرية قد تخصصت دلالتهما لتعني «الاتفاق» على شيء محدد بين جماعة من المختصين، وذلك بدلالتين، الأولى بمعنى «الاتفاق» والثانية بمعنى «متفق عليه»، وبهذا المعنى المحدد أصبحت تُستعمل هذه الوحدة المعجمية في صيغتها المصدرية للدلالة على ثبوت المعنى في الشيء المتفق عليه، وتوازيها الوحدة المعجمية في صيغتها الفعلية «اصطلح» لتدل على الحركة، أي حدوث فعل الاتفاق. ولا غرابة في هذا، ذلك أنّ هذه الدلالة قد انتقلت إلى مجالات علمية دقيقة؛ فقد رأى النحاة أنّ التعبير بالمصدر أثبت وأقوى في الدلالة، لكون المصدر حدثٌ مجرد من الزمان، والدلالة المجرّدة من سماتها الثبوت. أمّا الفعل فيدل على حدث مقترن بزمن، والزمن متحرك[3]، ويذلك يكون معنى الاتفاق في الصيغة المصدرية [مصطلح-اصطلاح] أرجح، فمن مقاصد أي اتفاق بين جماعة أن يكون على سبيل الثبوت والدوام ما لم تكن حاجة ملحة لتغييره.

إنّ تأخر وُرُود هذين المصدرين بهذه الدلالة إلى ما بعد القرن [7] الهجري لا يعني أنّ العرب لم تعرف استعمالهما بتلك الدلالة، وإنما جاء ذكرهما متأخريْنِ بعد

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، (ج 10، ص 491)

[2] الزبيدي، تاج العروس، (ج 2، ص 460)

[3] فاضل السامرائي، معاني النحو (عمان، دار الفكر، ط 1، 1420 هـ/ 200م) ج 2، ص 167.

تطور الوعي بفكرة الاصطلاح بمعنى «الاتفاق بين جماعة من المختصين في علم ما» ما يوكد هذا الطرح هو أن هذه تبلورت بعد ازدهار الحركة العلمية في العالم العربي الإسلامي من القرن الثاني الهجري إلى القرن الثامن التي نتج عنها وعي كبير بأهمية المصطلح [1].

فهل يمكن التسليم بهذا التحقيب للوحدتين المعجميتين [مصطلح-اصطلاح] بدلالة «الاتفاق» بعد القرن السابع الهجري وفق مقتضى التحقيب العمودي؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال تكمنُ في -تقديرنا- في تعميق البحث على المستوى التاريخي، وهذا العمق لا يمكننا سبره في المعاجم العربية العامّة، لكونها تقدّم (الكلمات) ومعانيها بشكل عام، دون الاهتمام بطابعها التاريخي التطوري في بنيتها ومعناها، وعليه فإنّ الباحث في التطور المعرفي والدلالي للبنيات اللغوية عليه أن يُيَمّمَ وجه نحو المعاجم التي تهتم بتطور اللغات في بنياتها ومعانيها، وفي مقدمتها «معجم الشارقة التاريخي للغة العربية».

مدخل المصطلح: المعجم التاريخي وبناء التحقيب الدلالي-الصرفي

ظهر من خلال مدخل الاسم في المحور [2.1] أنّ المعاجم العربية القديمة لا يمكن أن نستقي منها تحقيبا دقيقا للوحدتين [مصطلح-اصطلاح] في الصيغة المصدرية الدالة على ثبوت دلالة الاتفاق، ذلك أنّ هذا لم يدخل ضمن دائرة اهتمامها؛ إذْ عمل أصحابها على جمع اللغة وترتيبها وفق نظام معيّن وشرح معاني مفرداتها، بالإضافة إلى أننا نستبعد عدم ورود تلك الوحدة المعجمية بتلك الدلالة قبل القرن السابع الهجري، مادام الجذر اللغوي [صلح-اصطلح] قد ورد قبل ذلك

---

[1] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح (القاهرة مكتبة غريب، د-ت) ص 08.

منذ العصور الأولى التي تشكلت فيها العربية وبمعاني [الصلح والسلم والاتفاق والإصلاح بمعنى ضد الفساد].

لعلّ المقاربة التطورية للألفاظ ومعانيها وضْعا واستعمالا، والتي يتيحها معجم الشارقة التاريخي كفيلة ببناء تحقيب للوحدة المعجمية التي نحن بصددها، تحقيبا عموديا يراعي التسلسل الزمني حسب ورود الصيغة، وتحقيبا أفقيا يذكر الدلالة الاصطلاحية للمصطلح بلحاظ الحقل المعرفي الذي ورد فيه بجميع تنويعاته الاشتقاقية.

يقدّم معجم «معجم الشارقة» في مدخل المصطلح للوحدة المعجمية [مصطلح] في مادة [صلح] وفق «الترتيب التاريخي» [1] وحدات مصطلحية كثيرة، منها: [2]

[اصطلاح] – حوالي 133 هـ/ 750 م = بالصيغة المصدر

[مُصطلَح] – حوالي 133 هـ/ 750 م = بصيغة اسم المفعول

يُمكّننا هذا الترتيب الذي يقدّمه معجم الشارقة من اعتماد تحقيب تاريخي للوحدة المعجمية [مصطلح] بجميع الصيغ الصرفية المشتقة من الجذر [صلح]؛ بحيث يكون هذا التحقيب دقيقا، لكونه يقارب الفترة الزمنية التي استعملت فيها كل وحدة معجمية بدلالة مخصوصة، وتكون تلك الدلالة مخصوصة بموجب الشاهد

(1) من المفيد أن نشير في هذا الهامش إلى معجم «معجم الشارقة للغة العربية» يقدّم نمطين من الترتيب؛ النمط الأول، تُرتبُ فيه الوحدات المعجمية (جذور، أفعال، أسماء..) بلحاظ تسلسلها التاريخي؛ أي الأقدم فالذي يليه. النمط الثاني، تُرتبُ فيه الوحدات المعجمية هجائيا، أي بلحاظ حروفها، لمزيد من التفصيل يُنظر الرابط التالي: https://www.almojam.org/home.

(2) انظر الرابط، https://www.almojam.org/root?id=4085&wordId=24779 شوهد يوم 9 مايو 2023.

الذي دعم تلك الدلالة في المسار التحقيبي، كما تبيّن الأشكال الآتية في الجدول [1]:

رقم الوحدة المعجمية	محتوى الشكل مأخوذ من رابط موقع المعجم على البوابة الرقمية التالية https://www.almojam.org/home
1	14. اضطِلاح 1 - 14 * الاضْطِلاحُ: اتِّفاقُ طائِفَةٍ مِنَ العُلَماءِ في عِلْمٍ مِنَ العُلومِ، أو فَنٍّ مِنَ الفُنُونِ عَلى تَعْريفاتِ العِلْمِ، ومَفاهِيمِهِ، والدَّلالاتِ الخاصَّةِ بِأَلْفاظِهِ ونحوِ ذلكَ؛ وذلِكَ لِتَيْسيرِ دِراسَتِهِ والإحاطَةِ بِهِ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ جابِرُ بنُ حَيّانَ (ت: 200هـ=816م) يُبَيِّنُ أَقْسامَ الأَلْفاظِ الخُماسِيَّةِ في العَرَبِيَّةِ:** "فَأَمّا الخُماسِيُّ: فإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إلى أَرْبَعَةِ أَقْسامٍ؛ ومَعْنى أَرْبَعَةِ أَقْسامٍ وغَيرِها إنَّما هُوَ مِنْ قِبَلِ الضَّرورَةِ والطَّبْعِ القائِدِ إلى الاضْطِلاحِ". رسائل جابر بن حيان. تح: المزيدي، ص: 296.
2	30. مُصْطَلَح 1 - 30 * المُصْطَلَحُ: كَلِمَةٌ أو عِبارَةٌ لَها دَلالَةٌ مُعَيَّنَةٌ مُتَّفَقٌ عَليها بَيْنَ أَصْحابِ كُلِّ عِلْمٍ، وأَهْلِ صَنْعَةٍ أَوْ فَنٍّ. (مولد) (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ جابِرُ بنُ حَيّانَ (ت: 200هـ=816م) يُورِدُ بَعْضَ الأَقوالِ في تَطْهيرِ الأَرْواحِ والأَجْسادِ، ويُعَلِّقُ عَلَيْها:** "قالوا: لا يَقْبَلُ جَسَدٌ رُوحَ غَيْرِهِ، ولا يَثْبُتُ الرُّوحُ في جَسَدٍ غَيرِ جَسَدِهِ، فَيَكُونانِ مُصْطَلَحَيْنِ، وإنَّما ذَكَروا لَكَ التَّدبيرَ الجُوّانيَّ في البَرّانيِّ". رسائل جابر بن حيان. تح: المزيدي، ص: 570.

تُشير كل وحدة معجمية في الجدول أعلاه إلى دلالة محددة بلحاظ صيغتها الصرفية، وتلك الدلالة اقترنت بالوحدة المعجمية المستعملة حسب تسلسلها الزمني؛ فالوحدة المعجمية رقم 1 [اصطلاح] بصيغتها المصدرية دلت على «اتفاق جماعة على لفظ مخصوص في علم من العلوم» وذلك حوالي [133 هـ/ 750م] أي في القرن الهجري الثاني للحضارة الإسلامية، وتستند هذه الدلالة إلى شاهد نثري يعود إلى رسائل جابر بن حيّان المتوفى عام [200هـ] وقد ارتبطت هذه الدلالة بالحقل المعرفي [فقه اللغة]. بينما تشير الوحدة المعجمية رقم 2 [مُصطلَح] بصيغتها

الصرفية اسم المفعول إلى دلالة «المتفق عليه من لفظ من ألفاظ علم من العلوم» وقد اقترنت هذه الدلالة بـ «أصول أوضاع الكلام المصطلحِ عليه كله» وتشير هذه الدلالة التي ظهرت حوالي [200هـ/ 815م] إلى ما يقع في حيّز موضوع الاتفاق بمقتضي صيغة المفعولية التي وردت بها. أي أنه قائم على الاتفاق فيما بينهم، وهذا الشاهد يؤكد انتقال الوحدة المعجمية [الاصطلاح] وما يتصل بها من مشتقات من السياق المعجمي العام إلى السياق العلمي، بل يجعل العلوم قائمة على الاصطلاح أساسا.

تنسجم هذه الدلالة مع دلالة الوحدتين المعجميتين [المُصطلِح-الاصطلاح] حيث المصطلِحُ هو «المتفقُ الموافق» بمقتَضى صيغة الفاعلية [اسم الفاعل] أي الذي أسنِدَ إليه فعل الاصطلاح، وهذه الدلالة سُجّلت حوالي [367هـ/ 977م]. أما [الاصطلاح] فارتبطت دلالته بـ«المواضعة» حسب المجال المعرفي [فقه اللغة]، فدلالة المواضعة في الوحدة المعجمية [الاصطلاح] مرتبطة نسقيا بدلالة المتفِق في الوحدة المعجمية [المصطلِح] إذ لا مواضعة بدون اتفاق بين أطراف الاصطلاح، فتكون هذه الدلالة المسجلة في المسار التاريخي تأسيسا فعليا للفكر الاصطلاحي العربي في علم من العلوم.

إنّ الدلالتين [المواضعة والاتفاق] الواردتين في الثقافة الاصطلاحية العربية منذ القرن الثالث الهجري كما يكشف [معجم الشارقة] باعتبارهما عنصرين أساسيين في عملية الاصطلاح تدحض رأي أحد المصطلحيين المعاصرين الذي رأى أن هاتين الدلالتين «غير واردتين في جميع التعريفات القديمة للاصطلاح» [1].

---

[1] زعم عبد العزيز المطاد بالحرف أنّ «الإشارة إلى أنّ عنصري المواضعة والاتفاق غير واردتين في جميع التعريفات القديمة للاصطلاح» انظر كتابه: اللسانيات وقضايا المصطلح العربي (الرباط،

النسق العلمي للاصطلاح في الفكر العربي

بيّنّا في [3.1] أنّ الوحدة [اصطلاح] من حيث المعاني المعجمية الأولية والمعاني الدلالية الصرفية الصيغ المشتقة من الجذر [صلح] والتي استعملت بها في تاريخ معين، وفي سياق محدد؛ وحيث إنّ تلك الصيغ دالة على العناصر الأولية التي يتشكل منها علم من العلوم (اللغة العلمية الاصطلاحية، وموضوع الاصطلاح، والمختصون في ذلك الموضوع) نتساءل في هذا المحور أين تكمن النسقية العلمية للفعل الاصطلاحي؟ يُطرح هذا السؤال انطلاقا من السياقات التداولية التي وردت فيها تلك المشتقات [اسم المفعول= مصطلَح، اسم الفاعل= مُصطلِح، والمصدر = اصطلاح]، والتي تشير إلى مجالات علمية متنوعة نشأ في حضنها علم الاصطلاح العربي بوصفه نظرية علمية.

إنّ المتأمّل في المشتقات التي سجلها معجم [معجم الشارقة] عبر مسار تطورها سيلاحظ أنها ذات حمولة دلالية علمية؛ إذْ استعملتْ للإحالة إلى سياق علمي محدد ظهر مع التغيّر من واقع العصر الجاهلي إلى واقع إسلامي منفتح تنتشر فيه المفاهيم وتزدهر فيه العلوم، فكان طبيعيا أن تنتقل دلالة المصطلح من (الصلح والاتفاق والسلم) إلى المواضعة العلمية التي تجعل الاصطلاح إطارا علميا.

تشير الدلالات العلمية للاصطلاح إلى السياق العلمي الذي وردت فيه تلك المشتقات؛ حيث جاءت في شواهد علمية بحتة، وهي:

اصطلح: فعل الاصطلاح بوصفه ممارسة مقصودة في إطار علمي؛

مطبعة الرباط نت، د-ط، 2015) ص 14. ويبدو أنّ هذا الزعم متهافتا إذا قِسْناه بما ورد من حقائق معجمية في معجم الشارقة التاريخي.

المصطلَح: اسم مفعول يمثل الألفاظ المتفق/ المصطلَحات عليها في علم من العلوم؛

المصطلِح: اسم فاعل، أي الذي أُسندَ إليه فعل الاصطلاح، أي العالم أو المفكر في إطار فريق علمي؛

تشكّل هذه المشتقات المصطلحات التي استعملت بوصفها إطارا عاما للاصطلاح العلمي، ما يؤكد هذا الطرح هو أنّ العرب منذ مراحل متقدمة اهتموا كثيرا بقضايا المصطلح العلمي، وألفوا كتبا تختلف باختلاف العلوم وتنوعها [1] بل إنهم عبّروا عن علم الاصطلاح بكلمات خارجة عن حلق مشتقاته اللغوية، منها: الألفاظ، والألقاب، والأسماء، وقصدوا بها مرادفات الاصطلاح؛ فالسيرافي وهو من نقاد الشعر وضع بابا في كتابه [صنعة الشعر والبلاغة] بعنوان «هذا باب الألقاب، اعلم أنّ ألقاب العروض تنفع في علم ومعرفة أجزائه» [2] واستعمل الفخر الرازي [ت322هـ] في الفلسفة الاسم واللقب واللفظ والعبارة، وقصد بها المصطلحات؛ حيث قال «هذا كتاب فيه معاني أسماء واشتقاقات ألفاظ وعبارات عن كلمات عربية يحتاج الفقهاء إلى معرفتها» [3] ووظف الفارابي -وهو من معاصريه- كلمة

(1) نحيل هنا على المؤلفات التي ألفها أصحابها في علم الاصطلاح بعد أن أصبح علما قائما بذاته، هي: المقترح في المصطلح في علم الجدل، لأبي منصور البروي في القرن السادس. وكتاب الاقتراح في الاصطلاح، لابن دقيق العيد في القرن السابع. وكتاب مشبهات اصطلاحات العلوم، للبلفيقي في القرنين السابع والثامن. ثم كتاب الإعلام بضبط مصطلح الشهود والحكام للطرطوسي في القرن الثامن.

(2) السيرافي أبو سعيد، صنعة الشعر، تح: ماجد جعفر (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1995).

(3) الرازي أبو حاتم، الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تح: حسين بن فيض (صنعاء، مركز الدراسات والبحوث، ط1، 1994م/ 1415 هـ) ص 67.

[الألفاظ] بوصفها مرادفا للمصطلحات، ووضع كتابا بهذا العنوان يقول فيه «ومن الألفاظ الدالة الألفاظ التي يسميها النحويون الحروف التي وضعت دالة على معانٍ» [1].

إنّ تنوّع الحقل المعجمي «المصطلحي» للاصطلاح لم يقف عند حدود القدماء، بل نجده في عصرنا الراهن؛ إذْ يُلاحظُ وجود غزارة في الوحدات المعجمية المتحاقلة مع مصطلح [الاصطلاح] منها وحدات مفردة وأخرى مركّبة، مثل المصطلحيّة ويقصد بها مجموع المصطلحات المنتمية إلي علم من العلوم، ومثل المُصطلَحِيّ وهو المهتم بقضايا المصطلح وتليده، ومثل الكتابة المصطلحية [terminography] ويقصد بها دراسة وتوثيق المصطلحات في مجال معين، تشمل تلك الدراسة جمع وتحليل وتفسير المصطلحات الفنية أو العلمية. وكذلك المصطلحية المعلوماتية [terminotics] وتعني العلم الذي يوظف تقنيات المعلومات لمعالجة المعطيات الاصطلاحية وكيفية تخزينها وطرق الوصول إليها تقنيا. وقد نشأت هذه المصطلحات في العصر الراهن في الثقافة العربية نتيجة للترجمة [2] ثم تداولتها الدراسات الاصطلاحية العربية [3].

---

[1] الفارابي أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، تح: محسن مهدي (بيروت، دار المشرق، ط2، د-ت) ص 42.

[2] Daniel Gouade, Terminogie: constitution des données (Paris, Afnor gestion, 1 ed, 1990) p 3-4-5.

[3] ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 2019) ص 297.

إذا كان تنوع الحقل المعجمي للاصطلاح في النسق اللغوي القديم والمعاصر يؤكد من الناحية العلمية تجذّر التفكير الاصطلاحي في الفكر العلمي العربي واستمراره، من حيث إنّ «المصطلح أداة من أدوات التفكير العلمي ووسيلة من وسائل التقدم العلمي والأدبي» [1] فإنّ الأرضية المعجمية غير كافية لتعليل النسق العلمي للاصطلاح، وإنْ كانت اللّبنة الأولى التي بُني عليه علم المصطلح كالاصطلاح على لفظ مخصوص بشرط الاتفاق بين أهل ذلك الاختصاص؛ إذ السؤال الذي يُطرحُ هنا هو كيف نصطلح (نتفق) على لفظ (مصطلح) معيّن؟ وسؤال الكيفية يفتح المجال أمام أسئلة أخرى تتصل بنظرية علم المصطلح العربي من حيث الاسم والمسمّى، ومن حيث التعريف والمُعرّف. فهل قدّم العرب القدماء نظرية علمية بخصوص الضوابط المنهجية لوضع المصطلح وتعريفه؟ بحيث تكون تلك النظرية تصف وتفسّر عملية الاصطلاح من أولها إلى آخرها. للإجابة عن هذين السؤالين نقترح العودة إلى الاجتهادات التي قدّمها العرب الأوائل بخصوص مفهوم المصطلح من جهة، وشروط تعريفه من جهة أخرى، مع الإشارة إلى المرجعية العلمية لتلك التصورات النظرية؛ ذلك أن علم المصطلح ينشأ بنشأة العلوم، ويتطور بتطورها [2].

---

[1] محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي (بيروت، دار الشرق، د-ط، د-ت) ص 07.

[2] الإشارة إلى المرجعيات العلمية لعلم المصطلح ليست من قبيل الفصل العلمي، بل الفصل الإجرائي، إذ العلوم العربية الإسلامية القديمة بُنيت على التحاقل المعرفي، فالعالم المنطقي قديما كان عاملا لغويا وفقيها وفيلسوفا ومؤرخا، وبالتالي فالفصل ليس علميا بقدر ما هو إجرائي تقتضيه الأمانة العلمية.

على صعيد الكيفية قدَّم المناطقة شروطا للاصطلاح؛ حيث عُدَّ هذا الأخير عندهم بأنه «اتفاق أهل القياس على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول، ويخرجه من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما» [1]. تتضح من هذا القول جملة من الشروط التي يحتكم إليها أهل الاختصاص في أثناء عملية الاصطلاح، أولها شرط [الاتفاق] كما يظهر من عبارة (اتفاق أهل القياس) [2]. ثانيها شرط [التسمية] كما تبيّن عبارة (تسمية الشيء) والتسمية إطلاق لفظ على شيء معيّن موجود في الواقع، وفق التصور الفلسفي للغة [3]. ثالث تلك الشروط، شرط [المناسبة] بين اللفظ المتفق عليه للاصطلاح والمعنى الموضوع له، وفي هذا الشرط إقرار ضمني بأهمية المعنى المعجمي اللغوي في تأسيس المعنى الاصطلاحي، إما على وجه المناسبة، أو على وجه العموم والخصوص، أو على وجه علاقة الجزء بالكل.

وعلى صعيد تعريف المصطلح، صاغ المناطقة إطارا نظريا دقيقا يقوم على تقديم خصائص التعريف بوصفها آلية لحد المصطلح؛ إذ لا تتضح المصطلحات إلا بتعريفها، يقول ابن سينا [تـ 427هـ/ 1037م] إنّ «التعريف هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئا، وذلك (الفعل) قد يكون كلاما وقد يكون إشارة» [4]

(1) ابن سينا، منطق المشرقيين، تح: جماعة من المختصين (القاهرة، ط1، 1910م) ص 23.

(2) عبارة [أهل القياس] أطلقت على المشتغلين بعلم المنطق، لكون هذا العلم يقوم أساسا على القياس.

(3) سلفان أورو، فلسفة اللغة، تر: عبد المجيد جحفة (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010) ص 59.

(4) ابن سينا، رسالة الحدود، تح: محمد العبد (بيروت، منشورات عكاظ، 1910) ص 05.

وبعبارة الغزالي [تـ 505هـ] التعريف «قول شارح» [1]. لكن بأية صيغة نعرّف المصطلح مادام يحتمل الكلام والإشارة والشرح، جوابا عن هذا السؤال، صاغ المناطقة خمسة ضوابط منهجية لتعريف المصطلح، هي [2]:

عدم تعريف المصطلح بنفسه؛ ذلك أن المصطلح يوضَعُ وسْما لمفهوم معيّن، وهذا المفهوم قد يكون سابقا عليه في الزمن، أو متزامنا معه، فالتعريف به معلوم قبل الاتفاق على المصطلح، ولذا وجب عدم تكرار المصطلح؛ لأن تكراره لا يفيد معنى التعريف.

عدم تعريف المصطلح بما لا يُعرّف إلا به؛

عدم تعريف المصطلح بما هو أخفى منه أو أشد لبسا، ويتأتى هذا الضابط بتجنب تعريف المصطلح بالعبارات المجازية والمستعارة والغريبة، لكونها تفتح المجال أمام التأويل الذاتي، وقد رأى أحد الأصوليين أن «التعريف بالمجهول لا يصح» [3].

عدم تعريف بما يساويه علما أو جهلا؛ فالمصطلح لا يتساوى مع ضده أو مرادفه علما أو جهالة، وهو كما عبر العرب القدماء عنه بتعريف الشيء بمثله.

---

[1] الغزالي أبو حامد، معيار العلم في المنطق، شرح أحمد شمس الدين (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2013) ص 113.

[2] ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي (مصر دار المعارف، 1971) ص 213.

[3] شهاب الدين القرافي، شرح تنقيح الأصول (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2004م/ 1424 هـ) ص 13.

مراعاة الترتيب في تعريف المصطلح وفق توارد الصفات الذاتية والصفات العرضية، فلا يجوز البدء في تعريف المصطلح بالصفات العرضية الطارئة، بل يبدأ بالصفات الذاتية [1].

عدم تعريف المبهم من المصطلحات؛ فالمصطلح الواضح لا يحتاج إلى تعريف؛ خاصة المصطلح الذي اكتسب تعريفه من العرف المتداول في العلم الواحد؛ فقد قبِلَ المناطقة أن يُعرّفَ مصطلح [النحو]، لأنه يُستبهَم على السامع، لكنه لم يتقبلوا تعريف مصطلح [النطق]؛ حيث النطق معروف بالفطرة الأصلية، ومُدركٌ بالمعهود المتداول [2].

شكلت هذه الضوابط المنهجية الستة مهادا نظريا لصياغة شروط بناء التعريف نفسه في التصور المنطقي؛ إذ التعريف هو الوجه الثاني للمصطلح، في هذا السياق قسّم المناطقة شروط التعريف إلى قسمين، أولهما التعريفات الرئيسة، وتشمل التعريف بالحد، والتعريف بالرسم. وثانيهما ما يساعد على التعريف.

---

(1) يقصد بالصفات الذاتية والعرضية للمصطلح ما يطلق عليه بالكليات الخمس في التصور المنطقي وهي (الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض) انظر: الأمين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة (بيروت، دار ابن حزم، ط5، 1441 هـ/ 2019م) ص 47.

(2) يتصل هذا الضابط المنهجي في تعريف المصطلح بمنطق المسلّمات عند المناطقة، حيث ما يعتبرُ منها لا يحتاج إلى تعريف، والتي من بينها مُسلّمة المعرّف بالفطرة الأصلية. للمزيد، يُنظر: سبحان خليفات، منهج التحليل اللغوي والمنطقي في الفكر العربي الإسلامي (عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ط 1، 1998).

التعريف بالحد، قصدوا شرح ما دل عليه اللفظ بطريق الإجمال [1]، والإجمال لفظ مطلق يدخل فيه ما ينطوي عليه المصطلح من أجزاء ولوازم، وما يتركب منها من جنس وفصل وخاصّة، مثل: الإنسان فهذا اللفظ يشير إلى النوع، وجنسه أنه حيوان، وفصله أنه ناطق.

التعريف بالرسم، ويقصد به الشرح المتألف من العرضيات، وليس من الخواص الملازمة للمصطلح المعرّف، مثل الإنسان جنسه أنه حيوان، أما ضحكه فهو عرض من الأعراض غير الملازمة له على وجه الدوام.

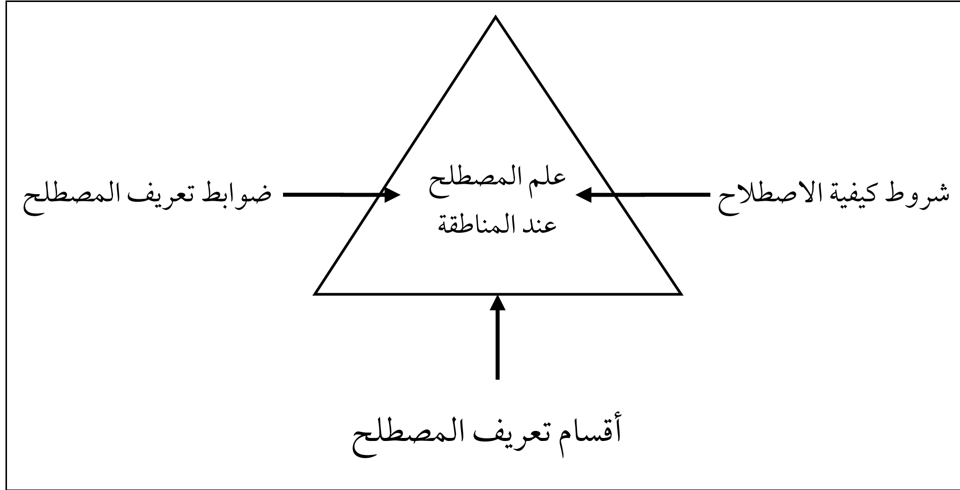
أما ما يساعد على التعريف فيضم التعريف بالإضافة، بكونها تعرّف وتخصّص، ويفيد هذا المحدّد المصطلحات ذات التركيب اللغوي الإضافي. ثم التعريف بالتمثيل وهو التعريف الذي يُصاغ بكلمة (مثل)، مثال: الحرف هو مثل (في). ثم التعريف بالمقايسة، ويُقصد به قياس المعنى قياسا على ما يطابقه في الوجود، أي ما يساعد على تصور المعنى. ثم التعريف بالمرادف، وهو التعريف الذي يضع المرادف مقابلا نظيرا للمصطلح المعرَّف، مثل تعريف الأصوليين (الدلالة الوضعية) بدلالة المطابقة. ثم التعريف بالخاصة، وهو التعريف الذي يذكر خواص المصطلح المعرّف فقط، مثال: من خصائص مصطلح (الفعل) في عُرْفِ النحويين أنه يدل على زمن وحدث ويقبل دخول السين، وقد، وسوف، والجوازم، وتاء فعلت، وتاء التأنيث [2]. يظهر مما سبق، أنّ المناطقة أقاموا تصورهم النظري لعلم المصطلح

---

[1] القرافي، مرجع سابق، ص 11. وينقسم الحد والرسم في عرف المناطقة إلى حد تام وحد ناقص، والرسم إلى رسم تام ورسم ناقص.

[2] الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن (بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ط 2، 1995) ج 4، ص 05.

على ثلاثة أضلاع، لا يتحقق المصطلح ومفهومه إلا بها، وهي الملخصة في الشكل الآتي:



إذا كان المناطقة قد نظّروا لعلم المصطلح من ثلاث زوايا، فإنّ الأصوليين اكتفوا في تنظيرهم للاصطلاح بالنظر إلى التواضع بين المصطلح ودلالته، ودلالة هذا الأخر عندهم «فهم السامع من كلام المتكلم كمالَ المسمّى أو جزأَهُ أو لازمه» [1] ووازنو في قسمتهم بين اللفظ الدال على المصطلح والحقيقة المقترنة بالمفهوم؛ فرأوا أنّ الدوال اللغوية ثلاثة، هي:

- الدال اللفظي الطبيعي؛ ويشمل الأصوات الطبيعية المتولدة عن الإنسان، بقصد أو بدونه.

[1] القرافي، شرح تنقيح الأصول، ص 25. بل رأوا بجواز اصطلاح الاسم العَلَم بشرط الاستعمال المتواضع عليه، فقالوا «حاتم» مصطلح دال على الكرم. و «زهير» مصطلح دال على التمكّن من الشعر.

- الدال اللفظي العقلي، وهو الدال الذي يقتضي لزوما وجود المتلفظ، إذ لا لفظ بدون متلفظ.
- الدال اللفظي الوضعي، ويشمل دلالة المصطلح المتفق عليها بالتواضع بين جماعة ما.

وتتوازى هذه الدوال مع الحقائق المتصورة الأتية:

- الحقائق الأصول، وهي المتضمنة في دلالة الألفاظ في أول وضع لها في أصل اللغة؛ فهي دلالة معجمية باصطلاح المعاصرين.
- الحقائق الشرعية، وهي الدلالات الطارئة على الألفاظ بعارض التطور في الاستعمال الشرعي، مثل انتقال لفظ الصلاة من الدلالة الأصلية (الدعاء..) إلى الدلالة الاصطلاحية الشرعية (أفعال وأقوال مخصوصة).
- الحقائق العلمية الخاصة، وتشمل المصطلحات التي اختص بها علم من العلوم، بصرف النظر عن المشترك اللفظي بينها؛ فمصطلح [الفاعل] مشترك لفظي بين علمي النحو والمنطق، لكن مفهومه في النحو ليس هو مفهومه في المنطق.

إنّ المتأمّل في التمييز الذي وضعه الأصوليون بين الدوال اللغوية والحقائق باعتبارها المفاهيم التي تحملها تلك الدوال في السياق الاصطلاحي سيلاحظ أنه امتداد للنظر اللغوي عند النحويين وأهل العَرُوض والبلاغيين الذين أقاموا نظريتهم في الاصطلاح على ثنائية الاستعمال الوضعي والاستعمال المختص؛ فلفظ «النحو» في دلالته المعجمية الوضعية له خمسة معانٍ، هي (القصدُ، والمثْل، والمقدار،

والجهة، والقِسْم) [1] وفي الاستعمال الاصطلاحي المختص هو مصطلح دال على العلم الذي يضبط التراكيب اللغوية، وبتعبير ابن جنّي [تـ 392 هـ] هو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيره» [2] وهذه صفة علمية تنتمي إلى نمط الحقائق الخاصة في النظر الأصولي. وقس على ذلك لفظ [البيت] الذي يعني بموجب استعماله الوضعي على الخيمة والمسكن، وفي الاستعمال المختص لدى العرُوضيّين ونقاد الشعر هو ما تكوّن من صدر وعجز وُزِّعت تفاعيله الموسيقية بجميع مقاطعها على الحشو والعروض والضرب كما يوزع الإنسان متاعهُ بانتظام في الخيمة [3].

ظلّ المهاد النظري لعلم الاصطلاح الذي صاغه القدماء (مناطقة ونحويون وأصوليون) أرضية علمية خصبة تطور في محضنها هذا العلم بفضل تطور العلوم المنطقية واللغوية وبروز نظريات تحليل الخطاب، وتأثير التقنيات التكنولوجية الحديثة في العصر الحديث، وقد شكلت هذه الأرضية العلمية الجديدة دافعا للقول بأنّ «علم المصطلح علم مشترك بين علوم المنطق، واللسانيات، السيميائيات، والتوثيق، والحاسوب، والمعجمية، وعلوم التخصص» [4] وقد ألقت هذه الحصون السبعة بتعبير علي القاسمي بظلالها على الجهاز النظري لعلم المصطلح؛ حيث

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة [ن-ح-ا] ص 403.

(2) ابن جني، الخصائص، تح: علي النجار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، د-ت) ص 35.

(3) الخطيب التبريزي، الوافي في العروض والقوافي، تح: الحساني حسن (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1994) ص 141.

(4) علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مرجع سابق، ص 12.

ظهرت مفاهيم جديدة، منها التوثيق الاصطلاحي، والتقييس [standardization] المصطلحي، وتوحيده وتوليده وترميزه برموز دالة موحدة بين اللغات الطبيعية [1].

اتضح من العرض السابق أنّ علم المصطلح في الفكر العربي قد بُنِيَ على أساس نسقي متكامل، يجمع من جهة، بين العناصر الأولى للعلم والمتمثلة حصرا في لغة الاصطلاح، وموضوع الاصطلاح [الجانب المعرفي]، ثم المتفقين على المصطلحات الموضوعة إزاء المفاهيم. ومن جهة أخرى، يجمع بين الضوابط المنهجية لعلم المصطلح، وهي الضوابط التي تجعل هذا العلم واصفا ومُفسّرا لموضوعاته بصرف النظر عن طبيعة تلك الموضوعات التي تختلف باختلاف المعارف والمقاصد، وتمثّلت تلك الضوابط في شروط الاصطلاح، وشروط التعريف، وأقسام التعريف، وأنواع الدوال اللغوية، وأقسام الحقائق الطارئة.

إذا كان التفكير الاصطلاحي لدى القدماء والمحدثين قد ورد في سياقين اثنين؛ أولهما، لغوي؛ حيث اللغة هي منشأ الاصطلاح. ثانيهما معرفي؛ حيث المعارف هي التي تتولد فيها المفاهيم التي يحملها المصطلح الذي يتحقق بمفاهيمه الإجرائية، فإنّ التمييز بين الجانبين اللغوي والمعرفي في المصطلح يصبح ضرورة منهجية نقصد

---

[1] تعود معظم هذه المفاهيم إلى النظرية العامة لعلم المصطلح التي ظهرت في العالم العربي، وفي الغرب حديثا، والتي اقترحت تصورات نظرية وتطبيقية تخص علم المصطلح، يضيق المقام بذكرها بالتفصيل، غير أننا سنشير إليها في أتون هذه الدراسة كلما دعت الحاجة العلمية إلى ذلك. ويمكن العودة إلى تلك المفاهيم بالتفصيل في الكتابات المصطلحية الحديثة، منها:

علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 2019).

Juan C. Sager, A Practical Course in Terminology Processing, (Amsterdam, John Benjamins Publishing, 1990).

منها تبيين التواشج بين الجانبين الدلالي والمعرفي بناء على أنّ المعنى اللغوي هو مرجع الاصطلاح.

الاصطلاح بين الدلالي والمعرفي: مراجعة في التحقيب

ثمة سؤال جوهري ينطرح أمامنا كلما تحدثنا في المسألة الاصطلاحية، وهو: كيف نميّز في عملية الاصطلاح بين ما هو دلالي معجمي، وما هو دلالي معرفي في النسق المعجمي لذاكرة الوحدة [اصطلاح] كما وردت في المعاجم العربية خاصة المعجم التاريخي؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي منهجيا التمييز بين نمطين من الدلالة؛ الأولى هي الدلالة المعجمية [Lexical Semantics]، والثانية هي الدلالة المعرفية [Cognitive Semantics]. يُقصد بالأولى المعنى الذي يحدد السمات الدلالية المعجمية التي تحملها الألفاظ داخل المعجم بشكل مفرد، وذلك عبر تحديد المعاني الجزئية والكلية، والصيغة الصرفية، وكيفية الاستعمال [1] سواء كانت وحدة مفردة أم تركيبا محددا [2]. ويُقصد بالثانية تلك الدلالة التي تحدد معنى الوحدة

---

[1] اعتُبِرَت السمات الدلالية المعجمية متواليةً من متواليات تحليل المعنى في الدراسات الدلالية؛ بحيث تبيّن المعاني الجزئية الدقيقة التي تحملها الوحدة المعجمية، مثال مفردة (ولد) تُحدد سماتها المعجمية بأنها: [+إنسان، + ذكر، +صغير السن، +حي....] وهذه السمات تختلف من وحدة معجمية إلى أخرى. لمزيد من التفصيل، يُنظر: محمد علي الخولي، علم الدلالة، علم المعنى (الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2001) ص 194.

[2] إنّ نظرية السمات الدلالية تعمل أيضا على تحديد السمات التي ينتقيها التركيب بموجب قواعد الإسقاط المعجمية بهدف بناء الدلالة العامة حينما يتعلق الأمر بالتركيب، أي بجملة، وليس بمفردة فقط، وبالتالي فهذه السمات تعمل على تحديد السياقات التواصلية التي يرد فيها التركيب كاملا، مثال: الفعل (أكل) ينتقي سمات تفرض تركيبا لغويا محددا، وهي: [+فعل، + حدث، +فاعل، +أثر، +متعدّي، +مفعول به...]. للمزيد يُنظر: عبد المجيد جحفة، سمات الحدث، ضمن كتاب جماعي: السمات في التحليل اللغوي (منشورات جامعة الحسن الثاني، ط1، 2010) ص 14-15.

المعجمية من منظور التمثيل الذهني لها بجميع ما يختزنه الذهن من معارف تخص تلك الوحدة؛ حيث يتخصص المعنى بـ«اعتباره تمثيلات مبنية في صورة تنظيم معرفي هو البنية التصورية. والبنية التصورية ليست جزءاً من اللغة في حد ذاتها، وإنما هي جزء من الفكر. إنها المحل الذي يتم فيه فهم الأقوال اللغوية في سياقاتها بما في ذلك الاعتبارات الذريعية [التداولية] والمعرفة الموسوعية، إنها البنية المعرفية التي ينبني عليها التفكير والتخطيط»[1]. تبعا لهذا التمييز، سننظر إلى الوحدة المعجمية [اصطلح] ومشتقاتها من منظور المراجعة التحقيبية بالتركيز على السمات الدلالية المميزة [distinctive features][2] لها في النسق المعجمي العربي، في مقابل الدلالات المعرفية بلحاظ الحقول العلمية التي وردت فيها الوحدة بصفتها الاصطلاحية وفق نمطي التحقيب العمودي والأفقي، كما يلي:

---

(1) محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة (المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 2007) ص 33. وانظر كذلك مقاله، بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي (مجلة فقر ونقد، العدد 96، 2008) ص 61-62.

(2) أول من استعمل السمات المميزة هو [رومان جاكبسون] في تحليل لأصوات اللغة، وتحديد دلالة الأصوات؛ بحيث جعل كل صوت سمة تميزه عن الصوت الأخر، ثم طُوّرت النظرية في البحث الدلالي، واستعملت في تحليل المعاني الجزئية للوحدات المعجمية، في سياقها المفرد وفي السياق التركيبي. انظر: رومان جاكبسون، محاضرات في الصوت والمعنى، تر: حسن ناظم وعلي حسن صالح (بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 1994) وانظر كذلك: Katz, J, semantic theory (Harper, Row Publishers, 1 ed, 1972).

	الوحدة المعجمية		سماتها الدلالية المعجمية	الوحدة المعجمية		سماتها الدلالية المعرفية
تحقيب عمودي من أول استعمال تقريبي	200 هـ 815م	اصطلح الشيئان: اختلطا تفاعلا	+ اختلاط + تفاعل	200 هـ 815م	اصطلح أهل العلم: اتفقوا على لفظ مخصوص...	+ اتفاق علمي على لفظ مخصوص
	120 هـ 738 م	اصطلاح: الاتفاق والمسالمة	+ اتفاق + مسالمة (سلم)	200 هـ 815م	اصطلاح: اتفاق جماعة من العلماء على لفظ مخصوص	+ اصطلاح علمي + المجال المعرفي فقه اللغة
	428 هـ 1037 م	اصطلاح الغذاء: إصلاحه	+ إصلاح + ضد الإفساد	375 هـ 985 م	الاصطلاح: المواضعة	+ المواضعة العلمية
	تحقيب أفقي: استعمال الوحدات المعجمية بدلالات مختلفة تزامنيا					

تُبيّن المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أنّ الوحدة المعجمية [اصطلح] ومشتقاتها تحمل سمتين دلاليتين، الأولى سمة دلالية معجمية محضة، والثانية دلالية معرفية تنتمي إلى نسق التفكير والتنظير والتخطيط، وترد هذه السمات في مسار تاريخي أفقي وعمودي؛ فالوحدة المعجمية [اصطلح] حوالي [200هـ/ 815م] التي تحمل السمات المعجمية [+ اتفق، + أصلح، + اختلط، + تفاعل...] توازيها أفقيا السمات الدلالية المعرفية التي حملتها الوحدة المعجمية في الفترة التاريخية نفسها أو التي تقاربها؛ حيث [اصطلح] تحمل السمات [+ اتفاق علمي على لفظ مخصوص] وقد ورد حسب «معجم الشارقة التاريخي».

الكلام نفسه ينسحب على الوحدات المعجمية الأخرى، فالوحدة [اصطلاح الغذاء] التي وردت حوالي [428هـ/ 1037م] تحمل السمتين المعجميتين [+ إصلاح، + ضد إفساد] توازيها الوحدة [الاصطلاح: المواضعة] التي تحمل السمة المعرفية [+ مواضعة علمية] التي استعمل في المجال المعرفي [فقه اللغة] حوالي [375هـ/ 985م] استنادا إلى شاهد نثري يعود إلى «أبي حيان التوحيدي».

ظلّت الدلالة المعرفية الاصطلاحية للوحدة المعجمية [اصطلاح] التي سجلها معجم الشارقة بدءًا من القرن الثاني الهجري مستمرة إلى العصر الحديث مع بعض التغييرات التي مست تلك الدلالة بفعل تطور العلوم، وبروز التخصصات الدقيقة؛ حيث عُدّ [المصطلح] باعتباره المتفق عليه من الألفاظ قديما هو «اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي، أو عملي، أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة» بتعبير عبد الصبور شاهين في ثمانينات القرن العشرين [1] ونشدد على عبارة [موضوع ذي طبيعة خاصة] التي تقابل العبارة القديمة [اتفاق على لفظ مخصوص في علم مخصوص].

إنّ التمييز بين الدلالة المعجمية والدلالة المعرفية للوحدة [اصطلح] ومشتقاتها في السياق التاريخي مكّننا من تقديم قراءة لهذه الوحدة المعجمية في ثلاث مراحل تاريخية، مرحلة أولى؛ معجمية محضة تخص تأثيل الوحدة في المعجم العربي وتبدأ زمنيا منذ نشوء العربية. ثم مرحلة ثانية، معرفية تخص الدلالة المفهومية وتواردها في مختلف الحقول المعرفية، وتبدأ زمنيا مع فجر الإسلام وشهور العلوم في الثقافة العربية. ومرحلة ثالثة، تحققت بالتزامن مع المرحلة الثانية، وبدأت مع تطور العلوم، واختصاص كل علم بمصطلحاته ومفاهيمه، وفي هذه المرحلة تحوّل الاصطلاح إلى علم قائم الذات يتطور بتطور المعارف والعلوم.

إذا كان الاسم قابلا للتعريف داخل نظام مُنسجم ومُبَنْيَن فهو مصطلح.

ألان راي، **المصطلح والمفهوم**، ص 22.

---

[1] عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية (دار الاعتصام، ط2، 1986) ص 117-118.

الفصل الثاني

المصطلح النقدي من الكلمة إلى المفهوم

تمهيد:

ظلّ المصطلح دائما تحت وطأة التساؤل العلمي لكونه الأداة التي يشتغل بها الفكر الإنساني في مسيرته العلمية في وسْمِ العلوم، وضبط المفاهيم وصَوْرَنَتِها، وتخزين الأفكار، ولهذا فإن التساؤل حول طبيعة المصطلح عموما، والمصطلح النقدي خاصة؛ من حيث توليده، ومن حيث الدلالات التي يحملها سيظل مشروعا مادام الإنسان آخذا في طريق العلم، ومادام هذا العلم يتطور وتظهر معه المفاهيم الجديدة، ومادامت المسافات الزمنية بين ثقافات الشعوب تنحسر وتتقلص بفعل ازدهار وسائل التواصل الحديثة، وما يعتري ذلك من ملابسات تزيدُ المصطلحَ غموضا، وتستحيل معه المصطلحات إلى إشكاليات منهجية يظهر أثرها في فهم ونقد الخطابات؛ وفي هذا السياق ظهر ما يُطلق عليه بـ«المصطلح البيني» الذي يُستعمل في حقول معرفية مختلفة، ونشأ «المصطلح العابر» الذي يعبر من علم إلى آخر؛ فيحتفظ ببعض دلالاته، ويترك أخرى، ويحمل دلالات جديدة. وبرزَ «المصطلحُ المُترجَمُ» الذي يثير إشكالا دلالية بين اللغة المترجم منها إلى دلالته في اللغة المترجم إليها. تنشأ بفعل هذه الإشكالات ظاهرتان مصطلحيتان؛ ظاهرة اكتساب الصفة الاصطلاحية، وظاهرة زوال الصفة الاصطلاحية، وبينهما يبقى الخطاب النقدي تائها أمام مقاصده العلمية التي يرجوها النقاد ويقصدونها.

تأسيسا على هذه الأرضية يسعى هذا الفصل إلى إعادة بناء مفهوم المصطلح في دلالته المفهومية، والمصطلح النقدي خاصة، انطلاقا من رؤية تاريخية تحقيبية تتبع تشكّل المصطلح مفهوما والمصطلح النقدي بوصفه آلية نقدية من مهده الذي يولد فيه، إلى الدلالات المعرفية (المفاهيمية) التي يحملها؛ فهذا الفصل يُقوّض التصور

التقليدي الذي ينظر إلى المصطلح بوصفه وليد لحظته وكفى، ويعيد بناءه وفق ما يمليه منطق تطور المفاهيم وامتداداتها الإجرائية على مستوى الخطاب النقدي.

لتحقيق هذا المسعى، قُسّمَ هذا الفصل إلى ثلاثة محاور، أبرزنا في المحور الأول الفرق بين الكلمة المصطلح من المعنى والمفهوم، وقدّمنا في المحور الثاني محاولة لتعريف المصطلح النقدي تعريفا عاما وتعريفا خاصا، أما المحور الثالث، فقد حاولنا فيه الإجابة عن سؤال المرجعية في المصطلح النقدي، وذلك عبر مجموعة من المحاور الفرعية، من قبيل أقلمة المصطلح النقدي، ومراحل تأصيله، وتجليات التأصيل في الخطاب النقدي العربي عبر تقديم مقترحات لنقاد عرب، كما اقترحنا تصورا نقديا لإمكانية نمذجة المصطلح النقدي الروائي نمذجة تاريخية، استنادا إلى الرؤية المنهجية لمدونة معجم الشارقة التاريخي، فضلا عن المستجدات المعجمية التي تضمنها هذا المعجم.

المصطلح: من الكلمة إلى المفهوم

يميّز المصطلحيّون في سياق حديثهم عن المصطلح بين دلالتين؛ الأولى معجمية لغوية متعدّدة. والثانية مفهومية تصورية أحادية. وهذا التمييز هو تمييز في جوهره بين عنصرين في عملية الاصطلاح، هما الكلمة والمفهوم في علاقتهما بالمصطلح، وبهذا التمييز أيضا تنشأ علاقة مركزية بين الكلمة والمصطلح من جهة أولى، وبين المصطلح والمفهوم من جهة ثانية، حيث المصطلح هو مركز هذه العلاقة، نعبّر عنها بالشكل التالي:



تسمح لنا هذه العلاقة الثنائية التي يشكل المصطلح مركزها الدلالي الحديث عن المسار الزمني الذي تعبر الكلمة من الاستعمال المعجمي العام إلى الاستعمال الاصطلاحي الخاص؛ إذ وجود الكلمة سابق لظهور المصطلح، وهذه الأخيرة لفظ تمخض عن فعل الاصطلاح المشروط بشرط المواضعة العلمية كما رأينا، وبالانتقال من الكلمة إلى المصطلح تبرز أسئلة لغوية دقيقة مرتبطة بشكل المصطلح، ما بنيته؟ ما خصائصه اللسانية؟ ما سماته التي تضمن له التداول الاصطلاحي الأفضل في المجال المعرفي الذي ولد فيه؟

أما المسار الآخر الذي تتضمنه العلاقة المركزية أعلاه هو الانتقال من المصطلح إلى المفهوم؛ ذلك أنّ الكلمة قبل أن تصير مصطلحا كانت تمثلا ذهنيا ومحطة على محور التداول اللغوي من السياق العام الذي تتعدد فيه المعاني، إلى السياق الخاص الذي تتقلص فيه المعاني أو ما عبّر عنه [ستيفن أولمان] بتضييق المعنى؛ حيث يتقلص معنى الكلمة من التعدد إلى الوحدة [1]؛ إذ التعدد صفة معجمية، والوحدة صفة اصطلاحية علمية، وبما أنّ المدلول التصوري سابق للغة، فإنّ الكلمة المصطلح عليها تشكل وحدة وساطة بين الفكر واللغة. غير أنّ السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا، هو كيف نُحوّل الكلمة من سياقها العام إلى سياقها الخاص؟

---

[1] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشير (القاهرة، مكتبة الشباب، د-ط، د-ت) ص 164. يقول ستيفن أولمان معلقا على كلمة «السم» في الإنجليزية: «...من المعروف أن الكلمة الإنجليزية «posion» ومعناها. السم، هي نفس الكلمة «potion» التي تعني «الجرعة من أي سائل كيفما كان...» ولكن الذي حدث هو أن الجرعات السامة دون غيرها هي التي استرعته الانتباه واستأثرت به، لسبب أو لآخر. وبهذا تحدد المدلول، وأصبح مقصوراً على أشياء تقل في عددها عما كانت عليه الكلمة في الأصل.

تتوقف الإجابة عن هذا السؤال على ضرورة التمييز بين محيطين؛ أحدهما لغوي، وثانيهما علمي، حسب مقترح [Henri Béjoint et Philippe Thoiron, 2000] حيث «تتوقف دلالة الكلمة على المحيط اللغوي، في حين أن دلالة المصطلح تكون مرتبطة بمفهوم ورد في محيط تداولي تواصلي» [1] يساعدنا التمييز بين المحيطين، محيط الكلمة ومحيط المصطلح لإجراء عمليتين اثنتين للانتقال من الكلمة إلى المصطلح إلى المفهوم، هما:

عزل الكلمة عن سياقها اللغوي المحض؛

إعفاء الكلمة من التأويل الذاتي للمعنى؛

النتيجة: = المصطلح مفهوم خارج عن حدود الزمان والمكان.

تزداد أهمية التمييز بين الدلالتين اللغوية المتعددة والدلالة المفهومية الأحادية كلما تعددت مستويات استعمال الوحدة المعجمية، سواء كانت كلمة أو مصطلحا، إذ سياق الاستعمال لا يمكن حصره، وتبعا لذلك تزداد درجة تعقد الفصل بين الكلمة والمصطلح، خاصة أنّ العلاقة بينهما مبنية على شرط المناسبة المعجمية في أغلب الأحيان [2]، وتجاوزا لهذه الإشكالية اقترحت [Maria Teresa Cabré, 2000]

---

(1) هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010) ص 24.

(2) سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى أنّ الكلمة المصطلح عليها في حقل من الحقول تربطها علاقة المناسبة المعجمية بين المعنى المعجمي النووي الذي استعملت به أول مرة، والمعنى الاصطلاحي المفهومي الذي آلت إليه عندما اكتسبت الصفة المصطلحية، وقد يُستثنى شرط المناسبة المعجمية في بعض المصطلحات العلمية المنحوتة، مثل الرموز المنطقية، ورموز الرياضيات.

معيار الاستعمال التواصلي الذي تتحدد في ضوئه الوحدات المعجمية بدلالة واحدة وفق الصفة الاصطلاحية، إذ «في المنظور التواصلي تختلف المصطلحات عن الكلمات باختلاف مستخدميها والمقامات الي تُستخدم فيها والموضوع الذي تقدّمه ونمط الخطاب الذي اعتادت البروز فيه»[1].

يحيلنا هذا المقترح على التصور الذي سبق أن قدّمه [Depecker Loïc 1997] الذي يرى بأن الكلمة تحمل دلالة غير نظامية، في حين أنّ المصطلح يحمل دلالة نظامية؛ حيث يعدّ «الاسم النظامي نوعا من مثال أعلى»[2] وكل اسم «قابل للتعريف داخل نظام مُنسجم «coherent system» ومُبَنْيَن «structure» فهو مصطلح»[3] بتعبير [ألان راي]. تبعا لهذا التمييز، وحتى لا يبقى الكلام معلقا في المستوى النظري، نقدم المثال التالي الذي نستقيه من معجم الشارقة التاريخي؛ حيث تم التمييز بين الكلمة والمصطلح وفق ثنائية المحيط اللغوي والمحيط الاصطلاحي، لكلمة [رواية][4] كما يبيّن الجدول الآتي:

---

(1) ماريا تريزا كاربيه، حول تمثيل التصورات تمثيلا ذهنيا: أسس لمسعى النمذجة، ضمن كتاب (المعني في علم المصطلحات) مرجع سابق، ص 55.

(2) Depecker Loïc, La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique, (Publication de l'université de Rouen, 1997)

(3) ألان راي، مرجع سابق، ص 22.

(4) انظر الرابط https://www.almojam.org/root?id=2267&wordId=13799 شوهد يوم 22-4- 2022.

السمات الدلالية المعجمية في المحيط اللغوي	**1. رَوَى** 1 - 1 * **رَوى** فُلانٌ وغَيْرُهُ، يَرْوي رَيًّا، ورِيًّا: اسْتَقى، فهو راوٍ، وراوِيَةٌ. (ج) رَوايا، ورواةٌ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قال الخليلُ (ت: 170هـ=787م):** "يُقالُ: قَدْ رَوى، مَعْناهُ: قَدِ اسْتَقى على الرّاوِيَةِ". **(وهَذِهِ الدِّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ في بَقِيَّةِ العُصورِ)** [الرّاوِيَة: البَعير] الخليل، كتاب العين. تح: مهدي المخزومي، ج: 8، ص: 312.
+ سقى روي = + نقل وأسند + شدّ + شفى	4 - 1 و ـــ الكَلامَ والشِّعْرَ والحَديثَ رِوايَةً، ورَوْيًا (عَنِ ابنِ دُرَيْدٍ): حَمَلَهُ ونَقَلَهُ، أو حَفِظَهُ وأَخْبَرَ بِهِ، فهو راوٍ، وراوِيَةٌ، (ج) رواةٌ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قال المُهَلْهِل التغلبي (ت: 100ق.هـ=525م) يُخاطِبُ عَبْدَيْنِ لَهُ هَمّا بِقَتْلِهِ:** "أوصيكُما أنْ تَرْوِيا عَنّي بَيْتَ شِعْرٍ". ابن سعيد الأندلسي، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب. تح: نصرت عبد الرحمن، ج: 2، ص: 645.
	6 - 1 و ـــ البَعيرَ رِيًّا: شَدَّ عليْهِ بِحَبْلٍ غَليظٍ. (س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م) **قال منظور بن مرثد (ت: 60هـ=680م) يَتَغَزَّلُ:** *قَدْ تَيَّمَتْ جِسْمِي ونَشَّتْ مَيّا* *قَدْ شَدَّدَ القَوْمُ عَلَيْها رَيًّا* أبو عمرو، الجيم. تح: الطحاوي، ج: 2، ص: 26.
السمات الدلالية المعرفية في المحيط الاصطلاحي الرواية= + نقل الحديث وفق سند محدد	**22. رِوايَة** 1 - 22 * **الرِّوايَةُ** (في عِلْمِ الحديثِ): تَلَقّي الأَحاديثِ عَنِ الأَشْياخِ وَحِفْظُها وَأداؤُها؛ أداءً لأَمانَةِ تَوْصيلِ رِسالَةِ الإِسْلامِ. (س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م) **قال ابن مسعود (ت: 32هـ=653م):** "لَيْسَ العِلْمُ رِوايَةَ الحَديثِ، ولكِنَّ العِلْمَ الخَشْيَةُ". تفسير يحيى بن سلام. تح: هند شلبي، ج: 1، ص: 786.

يشكل الجذر اللغوي [ر-و-ى] الوحدة المعجمية في المحيط اللغوي المحض، ويُلاحظ تعدد المعاني التي يُستعمل بها في ذلك المحيط بدءا من العصر الجاهلي إلى [سنة 656 هـ/ 1258 م] وفي المقابل يتقلص المعنى في المحيط الاصطلاحي المحدد بـ«علوم الحديث» لحظة ظهور مصطلح [الرواية] في سنة [23هـ/ 644م] الذي ظهر وفق مبدإ التحقيب الأفقي متزامنا مع المعنى المعجمي [+ نقل] المُسجّل في عصر ما قبل الإسلام؛ إذا تتحول الوحدة المعجمية من دلالة لا نظامية إلى دلالة مفهومية نظامية، احتفظت وفق شرط المناسبة المعجمية بمعنى وحيد من المعاني الأربعة المحددة في السمات الدلالية المعجمية، هو معنى [+ نقَلَ]. وقد يتوسّعُ المعنى الاصطلاحي للوحدة المعجمية نفسها إذا انتقلت إلى حقل معرفي جديد، فـ[الرواية] اغترفت مفهوما آخر في العصر الحديث بعد ظهور الأعمال الإبداعية السردية في البلاد العربية في العقد الأول من القرن العشرين؛ وأصبحت تدل على جنس أدبي قائم بذاته، يعتمد على السرد المسترسل بوصفه مطية لحكي قصة شخصية معينة أو واقعة...، ولعلّ مبررات هذا التوصيف تعود إلى صيغ الرواية ذاتها [1]. وبهذه الدلالة النظامية المفهومية الجديدة أصبح مصطلح [الرواية] موضع إشكال في التعدد الدلالي بتعبير المصطلحيين؛ إذ يرد في حقلين معرفيين مختلفين من حيث تاريخ النشأة، ومن المفاهيم النظامية الداخلية لكل حقل معرفي؛ فالرواية في علم الحديث، ليست هي الرواية في علم السرد، وإنْ كانت المناسبة المعجمية

---

(1) تجدر الإشارة في هذا الهامش إلى أنّ مصطلح الرواية لم يستقر بعد على تعريف جامع مانع إلى اليوم، فكل الدراسات النقدية التي اهتمت بالرواية مصطلحا وجنسا أدبيا، لا تزال تؤكد على حقيقة واحدة مفادها أنّ هذه الجنس الأدبي لم يستقر على حال محددة تمكن النقاد من صوغ تعريف جامع له، من حيث نظامه الداخلي أو تلقيه الخارجي.

المتمثلة في معنى [+ نقل/ روى] قائمة، فإنّ المفاهيم الجزئية التي يقوم عليها كل علم من العِلْمين السابقين تختلف تمام الاختلاف.

تبعا للتمييز بين العلاقتين؛ علاقة الكلمة بالمصطلح، وعلاقة المصطلح بالمفهوم، وما يترتب عنهما من إشكالات معجمية دقيقة يتواشج [1] فيها الدلالي بالمعرفي، يصبح وضع تصور نظري للتمييز بينهما ضرورة منهجية تقوم عليها هذه الدراسة لكونها تبحث في أصول المصطلح عامة والمصطلح النقدي انطلاقا من الدلالتين المعجمية والمعرفية. وانسجاما مع معيار الدلالة النظامية في مقابل الدلالة اللانظامية الذي اقترحه [Depecker Loïc 1997]، ومعيار الاستعمال التواصلي الذي اقترحته [Maria Teresa Cabré, 2000] ، نتساءل هل يمكن تطوير هذين المعيارين إلى نموذج نظري يميّز بين الكلمة والمصطلح من حيث المعنى والمفهوم على أسس وظيفية تتحيّز بموجبها الكلمة في حيّزها المعجمي العام، والمصطلح في حيّزه المفهومي العلمي، نجيب عن التساؤل بما لا يترك فراغا نظريا بين الكلمة والمصطلح، كأنّ كل وحدة معجمية منهما تنتمي إلى نموذجين متضادين، بل نموذجين متآزرين يشد أحدهما الآخر، على النحو الآتي:

---

[1] تواشج من الجذر اللغوي [و-ش-ج] ومنه تواشجت جذور الشجرة أي اشتبكت، جاء في معجم «معجم الشارقة» أنّ هذا اللفظ يعود إلى [50ق-هـ/ 573م]: وشجت العروقُ ونحوُها: اشتبكت، واتصلت بعضها ببعض، وورد في سنة [175هـ/ 791م] بمعنى: وشجت الهموم في قلبه: اختلطت. نفترض من خلال توظيف هذا اللفظ أن العلاقة بين الكلمة والمصطلح، وبين المصطلح والمفهوم هي علاقة تواشُج؛ حيث يتداخل الدلالي المعجمي بالدلالي المعرفي. انظر مادة [وشج] في معجم الشارقة التاريخي الرابط التالي:
https://www.almojam.org/root?id=28237&wordId=167414 شوهد يوم 13-4- 2020.

ترد الكلمة في المعجم حاملة عدة معانٍ، تعود في جوهرها إلى الجذر في صيغة الفعل، بينما يرد المصطلح على شكل تسمية تحمل تصورا ذهنيا، لكون الاسم دالا على الثبات بخلاف الفعل الدال على الحركة.

يأتي المصطلح ليوسَم به تصورا ذهنيا سابقا عليه، وهذا يترتب عنه أنّ المصطلح ينتمي إلى علم يبحث عن تسمية [naming] الأشياء الموجودة بما في ذلك المفاهيم، وهذا التصور نادت به فلسفة اللغة، ويترتب عنه أيضا أنّ المصطلح سيأتي في صيغة تراعي طابعه التواصلي في الحقل المعرفي الذي ولد فيه.

يخضع المصطلح وفق شرط الاتفاق إلى المراقبة العلمية من قِبَل جماعة من المختصين، وذلك للوقوف على مدى ملاءمته للمفهوم الذي يحمله من جهة، ومدى قابليته للشيوع والتداول والبقاء إزاء المصطلحات المنافسة له من جهة الاقتصاد في التعبير، وذلك وفق شروط التقييس المصطلحي [1]. بينما الكلمات لا تخضع لهذا الشرط، لكونها تقع خارج اللغة المتخصصة.

تبعا لشرط المراقبة العلمية، يرد المصطلح في سياق تطوري، إذ يثبت بثبوت المفهوم الذي يحمله، ويموت بموت المفهوم.

وظيفيا، ترد المصطلحات لتوضح معلومات محددة، وبالتالي فهي تنقل المتلقي إلى حقل علمي متخصص، بينما الكلمات، تنقل المتكلم والمستمع إلى ما المعجم العام.

يرد المصطلح معزولا عن السياق التركيبي على مستوى الاستعمال؛ فالمصطلح ببنيته اللغوية يحمل إطارا مرجعيا يساعد المتلقي على الفهم، ولفهمه لا نتوسّلُ

(1) Juan C. Sager, A Practical Course in Terminology Processing, (Amsterdam, John Benjamin's Publishing, 1990) p 115-116.

بالعلاقات النحوية الخطابية للمصطلح، بخلاف الكلمة، ترد في سياقات تركيبية تبيّن أنماط استعمالها، ولا تتضمن إطارا مرجعيا باستثناء الإطار المعجمي.

يرد المصطلح في شكلين لغويين، أولهما، يتخذ المصطلح فيه رمزا لغويا في شكل [اسم]. ثانيهما، يتخذ فيه المصطلح شكل شفرة [code] وتكون هذه الشفرة قابلة للترميز برموز دقيقة جدا خاصة في العلوم التي تعتمد اللغة الرياضية، مثل الكيمياء، والطبيعيات، وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، في حين ترد الكلمات في شكل لغوي واحد، هو الشكل الذي تدوّنه المعاجم العامّة.

إنّ هذه الفروق لا تقر بوجود نموذجين متقابلين، نموذج الكلمة ونموذج المصطلح، بقدر ما تروم تحديد الفوارق بينهما وظيفيا دون الفصل بينهما، إذْ أغلب المصطلحات ترتبط بالكلمات بالمناسبة المعجمية حتى في أدق العلوم؛ فمصطلح [H_2O] الذي يرمزُ علميا إلى المركب الكيميائي [الماء] منحوت معجميا من كلمتين [أكسجين-oxygen] و [هيدروجين-hydrogen] والكلام نفسه ينسحب على مصطلحات العلوم الإنسانية، مثل مصطلحات الفلسفة، والتاريخ، والنقد...، فطبيعة المصطلح لا يمكن فصلها نموذجيا عن طبيعة الكلمة، ولكن يمكن فصلهما وظيفيا، كما بينا أعلاه، ما يؤكد هذا هو أنّ بعض الكلمات تكتسي الصفة المصطلحية، وبعض المصطلحات تفقد الصفة المصطلحية وتعود إلى السياق المعجمي؛ بحيث يتم تمييع المعنى المصطلحي الأصلي فلا تشير إلى المفهوم المتصور، بقدر ما تشير إلى المعنى المعجمي المشحون بالسياقات [1].

---

[1] إنغريد ماير، تمدد المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحية، ضمن كتاب (المعنى في علم المصطلحات) ترجمة ريتا خاطر، مرجع سابق، ص301.

المصطلح النقدي: محاولة في التعريف

يثير مفهوم [المصطلح النقدي] إشكالات كثيرة في الخطاب النقدي العربي بلحاظ مستويين، أولهما، كونه يقع في حيز الاصطلاح كما رأينا في الفصل السابق، والاصطلاح شرط منهجي، وأساس معرفي بدونه لا تتحقق الصفة العلمية لأي حقل من الحقول المعرفية، وهذا الشرط يمكِّنُ النقاد من موقعة «الإنتاج النقدي في المسار الصحيح الذي يوازيه الإبداع» [1] ولا يمكن الحديث عن هذه الموقعة [placement] إلا من خلال تتبع المصطلح النقدي في بنياته اللغوية، وفي تداوله في الساحة النقدية العربية. أما المستوى الثاني، فلكونه يقع في حيّز الاحتمال؛ إذْ ارتبطت به ملابسات في معناه الوظيفي، فبأيِّ معنى نستعمله في السياقات الإجرائية أثناء مقاربة النصوص الأدبية، خاصة النص الروائي؟ هل بمعنى النقد الذي يرادف التحليل [analyse] (تحليل بنيات النصوص)؟ أم بمعنى تقييم [assessment] النصوص ومنحها درجة في سلّم الإبداع؟ أم بمعنى النقد الذي يبحث عن الحقائق ويخضعها لمنطق الصدق والكذب كما فعل نقّاد الشعر العربي قديما [2]؟ أم بمعنى النقد الذي يكشف عن

---

[1] إدريس الخضراوي، الكتابة النقدية عند محمد برّادة: المرجعية والخطاب (الدا البيضاء، أفريقيا الشرق، ط1، 2020) ص 36.

[2] سادت في الخطاب النقدي العربي القديم (نقد الشعر) عبارات معيارية تُحاكم النص الشعري وفق ثنائية الصدق والكذب، فابن سلام الجمحي [ت 232هـ] قابل بين الشاعر والادّعاء، فقال «وزعمت العرب أنه كان يدّعي في شعره». وجاء ابن قتيبة بعده [ت276هـ] فعلّق على شاعر جاهلي وحكمه عليه بأنه «أحد الشعراء الكذبة..» وربط ابن طباطبا [ت 322هـ] العلوي بين النقد والأخلاق، واعتبر خلقَ الصدق مدعاة لجلب القلوب والكشف عن المعاني المختلجة في النفس. انظر: ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص 40/ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 297/ ابن طبابطا، عيار الشعر، ص 22. فهل يمكن تطبيق هذه المعايير في النقد الروائي المعاصر؟

العناصر الموضوعية في العمل الإبداعي؛ حيث النقد هنا مرادف للموضوعية بتعبير [رولان بارت] [1] أم بمعنى النقد الذي يرادف التوجيه؛ حيث الناقد يرشد ويدلّ القارئ على الأعمال التي تستحق القراءة، وإنْ كان هذا النوع من النقد قد تولّى إلى الظل مع تطور وسائل التواصل الحديثة، والتي أفضت إلى إعلان موت الناقد بتعبير [رونان ماكدونالد] [2]. أم بمعنى النقد الذي يلبس رداء الإيديولوجيا، فيقع في التناقضات التي يتيه معها القارئ؟ [3].

تكشف هذه الأسئلة -ببساطتها- عن المسافة التي تقع بين العمل الإبداعي (النص الروائي) ومصطلحات نقده، وفي هذه المسافة تبرز التعريفات المختلفة للمصطلحات النقدية التي تصل إلى حد التناقض، وتعلّة ذلك تعود إلى ترجمة المصطلح الأجنبي، وإلى الترادف المصطلحي، وإلى غياب بنك عربي لمصطلحات نقد الرواية [4] الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في تاريخ انبناء مفهوم المصطلح النقدي نفسه، ومحاولة محو حالة الفوضى التي تعتمل في الخطاب النقدي، وحالة

---

(1) رولان بارت، النقد والحقيقة، تر: إبراهيم الخطيب (المغرب، الشركة المغربية للناشرين، ط1، 1405 هـ/ 1985) ص 18-19.

(2) رونان ماكدونالد، موت الناقد، تر: فخري صالح (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 1453 هـ/ 2014م) ص 20-30.

(3) حميد لحميداني، النقد الروائي والإيديولوجيا (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1990) ص 29.

(4) نحيل في هذا السياق على المحاولة التي قام بها الناقد [لطيف زيتوني] في معجمه (معجم مصطلحات نقد الرواية) الذي جمع فيه مئات المصطلحات موزَّعة بين مصطلحات التأليف القصصي، ومصطلحات النقد، ومصطلحات علم السرد. وهي محاولة علمية فريدة من نوعها في مجال الرواية العربية، وتشكل خطوة أولى لتأسيس بنك مصطلحات خاص بالرواية العربية. انظر: لطيف زيتوني، معجم مصطلحات نقد الرواية (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2002).

[الفوضى] هذه، لا تقف عند حدود استخدام المصطلح أو ترجمته، بل تترتب عنها أحكام نقدية خارجة عن السياق الثقافي الذي ولد فيه النص الروائي، ونمثل له بالنص الروائي العربي، الذي لا يزال يواجه نقدا محمّلا بمصطلحات متحيّزة بمفاهيم غربية محضة [1].

المصطلح النقدي: تعريف عام

يتكوّن مصطلح [المصطلح النقدي] من تركيب لغوي نعتي، فهو من قبيل المصطلحات التي تحمل تعريفا ذاتيا بالتركيب الذي يكتسب معناه الخاص بموجب العلاقة التركيبية التي تجمع بين اللفظ الأول [المصطلح] واللفظ الثاني [النقدي] وبالتالي يضمه إلى «منظومة مفاهيم ينتمي إليها بالضرورة» [2] هذه المنظومة هي النقد، لكن السؤال المطروح هو ما العلاقة النسقية بين المصطلح والنقد؟

إجابة عن هذا السؤال ننطلق من التمييز الذي أقامه [عبد السلام المسدي، 1998] على أساس نسقي للمصطلح النقدي، حيث يضم نسقُه ثلاثة عناصر مفهومية؛ هي ما هو مُصطَلَحٌ بِهِ، وما هو مُصطَلَحٌ عليه، وما هو مُصطَلَحٌ له [3]؛ حيث تشير هذه العناصر إلى المنظومة العلمية التي ينتمي إليها المصطلح النقدي، فهو من جهة أولى يتحقق بألفاظ مخصوصة، فلا يمكن لألفاظ اللغة العامّة المشتركة أن تكون ما هو مصطلَحٌ به على حد تعبير [المسدي] في حقل النقد، وهذا يعني أنّ النقد

(1) سنناقش في محور لاحق إشكالية المصطلح النقدي العربي وسؤال المرجعية.

(2) جواد حسني، التركيب المصطلحي (الرباط، مجلة اللسان العربي، عدد 50، 2002) ص 39-38.

(3) عبد السلام المسدي، الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح، ضمن كتاب قضايا المصطلح الأدبي (مكتبة القاهرة، ط1، 1998) ص 17-18.

ينتمي إلى فئة اللغة الخاصة. وهو من جهة ثانية، يتحقق بألفاظ اصطلاحية وُضِعت في مجال محدد احترازا من تداخلها مع مجالات أخرى؛ إذْ المصطلح عليه من الألفاظ داخل اللغة الخاصة يحمل دلالة أحادية، هذه الأحادية هي التي تصف وتفسّر موضوعها (النص الروائي مثلا). وهو، أي [المصطلح النقدي] من جهة ثالثة، ينهض بوظيفة محددة تتمثل في الغايات التي وضعت من أجلها تلكم المصطلحات، وفي مقدّمتها النقد [criticism].

تقودنا هذه العناصر الثلاثة إلى التمييز بين تعريفين عامّين للمصطلح النقدي، أولهما، أنّ مصطلح [المصطلح النقدي] هو في حد ذاته مفهومٌ تتحدّد به الحدود العامة للمجال المعرفي الذي اختص به، وهو مجال النقد. ثانيهما، أنّه، يتضمن نشاطا علميا له مفاهيمه الإجرائية هي التي تمنحه شرعية الاتصاف بالنقد، فليس كل مصطلح صالحا لِأَن ينهض بهذه الوظيفة، وأنْ يتصف بهذه الصفة.

المصطلح النقدي: تعريف خاص

رأينا في [.1.2] أنّ الصيغة التركيبية لمصطلح [المصطلح النقدي] تُحيّزنا بالضرورة ضمن دائرة النقد، لكن السؤال الذي نطرحه في معرض التعريف الخاص الذي نروم تقديمه هنا هو ما مفهوم النقد في السياق العلمي الاصطلاحي؟ وماذا يُقصد به في السياق الروائي، عندما يتعلق الأمر بنقد الرواية العربية؟ إنّ طرح هذين السؤالين يجعلنا نتجاوز الآراء التي ترى أنّ النقد قد استقرت دلالته المفهومية، وحُدَّ بتعريف جامع مانع؛ إذ واقع الخطاب النقدي يثبت في مواضع كثيرة أننا بحاجة إلى إعادة بناء تعريف دقيق لهذا المصطلح انطلاقا من الحقول المعرفية العربية الذي وردت فيها الوحدة المعجمية [نقد]، ونرى أن العودة إلى تلك الحقول كفيلة بأنْ تعيد بناء ما أصبح يُعتبر من المفاهيم المسلّمة في الخطاب النقدي العربي.

وردت الوحدة المعجمية [نَقْد] وفق ما أورده معجم الشارقة في مدخلين؛ مدخل الفعل ومدخل المصطلح؛ حيث يعود استعمالها في مدخل الفعل إلى ما قبل الإسلام، بعدّة معانٍ[1]، منها:

السمات الدلالية المعجمية	المعنى مع الشاهد الذي ورد فيه
نَقَدَ = + أعطى مُعَجّلا + أظهر عيبا + اختبر وفحص	1. نَقَدَ 1 - 1 * نَقَدَ (بِفَتْحِ القافِ) فُلانٌ الشَّيْءَ، وإِلَيْهِ، يَنْقُدُ (بِضَمِّ القافِ) نُقودًا: داوَمَ النَّظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ واخْتَلَسَهُ حَتّى لا يُفْطَنَ لَهُ. (j) (س) (1هـ/622م) إلى (132هـ/749م) **كَتَبَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزيزِ (ت: 101هـ=720م) يوصي أَحَدَ عُمّالِهِ وَيَعِظُهُ:** "فَإِنَّ السّابِقينَ عَنْ عِلْمٍ وَقَفوا وَبِبَصَرٍ ناقِدٍ كَفّوا وكانوا هُمْ أَقْوى عَلى البَحْثِ لَوْ بَحَثوا". أحمد بن حنبل، الزهد. تح: محمد شاهين، ص: 240.
	2 - 1 و ـــ الثَّمَنَ نَقْدًا: دَفَعَهُ حاضِرًا غَيْرَ مُؤَجَّلٍ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قالَ الحارِثُ بنُ زُهَيْرٍ (80ق.هـ=544م) يَذْكُرُ زَواجَهُ مِنْ هِنْدٍ بِنْتِ مُسْلِمٍ مُبَيِّنًا أَنَّهُ دَفَعَ أَلْفًا في سَبيلِ ذَلِكَ الزَّواجِ:** نَكَحْتُ عُجَيْزًا ونَقَدْتُ أَلْفًا***كَذاكَ البَيْعُ مُرْتَخِصٌ وغالِ ابن السائب الكلبي، نسب معد واليمن. تح: ناجي حسن، ج: 2، ص: 556.
	3 - 1 و ـــ الصَّيْرَفِيُّ ونَحْوُهُ الدَّراهِمَ ونَحْوَها نَقْدًا، وتَنْقادًا: اخْتَبَرَها وأَخْرَجَ مِنْها الزّائِفَ الرَّديءَ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قالَتِ الخَنْساءُ (9ق.هـ=613م) تَرْثي أَخاها صَخْرًا مُشَبِّهَةً إِيّاهُ بِالدّينارِ المُمَيَّزِ:** ولا يَقومُ إِلى ابْنِ العَمِّ يَشْتُمُهُ***ولا يَدِبُّ إِلى الجاراتِ تَخْويدا كَأَنَّما خَلَقَ الرَّحْمانُ صورَتَهُ***دينارَ عَيْنٍ يَراهُ النّاسُ مَنْقودا أنيس الجلساء. تح: لويس شيخو، ص: 65.

[1] انظر تفاصيل تلك المعاني الكثيرة في جذر [ن-ق-د] على رابط الموقع التالي:
https://www.almojam.org/root?id=28786&wordId=171537 شوهد يوم 22-4- 2020.

تُبيّن المعطيات المعجمية الواردة في الجدول أعلاه أنّ الوحدة [نقد] منذ العصر الجاهلي، أي حوالي [480 قبل الهجرة- 169 م] تحمل سمات دلالية متعددة يحدّدها الاستعمال المعجمي وفق الشواهد التي وردت فيها، وذكرها معجم الشارقة، هي [نقد = + أعطى، + أظهر عيبا، + اختبر وفحص] وقد ظلت هذه السمات مرتبطة بهذه الوحدة المعجمية إلى عصرنا [1]، وبالموازاة مع هذه الدلالات المعجمية، أي وفق مبدإ التحقيب الأفقي، اغترفت الوحدة [نقد] دلالات معرفية جديدة ظهرت في القرن الثاني الهجري في حقلين معرفيين جديدين هما [الفقه الإسلامي] و [علم الحديث] وبصيغتين صرفيتين، أولهما مصدر صناعي [نَقْد] والثانية اسم فاعل [ناقد]، أوردهما معجم الشارقة في التواريخ الآتية:

السمات الدلالية المعرفية	الشواهد المعرفية والعلمية التي وردت فيها الوحدة المصطلحية [نقْد–ناقد]
نقْد = + تعجيل ثمن	19. نَقد 1 - 19 * **النَّقْدُ**: ما يَقومُ في البَيْعِ والشِّراءِ وغَيْرِ ذلِكَ مِنْ دَراهِمَ ودَنانيرَ أَوْ ذَهَبٍ وفِضَّةٍ وغَيْرِ ذلِكَ. (ج) نُقودٌ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قالَ الوَليدُ بنُ المُغيرَةِ (7ق.هـ=615م) يُؤَلِّبُ المُشْرِكينَ عَلى المُسْلِمينَ:** "فَمَنْ رَأَيْتُموهُ عِنْدَ طَعامٍ يَشْتَريهِ فَزيدوا عَلَيْهِ، وَحولوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ نَقْدٌ فَلْيَشْتَرِ وَعَلَيَّ النَّقْدُ". محمد بن إسحاق، السير والمغازي. تح: زكار، ص: 159.

[1] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مرجع سابق، مادة [ن–ق–د]، ج 3، ص 265.

البيع + تعـــــديل وتجـريح رواة الحديث	2 - 19 وـــ (عِنْدَ الفُقَهاءِ): خِلافُ النَّسيئَةِ، وهُوَ أنْ يَدْفَعَ المُشْتَري ونَحْوُهُ العِوَضَ فَوْرًا. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ أبو حَنيفَةَ (ت: 150هـ=767م) يُبَيِّنُ حُكْمَ بَيْعِ السِّلْعَةِ قَبْلَ نَقْدِ ثَمَنِها:** "مَنِ اشْتَرى سِلْعَةً بِنَقْدٍ أوْ بِنَسيئَةٍ فقَبَضَها، ولَمْ يَنْقُدِ الثَّمَنَ حَتّى باعَها مِنَ الّذي اشْتَراها مِنْهُ بِأَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ فلا خَيْرَ فيهِ". محمّد بن الحسن، الحجّة على أهل المدينة، ج: 2، ص: 746.
	3 - 19 وـــ: (في عِلْمِ الحَديثِ): عِلْمٌ يَبْحَثُ في تَمْييزِ الأَحاديثِ الصَّحيحَةِ مِنَ الضَّعيفَةِ، وبَيانِ عِلَلِها، والحُكْمِ على رُواتِها جَرْحًا وتَعْديلًا، بِأَلْفاظٍ مَخصوصَةٍ ذاتِ دَلائِلَ مَعْلومَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الفَنِّ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ ابْنُ القَيسرانيّ (ت: 507هـ=1113م) يَتَكَلَّمُ على حَديثٍ مِنْ رِوايَةِ زِيادٍ البَكّائيّ:** "وهَذا الحَديثُ أحَدُ ما أنْكَرَهُ عَلَيهِ أهْلُ النَّقْدِ". ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ. تح: حمدي السلفي، ص: 24.
ناقد = + العالم بصحة الحديث أو بضعفه + الذي يصدر حكما على رواة الحديث بالعدالة أو بالتجريح	4 - 16 وـــ: مَنْ يَمْتَهِنُ دِراسَةَ الأَعْمالِ الأَدَبِيَّةِ فَيُظْهِرُ مَحاسِنَها وعُيوبَها. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ أَبو الحَسَنِ الجُرْجانيُّ (ت: 392هـ=1002م) يُعَلِّقُ عَلى أَحَدِ أَبْياتِ المُتَنَبّي:** "وهَذا البَيْتُ مِنْ قَلائِدِهِ، إلّا أَنَّكَ تَعْلَمُ ما في قَوْلِهِ شيْءٌ مِنَ الضَّعْفِ الَّذي يَجْتَنِبُهُ الفُحولُ، ولا يَرْضاهُ النُّقّادُ". الجرجاني، الوساطة. تح: محمد إبراهيم وآخر، ص: 181.

بالمقارنة بين سمات الدلالة المعجمية وسمات الدلالة المعرفية، سنلاحظ أنّ الوحدتين [نقْد-ناقد] قد احتفظتا ببعض المعاني المعجمية الأولية، حيث نقْد هو التعجيل بالثمن في المعاملات، وبهذا يكون النقد مقابلا للمثمون. والناقد هو العالم بالحديث، وبرُوَاتِه، القادر على إصدار حكم عليهم إما عدالةً أو تجريحا. ونجد هه الدلالة في النقد الأدبي حيث الناقد هو الذي يمتهن «دراسة الأعمال الأدبية» حسب

تعبير معجم الشارقة، ونجد كذلك امتدادا لهذه الدلالات المعرفية في العصر الحديث، في الحقل المعرفي [النقد الأدبي المعاصر]، مع تطور ملحوظ في الصياغة النظرية؛ حيث أصبح النقد نظرية تحتكم لنسق مفاهيمي محدد بلحاظ الحقل المعرفي الموجه إليه، فقد عُدّت الوحدة المصطلحية [نقد] في هذا العصر «أداة المجتمع لمراقبة نتاج الفكر والدفاع عن القيم العامّة، وأداة للطليعة الاجتماعية لمواجهة القيم السائدة وطرح البدائل الجديدة، ويتميز النقد الأدبي بأن مادته هي عموما الأثر الواحد، وأنّ منهجه تطبيقي، وأنّ غايته كشف معنى النص»[1] ودلت الوحدة المصطلحية [ناقد] على «دارس النصوص الأدبية القديمة والحديثة»[2].

يتضح، إذن، أنّ توارد الوحدتين المعجميتين [نقد-ناقد] في الذاكرة المعجمية العربية، إنْ بسماتها الدلالية أو بسماتها المعرفية، عرف تطورا ملحوظا، وهذا التطور تجاذبته حقول معرفية كثيرة، منها الفقه، وعلم الحديث النبوي، والنقد الأدبي، والفلسفة، غير أنّ المعنى الاصطلاحي المشترك بين هذه الحقول المعرفية، والذي يشكل الخيط الناظم لمفهوم النقد باعتباره نشاطا فحصيا وتقييميا، ولمفهوم الناقد باعتباره المشتغل بفحص النصوص الأدبية وفحصها وإصدار الأحكام عليها، يبقى مهيمنا على مفهوم النقد، وبالتالي فإن المصطلح النقدي يحمل جوهريا دلالة الافتحاص والاختبار والتقييم. والملاحظ أنّ هذه الدلالات تغيب عن معظم الدراسات النقدية التي اشتغلت على النصوص الروائية؛ حيث تميل إلى الاكتفاء بالتحليل البنيوي للنصوص، وبهذا لا نكون أمام نقد، من حيث الممارسة، ولا أمام

---

(1) لطيف زيتوني، معجم مصطلحات النقد الروائي، مرجع سابق، ص 169.

(2) ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2002) ص 301.

ناقد من حيث المتابعة النقدية للإبداع الروائي، وقد أدى هذا الواقع النقدي إلى التمييز نظريا بين «مُحلّل بويطيقا النص، وبين الناقد الذي قد يستفيد من معطيات الشِّعْرية إلا أنه يحاور النص ويتذوقه ويستنطقه ويستخرج من صلبه كتابة مُغايرة» بتعبير الناقد محمد برادة [1]. إنّ تضييق دلالة النقد من الفحص والاختبار والتقييم، والاكتفاء بدلالة التحليل فقط، أدّى إلى الباب المسدود بسبب الانغلاقية التي ترتب عليها «غياب الوعي بطبيعة النقد وبدوره» [2] تجلْى ذلك الغياب في ملابسات تطبيق مناهج النقد الأدبي على اختلاف مرجعياتها [3]. وفي بروز مفارقة تدفّق الإبداع وتراجع الممارسة النقدية التي بقيت مرهونة بالتحليل الذي أفرزته الدراسات النقدية الجامعية، وأقسام النقد الأدبي، هذا التحليل الذي لم يخدم الإبداع العربي من حيث غربلته [4] وتطويره، بقدر ما ترك سوق الإبداع تعمّها الفوضى، ويستشري فيها

[1] محمد برادة، أسئلة الرواية أسئلة النقد (الدار البيضاء، منشورات الرابطة، ط1، 1996) ص 07.

[2] محمد الدغمومي، نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر (الرباط، منشورات كلية الآداب، ط1، 1999) ص 228-231.

[3] يذهب الناقد محمد خرماش في إحدى دراساته النقدية التي خصصها للتعليق على تطبيق بعض مناهج النقد الأدبي، خاصة المنهج البنيوي التكويني إلى أن تطبيقه على النصوص الروائية العربية أفضى إلى مفارقة مرجعية تمثلت في اعتبار الأثر الأدبي نتاج رؤية فردية للعالم، وهذا يخالف المرجعية التي نشأ فيها المنهج البنيوي التكويني الذي يرى أنّ الأثر الأدبي نتاج رؤية جماعية ذات وعي جماعي. انظر: محمد خرماش، البنيوية التكوينية في الدراسات الأدبية (القاهرة، مجلة فصول، العدد 3-4، يوليو 1991) ص 121.

[4] يعود توظيف المصطلح النقدي «غربلة» إلى ميخائيل نعيمة الذي اجترحه في كتابه «الغربال» الصادر سنة 1923، ومازال صدوره يتوالى إلى اليوم بعد أن طُبِع ست مرات. يقول فيه: «إنّ مهمة الناقد هي غربلة الآثار الأدبية لا غربلة أصحابها» انظر: مخائيل نعيمة، الغربال الجديد (بيروت، دار نوفل، ط2، 1978).

الرديء من النصوص، تاركا خلفه المفهوم الحقيقي الذي ارتبط بالنقد مصطلحا ونظرية في الثقافة العربية ألا وهو النقد، وليس التحليل.

إذا كان النقد ينهض بوظيفة افتحاص واختبار جودة النصوص، فبأي معنى نتحدث عن المصطلح النقدي الروائي؟ ذلك أنّ المؤشر الأجناسي [الروائي] يُحيّز المصطلح النقدي في مجال إبداعي خاص، وهو مجال الرواية، وهذا يترتب عنه القول بأنّ الجهاز المفاهيم للنقد الروائي يُباين الجهاز المفاهيمي النقدي لجنس إبداعي آخر (الشعر مثلا) عملا بقاعدة المصطلحيين المشهورة «لكل فنّ مصطلحاته».

يفضي بنا هذا التمييز القائم على انتماء المصطلح النقدي إلى المجال الإبداعي الذي نشأ فيه ومن أجله، إلى تمييز آخر على مستوى المرجعية المعرفية للمصطلح النقدي من جهة أولى؛ حيث تنشأ المصطلحات النقدية في بيئة ثقافية تشكل أصل النشأة، ثم تنتقل بعوامل المثاقفة والترجمة إلى بيئة ثقافية أخرى تشكل البيئة المُسْتقْبِلة، وفي ظل هذه المثاقفة برزت ظاهرة أقْلمة المصطلح ومفهومه [1]. ومن جهة ثانية، تتطور المصطلحات النقدية من حيث دلالتها المفهومية داخل البيئة

---

[1] نشأ مصطلح [أقلمة المفاهيم] في الخطاب الفكري العربي الحديث في سياق حوار الحضارة العربية مع نظيرتها الغربية؛ حيث برزت مفاهيم غربية شكلت محور النهضة الفكرية في الغرب، وانتقلت تلك المفاهيم عبر آلية المثاقفة والترجمة إلى العالم العربي، ونشأ معها نقاش مستفيض حول معانيها وجدواها ومدى صلاحيتها للمجتمع المعرفي حداثة وتحديثا. وإذا كانت أقلمة المفاهيم ظاهرة عامة، فإنّ أقلمة المصطلح النقدي الروائي ظاهرة خاصة، يختص بها الخطاب النقدي الروائي العربي. انظر: عمر كوش، أقلمة المفاهيم: تحولات المفهوم في ارتحاله (الدار البيضاء- بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2002).

نفسها بعوامل تاريخية، مثل انتقال بعض مصطلحات نقد الشعر إلى نقد الرواية [1] وبهذا التطور ننتقل من إبدال نقدي إلى آخر. ولعلّ البحث في هذين الجانبين، جانب انتقال المصطلحات وما تحمله من مفاهيم، من البيئة الغربية إلى البيئة العربية في النقد الروائي، وجانب تطورها داخل البيئة العربية نفسها لا يتأتى إلا بمنظور تحقيبي عمودي وأفقي يحدّد موقعها وفعاليتها في الممارسة النقدية.

المصطلح النقدي وسؤال المرجعية المعرفية

وقفنا في المحور [2] من هذه الفصل على مفهوم المصطلح النقدي، ورأينا أنه يحمل دلالة مفهومية تكمنُ أساسا في كونه يحمل وظيفة نقدية، تتمثل تلك الوظيفة في فحص واختبار وتقييم النصوص الإبداعية، أما دلالة التحليل فقد ارتبطت بالنقد بعد ظهور المناهج ذات الطابع الإجرائي التحليلي، فالنقد يتكئ على التحليل، ولكنه لا يكتفي به؛ إذ مرد الأمر يعود «إلى وعي الناقد بأن الاتكاء على المنهج لا يكفي، لأنه هو أيضا مطالب بإنتاج كتابة واستيلاد معرفة من خلال محاورته للنصوص ورصد مفهوم الأدب في تجلياته وتحوّلاته» [2] وانطلاقا مما خلصنا إليه، نسعى في هذا المحور إلى الإجابة عن أسئلة تحفر في المرجعيات المعرفية التي يتشكل فيها المصطلح النقدي، ولعلّ أبرزها: ماذا يفقد وماذا يكتسب المصطلح النقدي عندما ينتقل من بيئته الأصلية إلى البيئة الهدف؟ وبتعبير آخر من الثقافة

---

(1) نمثل لتلك المصطلحات في هذا الهامش، بمصطلح [الاستعارة] الذي انتقل من نقد الشعر إلى نقد الرواية، وأثر في الخطابي النقدي الموجه إلى النصوص الروائية، حتى أصبحت الرواية استعارة كبرى. انظر: عبر الرحيم وهابي، الاستعارة في العربية (قطر، دار كتارا للنشر، ط1، 2019). وسيأتي الحديث عن هذا المصطلح في الفصل الرابع، وسنقف على الجوانب المعرفية والدلالية والتطورات التي شهدها هذا المصطلح النقدي عبر تاريخه.

(2) محمد برادة، أسئلة النقد أسئلة الرواية، مرجع سابق، ص 06.

الغربية إلى الثقافة العربية. ما هي شروط نقل المصطلح النقدي؟ وكيف تلقى رواد الخطاب النقدي العربي المصطلحات النقدية الغربية في ظل ثنائية تأصيل النقد وتغريبه؟ ما موقع مستجدات معجم الشارقة التاريخي من جدلية تأصيل المصطلح النقدي؟ تلكم إذاً، بعض الأسئلة المتناسلة من رحم الإشكالية الكبرى التي نروم الإجابة عنها في أتون هذه الدراسة.

أقلمة المصطلح النقدي: من المرجعية الأصل إلى المرجعية الهدف

نشير في البداية إلى أنّ البحث في أقْلمة المصطلح النقدي الروائي بوصفه إشكالية صغرى، لا يستقيم إلا بالإشارة إلى الإشكالية الكبرى المتمثلة في أقْلمة الفكر الغربي الذي أفرزته فلسفة الأنوار والحداثة منذ القرن الثامن عشر، وأثار ردود فكرية متباينة في العالم العربي، وذلك من جهتين، الأولى تمثلت في سؤال إشكالي عريض، هو ماذا نأخذ من الغرب وماذا نترك؟ الثانية، تمثلت في جدلية التراث والحداثة العربيين؛ كيف نتعامل مع التراث الفكري العربي؟ والتراث هنا بمعناه العام يشمل كل ما وصلنا من ماضي الحضارة الإسلامية، لتحقيق نهضة فكرية على غرار نهضة الغرب[1]. يوازي هذا السؤال الإشكالي العام، سؤالان أخص منه، أولهما: ماذا نفعل بالمصطلحات النقدية الوافدة من الغرب؟ وثانيهما: ماذا نفعل بالمصطلحات

---

[1] لا يتسع المقام للإجابة عن هذا السؤال، لكننا نشير إلماما إلى أنّ الجواب عنه في المنجز الفكري العربي الحديث والمعاصر قد أفرز موقفين متباينين؛ الموقف الأول دعا أصحابه إلى تقويم التراث وتجديده من داخله نسقه ليواكب تحديات العصر. أما الموقف الثاني فقد دعا إلى القطيعة التامة مع منهجية التفكير التراثي، وتبني حداثة الغرب جملة وتفصيلا. للوقوف على هذين الموقفين بالتفصيل، يراجع مؤلفات بعض المفكرين العرب، منهم: طه عبد الرحمن، وحسن حنفي، ومحمد عابد الجابري، والطيب التيزيني، وعبد الله العروي، وهشام جعيط، وناصر أبو زيد... وغيرهم.

النقدية التي أفرزها النقد العربي التراثي؟ يُطرحُ السؤال الأول في سياق مُلبس يؤكده الخطاب النقدي العربي الذي يقرّ في مواضع كثيرة أنّ الرصيد النقدي العربي للرواية ضعيف تهيمنُ عليه المصطلحات النقدية الغربية [1]. ويُطرح السؤال الثاني في سياق الموقفين المتباينين اللذين أفرزهما الخطاب النقدي العربي إزاء النظريات النقدية الغربية. تمثّلَ الموقف الأول في الدعوة إلى تطبيق مناهج النقد الغربية على الرواية العربية معتبرا المصطلحات ومفاهيمها كونية متعالية عن الزمان والمكان، وفي هذا الموقف، لم يكن النقد العربي إلا «مخلصا لما يفد عليه من الخارج من نظريات ودراسات وفلسفات» [2] وهذا الأمر أدى إلى اضطراب اعتور الكثير من جوانبه التطبيقية، لعلّ من أبرز مظاهرها اضطراب المصطلح النقدي توظيفا وترجمة [3]. في المقابل، برز الموقف الثاني داعيا إلى تأصيل منجز النقد الغربي عموما، والنقد الروائي خاصة، واتخذ ذلك التأصيل أشكالا عديدة، كلها تصب في هدف واحد هو جعل النقد الروائي يتكلم بالعربية على حد تعبير الناقد عبد الله الغذامي [4].

جوابا عن سؤال (ماذا نفعل بالمصطلح النقدي الروائي الوافد من الغرب؟) نستحضر أطروحة [إدوارد سعيد، 1983] التي رأى فيها أنّ انتقال المصطلحات والمفاهيم والنظريات سمة حضارية، وأطلق عليها دورة الأفكار، ويلخصها في أربعة مراحل [5] هي:

---

(1) حسن المناصرة، ذاكرة رواية التسعينيات (بيروت، دار الفارابي، ط1، 2008) ص 13-14.

(2) ساندي أبو يوسف، الرواية العربية وإشكالية التصنيف (دار الشروق، ط 2، 2008) ص 33.

(3) وهو ما سنعمل على تفصيل البحث فيه في الفصل الثالث.

(4) عبد الله الغذامي، ثقافة الأسئلة: مقالات في النقد والنظرية (الكويت، دار سعاد الصباح، ط 2، 1993) ص 94.

(5) إدوارد سعيد، انتقال النظريات (مجلة الكرمل، العدد 9، 1983) ص 12-13.

المرحلة الأولى تمثّل نقطة المنشأ؛ حيث توجد الظروف الأولية الحافة بالمصطلح أو بالفكرة أو بالنظرية.

المرحلة الثانية، تكمنُ في المسافة التي يعبرُ منها المصطلح أو الفكرة أو النظرية؛ أي العبور من نقطة المنطلق إلى نقطة الوصول زمانيا ومكانيا.

المرحلة الثالثة، وتتجلى في ردة الفعل التي تفرزها البيئة المُستقبِلة لذلك المصطلح أو لتلك الفكرة والنظرية، وتكون مُرفقة بالشروط التي تضعها الثقافة المستقبلة لتقبل أو ترفض الوافد الجديد.

المرحلة الرابعة، وتتحقق في إدماج [merging] المصطلح ومفهومه الوافدين إلى الثقافة الجديدة كليا أو جزئيا، ويتجلّى ذلك الإدماج في الاستعمال الجديد للمصطلح أو المفهوم المنقول وموقعته في البيئة الجديدة.

تلخص هذه المراحل الأربعة بشكل عام المسار الذي تعبره المفاهيم في رحلة أقلمة المصطلح ومفهومه سواء داخل إطاره النظري، أو خارجه منفردا، لكنها لا تجيب عن سؤال الكيف؟ إذْ انتقال المصطلح النقدي يكون من لغة إلى أخرى مختلفة عنها نسقا وثقافة، ويُطبّقُ على نصّ إبداعي مختلف شكلا ومضمونا عن النص الذي طُبّقَ المصطلح النقدي في حضنه الغربي، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن شروط دقيقة تضبط عملية نقله في مستويين، أولهما لغوي، يتحقق عبر آلية الترجمة. وثانيهما تنظيري، يتصل بالنظرية التي ينتمي إليها المصطلح ومفهومه.

في المستوى الأول، تعدّ الترجمة المدخل الأساسي الذي تنتقل عبره المصطلحات ومفاهيمها، فهي «تحويل وتوليد للموضوع المتَرجم» [1] غير أنّ عملية

---

[1] عبد السلام بنعبد العالي، في الترجمة، تر: كمال الترمي، مراجعة: عبد الفتاح كيليطو (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط 1، 2006) ص 42.

التحويل هذه، ليست بسيطة في جوهرها، ذلك أنه المصطلح الحامل للمفهوم نشأ في ثقافة مغايرة للثقافة التي سينتقل إليها عبر الترجمة، وفي هذا المضمار الذي يعبره المصطلح ومفهومه ينبغي مراعاة مرحلتين، الأولى هي مرحلة ما قبل الترجمة؛ حيث فهم المصطلح في أرضه قبل التفكير في نقله إلى ثقافة الآخر (الثقافة العربية مثلا) أو تطبيقه على نصوص إبداعية أخرى (الرواية العربية) ضرورة منهجية تُجنّب المترجم الوقوع فيما أُطلقَ عليه بقلق العبارة وغموض الأغراض [1] الذي يظهر في البنيتين الصرفية والدلالية للمصطلح النقدي المنقول [2] الأمر الذي يحول بين فهم الإبداع الروائي والتفاعل مع مضامينه ومقاصده وجمالياته، وبين الممارسة النقدية التي تتحوّل إلى خطاب متعالٍ عن السياق التداولي للقارئ غير المتخصص، وتُصبح معها الكتابة النقدية غير مفهومة، كأنّ الناقد يكتب لنفسه، وليس للقراء. أما الثانية، فهي مرحلة الترجمة التي تشكل بؤرة التوتر بين اللغوي والدلالي في عملية نقل المصطلح، خاصة إذا علمنا أنّ ذاك المصطلح وحدة ثابتة لا تقبل تفتيت عناصرها في سياق الترجمة [3]. وهنا تبرزُ إشكالية متصلة بجوهر هذا البحث، ماذا سنترجم في

---

(1) يعود مصطلح [قلق العبارة] إلى فترة تاريخية سابقة من عمر الحضارة العربية الإسلامية، وبالضبط إلى الكتابات الفلسفية المترجمة عن اليونانية منذ عصر حنين بان إسحاق وصولا إلى عصر ابن رشد، وما نتج عنها من غموض دلالي اكتنف المصطلحات ومفاهيمها. انظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1998) ص 328-329.

(2) سنعود لمناقشة مظاهر قلق العبارة في المصطلح النقدي المترجم في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(3) محمد عناني، فن الترجمة (مصر، الشركة المصرية العلمية للنشر، ط 5، 2000) ص 116-117.

المصطلح النقدي، هل سماته الدلالية المعجمية؟ أم سماته الدلالية المعرفية؟ أم هما معا؟ جوابا عن هذه الإشكالية نعود إلى المقترح النقدي الفلسفي الذي صاغه [طه عبد الرحمن 2005] [1] ميّز فيه بين ثلاثة أنواع من الترجمات الممكنة؛ فالمترجم إمّا أن يكون مُحَصِّلاً حيث يتمسك بحرّفية اللفظ. وإما أن يكون مترجِما مُوَصّلاً، فتأتي ترجمته مضمونية لا حرْفية، وفي هذا النوع من الترجمة يكون المترجم الناقل قادرا على استيعاب المصطلح المترجم في مظانه الأصلية. وإما أن يكون مُترجِمًا مُؤَصِّلاً؛ حيث يتصرف في شكل المصطلح ومفهومه وفق ما تقتضيه ثقافته المُسْتقبِلة للمصطلح المنقول [2]، وفي هذا النوع من الترجمة الممكنة يكون المترجم عاملا مُساعدا على إزالة عوائق الفهم لدى الناقد، ولدى قارئ النقد عامة. ويرى طه عبد الرحمن أنّ المترجم المُؤَصّل يحفظ للمنقول صفاته الحيّة التي تجعله (المصطلح المترجَم) موافقا للدلالات اللغوية والمعرفية وفق المجال التداولي للخطاب النقدي الروائي العربي، ومنسجما مع لغة الإبداع الروائي، ومحترزا من المفارقة المنهجية المتمثلة في اغتراب المصطلح النقدي وأصالة الإبداع الروائي.

---

(1) قدّم طه عبد الرحمن هذا التصور في سياق حديثه عن ترجمة المصطلحات والمفاهيم الفلسفية، لكننا نستعيره في سياق هذا البحث للحديث عن شروط ترجمة المصطلح النقدي، ولا نري ضيرا في هذه الاستعارة العلمية، ذلك أنّ النقد في جوهره فلسفة، كما أنه يستلهم مصطلحاته ومفاهيمه من مجالات معرفية مختلفة، منها الفلسفة وعلم الاجتماع، واللسانيات... وقد أشار طه عبد الرحمن نفسه في كتابه [فقه الفلسفة] إلى أنّ كتابه سيجد فيه طرقا تدله على ما ينفعه من المنقولات، بما يحفظ قدرته على الاستقلال عنها، والإبداع فيها.

(2) طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة (مرجع سابق، ج 1) ص 353.

يتضح من هذا التصوّر أنّ الترجمة التأصيلية تضمن للناقد القدرة على الإبداع في نقل المصطلحات وفق مبدإ النقل الأقلّي [1] الذي يمكّنه من المفاضلة بين الدلالات اللغوية والدلالات المعرفية ويقابلها بما يناسبه من الدلالتين في اللسان العربي أخذا في الاعتبار ما يلي:

أخذ المدلول اللغوي للمصطلح ومفهومه، وبناء المدلول الاصطلاحي المعرفي عليه وفق شرط المناسبة المعجمية أثناء الترجمة.

تحديد المدلول اللغوي للمصطلح الغربي ومقارنته بالمدلول اللغوي المعجمي للمصطلح العربي الذي يقابله، فإن وُجدَ ما يُقابله فلا إشكال، فيتساوى الاشتغال به من قبل الناقد في المدلولين معا. وإذا لم يوجد، فرنه يتخيّر من بين مجموع المدلولات اللغوية الأقرب إليه، ثم يبني مدلوله الاصطلاحي بالمقتضى الذي يشمنه تفعيله في الممارسة النقدية.

المقارنة بين السمات الدلالية اللغوية والسمات الدلالية المعرفية للمصطلح الغربي ومقابلتها بنظيرتها في اللساني العربي، فإن توافقت السمات بنوعيها، فذلك عين التأصيل، وإنْ اختلفت يتم استبدال اللغوي بالمدلول الاصطلاحي في اللسان العربي، حتى يستأنس به الناقد والقارئ على حد سواء، إذْ المترجِم المؤصِّل لا يكتفي بالحذف الجزئي لعناصر المصطلح المنقول، بل «يسعى في تخريجه على مقتضى أصول المجال التداولي للمتلقي» [2].

---

[1] يقصد طه عبد الرحمن بالنقل الأقلّي أنّ المترجم لا ينقل جميع السمات التي يتضمنها المصطلح الأصلي، أو النص الأصلي موضوع الترجمة، بل يعمد إلى انتقاء ما ينتفع به ليبدع داخل نسقه الفكري أو الفلسفي أو النقدي. انظر: فقه الفلسفة، ج1، ص 357.

[2] طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة (مرجع سابق، ج 1) ص 357.

وأما على صعيد المستوى الثاني التنظيري، فإن عملية نقل المصطلح في سياق أقلمته، ينبغي أن تراعي شرطين، أولهما تنظيري، وثانيهما تاريخي. بخصوص الشرط الأول، إنّ المصطلحات وما تحمله من مفاهيم لا تولد معزولة عن السياق النظري، وإلا لما تشكّلت الأحياز والحدود بين النظريات والمناهج؛ فالقارئ يعرف البنيوية بمصطلحاتها، ويعرف النقد الثقافي بمصطلحاته، وتبعا لهذا التمييز فإن عملية نقل المصطلح يجب أن «تحيل لزوما إلى سياقها الأصلي، وتتماس مع نظريات أخرى، ثم تحاور نظريا أخرى بعد الانتقال، وربما أصبحت متمثلة في نطاق نظرية أخرى معدّلة أو مغايرة» [1].

يعود بنا شرط التنظير إلى ما تحدّثنا عنه في الفصل الأول عن النسقية العلمية للاصطلاح؛ فلا اصطلاح خارج النسق؛ فالمصطلح العلمي (النقدي وفق بحثنا) ينشأ مرتبطا بنسق نظري محدد، ويشكّل حلقة وصل بين سلسلة من العلميات الفكرية التي تؤطر النسق العام للنظرية، أيّة نظرية تروم إنتاج خطاب معيّن، أو وصف وتفسير موضوع محدد، أو اتخاذ موقف أخلاقي؛ ذلك أنّ المصطلح ومفهومه «ينتج بدوره عن غيره، ويندرج ضمن سلسلة من الأقوال المبرهنة منطقيا أو رياضيا أو تجريبيا، بحيث لا يمكن أن نتصور مفهوما يظهر في أرض جرداء قاحلة؛ ذلك أنّ المفهوم وحدة من وحدات الخطاب الذي يتألف من عناصر مختلفة، ومن هذه

---

[1] محمد الدغمومي، انتقال المفاهيم: نقد النقد، ضمن كتاب جماعي: انتقال النظريات والمفاهيم، إعداد محمد مفتاح وأحمد بوحسن (الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط 1، 1999) ص 45.

العناصر ما يفترض افتراضا، ومنها ما يستنتج استنتاجا، أو يتخذ أداة للقيام بذلك الاستنتاج» [1].

إنّ الالتزام بشرط التنظير أثناء أقلمة المصطلح النقدي يؤدي إلى نتيجة لا تقلّ فعالية عمّا كانت عليه فعّالية المصطلح في منشئه الأصلي تنظيرا ونقدا، وبهذا التوازي نحقق تكافؤا بين الترجمة التأصيلية والتنظير المصطلحي، بوصفهما آليتين لنقل المصطلح الغربي وأقلمته وفق ما يناسب الثقافة العربية، وينسجم والإبداع الروائي المكتوب باللغة العربية. كما أنّ الإخلال بشرط التنظير يؤدي إلى نتيجة غير علمية؛ إذْ «كل فهم للمصطلح بمعزل عن الثقافة العربية وسائر المصطلحات جدير ببعض الشك» [2] على حد قول مصطفى ناصف.

تتصل عملية أقلمة المصطلح النقدي، بشرط آخر هو الشرط التاريخي، فإذا كان الإبداع ينشأ استجابة لعوامل محددة ظهرت في زمن محدد، كما نشأت الرواية أول مرة بفعل ظهور الطبقة البورجوازية وفق تفسير [جورج لوكاتش، 1979] [3] فإنّ النظريات العلمية، بما في ذلك نظرية النقد وما تفرّع عنها من مناهج تنشأ بفعل عوامل محددة؛ سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية [4]. والحال هذه، فإنّ

---

(1) عمر الشارني، المفهوم في موضعه أو في علاقته بين الفلسفة والعلوم (تونس، دار الجنوب للنشر، ط 1، 1992) ص 40.

(2) مصطفى ناصف، النقد العربي، نحو نظرية ثانية (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 255، ط 1، مارس 2000) ص 09.

(3) جورج لوكاتش، الرواية ملحمة بورجوازية، تر: جورج طرابيشي (بيروت، دار الطليعة، ط 1، 1979) ص 67.

(4) كمال طيرشي، مدرسة فرانكفورت: تاريخها وتطورها النظري وأهميتها السياسية، تر: عصام سليمان وغانم هنا (الدوحة، مجلة تبيّن، العدد 45، المجلد 12، 2013) ص 183.

المصطلح النقدي الذي واكب الإبداع الروائي الغربي، إنما نشأ وفق ظروفه التاريخية التي لا شك أنها مُباينة للظروف التاريخية التي ظهرت فيها الرواية العربية، وهذا يفرض أنّ عملية نقله من النقد الغربي إلى النقد العربي تستدعي ضرورة الأخذ في الاعتبار الفارق الزمني وملابساته المتغيّرة بين ظهوره في الغرب وترجمته إلى اللسان العربي واعتماده آلية للنقد والتحليل.

مراحل تأصيل المصطلح في الخطاب النقدي العربي

إذا كنّا قد سعينا في [.1.3] ضمن المحور [3] إلى الوقوف بالتفصيل على الشروط العلمية لترجمة المصطلح النقدي وأقلمته في الثقافة العربية، فإننا في [.2.3] سنعمّق البحث في فكرة تأصيل المصطلح في الخطاب النقدي العربي؛ من ناحيتين، الأولى تاريخية تحقيبية، والثانية تاريخية نَمْذَجِيّة. على مستوى الناحية التاريخية، وفي إطار دعوة تأصيل النقد العربي، نقف على ثلاث مراحل تاريخية بارزة، هي:

مرحلة تحقيق التراث ومراجعته: وهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها بداية عصر النهضة العربية، وبدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر [حوالي 1850م] واستمرت إلى حدود ستينيات القرن العشرين حوالي [1960م]؛ حيث حُقّقتْ في هذه الفترة التاريخية مئات المخطوطات العربية على يد نخبة من رواد تحقيق نصوص التراث الأدبي (مخطوطات النحو، والمعاجم، والبلاغة، والنثر، والشعر، والتراجم...) [1] وصاحبتها حركة مراجعة نقدية وتحليلية للمنجز التراثي العربي النقدي تزعّمها طه حسين [ت 1973]، وحسن الزيات [تـ 1968]، وعباس

[1] مجبل لازم، تحقيق التراث العربي: نشره ومناهجه (السعودية، مجلة جذور، الجزء 8، المجلد 4، محرم 1423هـ/ مارس 2002م) ص 318-352.

العقاد [تـ 1964]، وغيرهم كثير، وشكّل المصطلح النقدي محورا هاما في تلك المراجعات النقدية، ولعلّ أبرزها مصطلح «الشّعر» ومصطلح «النثر» ومصطلح «الذوق الأدبي» ومصطلح «الشك».

مرحلة الانفتاح على النقد الغربي واستيراده: وهذه المرحلة بدأت مطلع سبعينيات القرن العشرين واستمرت إلى مطلع الألفية الثالثة، حوالي [2000]، وازدهرت فيها حركة الترجمة؛ حيث تُرجمت معظم النظريات النقدية الغربية إلى العربية، وانتقلت إلى النقد العربي مئات المصطلحات والمفاهيم [1]، وتبعتها مرحلة تطبيق تلك النظريات ومناهجها على النصوص الإبداعية (الشعر والرواية)، وفي هذه المرحلة تم التمييز حسب الناقد [حميد لحميداني] بين مستويين، أحدهما نظريات الأدب والنقد باعتبارهما مرجعيات نظرية تغني النقد العربي. ثانيهما، المدارس والمناهج النقدية، بوصفهما أدوات تطبيقية [2]، غير أن هذا التمييز لم يلبث إذْ سرعان ما «تم الخلط بين الأمرين (النظرية والتطبيق) ثم شيئا فشيئا بدأ التخلي عن كل منجز الموروث العربي لصالح الوارد الغربي فقط» [3]. ومهما قيل عن

---

(1) نحيل في هذا الهامش على العديد من الترجمات التي ظهرت في هذه الفترة التاريخية، منها: مرسلي دليلة، «المدخل إلى التحليل البنيوي للنصوص» 1985، وكتاب «نصوص الشكلانيين الروس 1985» ترجمة إبراهيم الخطيب. وكتاب «طرائق تحليل السرد الأدبي 1988»، وكتاب تزفيطان تودوروف، «الشعرية»، ترجمة شكري المبخوت ورجاء بن سلامة 1990، وكتاب جرار جنيت «عودة إلى خطاب الحكاية» ترجمة محمد معتصم 2000، وغيرها من الترجمات التي ظهرت في العالم العربي، والتي مازالت مستمرة إلى اليوم.

(2) حميد لحميداني، الفكر النقدي الأدبي المعاصر، مناهج ونظريات ومواقف (فاس، منشورات آنفو برانت، ط 4، 2018) ص 5-6.

(3) محمد الضبع، أزمة النقد، الراهن والسؤال (القاهرة، مجلة فصول، العدد 106، خريف 2012) ص 78.

الاضطراب الذي طبع هذه المرحلة، فإنها تبقى حلقة مهمّة في النقد العربي؛ إذْ «تقدّم للباحث والمهتم صورة الأثر بكامله، فتيسّر له فهم ما غمضَ في الأعمال النقدية التي تعتمد -للضرورة- شواهد أو مقاطع خاصة» [1] بتعبير سعيد يقطين.

مرحلة النّمْذَجة ومساءلة النقد الغربي: بدأت هذه المرحلة تقريبا بعد مرحلة ترجمة معظم النظريات النقدية الغربية التي أشرنا إلى بعضها في الهامش [53] أسفله، وإذا دققنا البحث في هذه المرحلة وفق مبدأ التحقيب الأفقي الذي اقترحناه، سنلاحظ أنها برزت بالتوازي مع كثير من النظريات المترجمة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أي ما بين [1980] و [2000]؛ إذ صدرت بعض الدراسات النقدية العربية التي دعت بصريح العبارة إلى تأصيل النقد العربي عامّة، والتركيز على المصطلحات والمفاهيم بشكل خاص، وفي هذا السياق نمّيّز بين مستويَيْنِ من المشاريع العلمية الداعية إلى التأصيل، المستوى الأول، تجلّى في المقالات العلمية المنشورة في الدوريات المحكّمة، وهذه المقالات لم تمثل مشروعا علميا متكاملا قائم الذات، بل كانت أقرب إلى إرهاصات أولية. المستوى الثاني وهو الأهمّ، تجلّي في الدراسات النقدية العميقة، التي يمكن اعتبارها مشاريع علمية نموذجية؛ حيث سعت إلى تقديم نمْذَجَة [modelling] للنقد العربي المعاصر، ومنه النقد الروائي على وجه خاص، وبرزت هذه الدراسات بدءا من [1990] واستمرّت إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حوالي [2010] ونيّف، وأبرزها المشروع النقدي لعبد الله الغذامي [2] وعبد العزيز حمودة [3] وسعيد يقطين [4]، وغيرهم مما

---

[1] انظر مقدّمة سعيد يقطين للترجمة التي قام بها محمد معتصم لكتاب: جرار جنيت، عودة إلى خطاب الحكاية (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2000) ص 05.

[2] عرف المشروع النقدي لعبد الله الغذامي تطورا لافتا؛ إذْ بدأ في كتاباته الأولى داعيا إلى تجديد النقد العربي بالانفتاح على المنجز النقدي الغربي، في الشق التفكيكي منه، خاصة في كتابه «الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى التشريحية، الصادر في طبعته الأولى 1985» غير أنه ما لبث

يضيق مقام الدراسة على ذكرهم، الذين دعوا إلى تأصيل النقد العربي، وعرفت مشاريعهم النقدية تطورا علميا ملحوظا من الانفتاح إلى التطبيق إلى التجديد والأقلمة، ومحاولة إرساء نظرية نقدية عربية منسجمة مع الإبداع الروائي العربي، وهؤلاء ينتمون إلى الاتجاه النقدي القائل بعلاقة الاتصال بين التراث النقدي والخطاب النقدي الحداثي عامة.

المصطلح النقدي يتكلم بالعربية

لعلّ أبرز محطة في المشروع النقدي لدى عبد الله الغذامي ضمن السياق الخاص بتأصيل النقد هي التي أصدر فيها كتابه «ثقافة الأسئلة: مقالات في النقد والنظرية

حتّى دعا إلى أقلمة النقد، واجتراح المصطلحات والمفاهيم من رحم النسق اللغوي والثقافي العربي في كتابه «ثقافة الأسئلة، مقالات في النقد والنظرية، الصادر في طبعته الأولى 1992». وهناك تطور آخر للمشروع النقدي الغذامي، تمثل في بدايته البنيوية وتحوله إلى النقد الثقافي وأقلمته مع الثقافة العربية.

(3) برز المشروع النقدي لدى عبد العزيز حمودة في ثلاثيته المشهورة التي بدأها بصدور كتابه «المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك 1998» ثم أتبعها بكتابه «المرايا المقعّرة، نحو نظرية نقدية عربية 2001» وختمها بكتاب «الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص 2003» ولعلّ كتابه الثاني «المرايا المقعّرة» يعدّ الكتاب الأساس الذي دعا فيه بصريح اللفظ إلى تأصيل النقد بما ينسجم مع الثقافة العربية.

(4) يمتد المشروع النقدي لدى سعيد يقطين إلى أكثر من ثلاثة عقود، وما يزال مستمرا إلى اليوم، وقد غطّى من خلاله السرديات العربية تنظيرا وتطبيقا وتحليلا، بدأه بإصدار كتابه «القراءة والتجربة، حول التجريب في الخطاب الروائي الجديد بالمغرب 1985» مرورا بكتابه= = «تحليل الخطاب الروائي، الزمن، السرد، التبئير، 1997» وكتاب «انفتاح النص الروائي، النص والسياق 2001» وصولا إلى كتاب «قضايا الرواية العربية الجديدة، الوجود والحدود 2010» وغيرها من الكتب والدراسات التي زاوج فيها بين التنظير والتطبيق.

1992» والتي كشف فيها عن ضرورة أقلمة النقد عبر مدخل المصطلح النقدي؛ حيث دعا في مقالة نشرها ضمن الكتاب السابق بعنوان «لكي يتكلم النقد بالعربية»، إلى جعل النقد العربي عربيا أصيلا في مصطلحاته ومفاهيمه وإجراءاته التطبيقية، مثلما هو عربي في إبداعه ولغته وموضوعاته، وبهذا يكون الغذامي ينتمي إلى مرحلة مساءلة النقد الغربي وغربلته، والغذامي إذْ يصدر عن هذه القناعة العلمية، فإنه ينطلق من حكاية أعرابي مع العالم النحوي الأخفش الذي سمع منه كلاما في مسألة من مسائل النحو واللغة، فسأله الأخفش ما تسمع يا أخا العرب؟ فقال الأعرابي: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا [1] وهي حكاية أصيلة في الثقافة العربية، وعلق عليها الغذامي قائلا: «ولقد وجدت أن جملة الأعرابي تصف الداء وتقترح الدواء في الوقت ذاته، فهو يقول قوله في ثلاث عبارات تحدد المشكلة: [أراكم تتكلمون بكلامنا- في كلامنا – بما ليس من كلامنا] والعبارة الأخيرة تحدد الداء والدواء ذلك أنّ المشكلة تكمن بما ليس من كلامنا، وهذا الذي هو ليس من كلامنا هو ما أرهق فهم الأعرابي، ولو حدث أن جاءه اصطلاح لا يفارق ما لديه من كلام لهان عليه الأمر وتم حل المشكلة، وهذا هو الحل الذي وجدت نفسي تغريني به يقصد عبارة ذلك الأعرابي الذي روى حكايته أبو حيان التوحيدي حين قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا، وهو أن أتكلم بلغة العرب في لغة العرب بما هو من لغة العرب، أي أن أسعى لجعل النقد يتكلم عربي (...) هذا هو مشروع هذه الحلقات مشروع نصوصي يتحرك بمصطلحات عربية وبمفهومات عربية، من أجل قراءة نصوص في اللغة ذاتها، والغاية هي مخاطبة أقوام من العرب

---

[1] أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح: مفيد قميحة (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004) ج 1، 253.

يألفون لغتهم وما بها من حس جمالي وحس انضباطي، لكنهم يستوحشون من اللغة الخواجة وينفرون منها، ولقد آن الأوان لنا في أن نجعل نقدنا عربياً في اصطلاحه وإجراءاته مثلما هو عربي في موضوعه» [1].

يكشف هذا القول عن رغبة علمية يرى من خلالها أنّ أول خطوة لتأصيل النقد وأقلمته تبدأ من المصطلح، ثم عكف طوال مشروعه على تحقيق هذه الغاية، وشرع يبحث في التراث العربي عن أصل للمفاهيم النقدية الغربية التي أفرزها النقد الحديث، منطلقا مما أطلق عليه بالنصوصية التي تشبه الشجرة المتشعبة الجذور، والتي تنتسب إليها المفاهيم والمصطلحات، ولذلك فإنّ كل مصطلح وكل مفهوم في نظره مهما بدا جديدا، فهو يمتلك «رصيداً معرفياً من الموروث الثقافي يساعدها على احتلال موقع مأمون في النسيج المعرفي الإنساني، وصارت كل نظرية تملك سلسلة من النسب والانتساب يمنحها صدقاً لدى أهلها ومكاناً لدى تاريخها» [2].
وبما أنّ عملية تأصيل المصطلح النقدي تقتضي العودة إلى التراث والبحث في شجرة الانتساب بتعبيره، فقد اتجه صوب عبد القاهر الجرجاني فوجده حاضراً في كل مفهوم غربي حديث، سواءً كان حداثياً أم ما بعد حداثي وتعجّب من أولئك الذين لم يتمكنوا من اكتشاف هذا الحضور؛ إذْ «عبد القاهر موجود في قلب كل فكرة نصوصية، ووجوده هذا واضح وضوح الشمس. ولست أرى أي معضلة قط في إدراك العلاقة ما بين الجرجاني والمفهومات النصوصية الحديثة سواء أفي مسالة

(1) عبد الله الغذامي، ثقافة الأسئلة: مقالات في النقد والنظرية (الكويت، دار سعاد الصباح، ط2، 1993) ص 95.

(2) عبد الله الغذامي، المشاكلة والاختلاف، قراءة في النظرية النقدية العربية وبحث في الشبيه المختلف (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1994) ص 05.

المعنى أم في مفهوم الإشارات ونظرية الاختلاف ودلالات الحضور والغياب (...) وإني لأجد نفسي في بلاد حلها وسكن فيها عبد القاهر في كل مرة أرى فيها - كتابات النصوصيين الغربيين، ولا يقتلني شيء مثل عجبي من رجال يعجزون عن ملامسة هذه العلاقة أو معاينتها وهم - في ظني - أناس لا يخرجون عن نوعين: نوع لا يعرف فكر الجرجاني ولذا لا يقوى على القياس عليه، ونوع آخر لا يتمتع بالنظرة الشمولية التي ترتفع إلى إدراك الحقائق الكلية ويكون لديها موهبة النظر التركيبي» [1].

لم يقف الغذامي عند حد التنظير، بل اجترح في جل أعماله النقدية مصطلحات جديدة بما يتوافق والإبداع العربي ونسقية لغته، فاقترح مصطلح «الشاعرية» بديلا لمصطلح «الشعرية» [2] المتَرْجم عن المصطلح الغربي [poetic]. واقترح مصطلح «التشريحية» بديلا لمصطلح «التفكيكية» [3] المُتَرْجَم عن المصطلح الغربي [deconstruction] خلافا لما يعتمل في كثير من الدراسات النقدية العربية، وقابل المصطلح [grammatology] بالمصطلح العربي «النحوية» ورأى أنّ فكرة (النحوية) متأصلة عند عبد القاهر الجرجاني وممثلة في «دعوته إلى النظم، وهو تضافر بلاغيات الجملة مع نحوها لتأسيس جماليتها بعيدا عن قيد المدلولات» [4].

إنّ الغذامي لم يقترح هذه المقابلات الاصطلاحية العربية لنظيرتها الغربية في سياق ردة فعل عابرة، بل قدّمها في إطار وعي نظري وتطبيقي نلمسه في جميع

---

(1) عبد الله الغذامي، ثقافة الأسئلة، مرجع سابق، ص 18

(2) عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، 1994) ص 07.

(3) عبد الله الغذامي، (المرجع نفسه) ص 52.

(4) عبد الله الغذامي، (المرجع نفسه) ص 55.

دراساته النقدية المتأخرة والتي وظف فيها المصطلحات نفسها، ولعلّ الغذامي يستند في اختياراته الاصطلاحية إلى الدلالات المفهومية العربية لتلك المصطلحات، فمصطلح «التشريح» الذي اقترحه، يحمل دلالات تحليلية أدق من نظيره مصطلح «التفكيك» [1] في السياق الثقافي واللغوي العربييْن، من جانبين، الجانب اللغوي الذي يبحث في جماليات النص الإبداعي، والجانب التحليلي الذي يجمع بين دلالة الفصل بين الأجزاء وإعادة بنائها، على النحو الذي ظهرت به التفكيكية في النسق الثقافي واللغوي الغربيين، باعتبار التفكيك هدم وإعادة بناء [2]، غير أنّ التفكيك في اللسان العربي لا يحتمل دلالتي [الفصل والبناء] بخلاف التشريح، ويمكن التدليل على هذا التأصيل من خلال المعطيات المعجمية التي يوردها معجم الشارقة التاريخي للغة العربية [3]، ويظهر من خلال المعطيات التي استقيناها من المعجم أنّ الدلالات المعرفية لمصطلح التشريح أدق من الدلالات المعرفية لمصطلح التفكيك في النسق العربي؛ حيث [التشريح + فحص + فصل + وصف الوظائف]، والأمر لا يتوقف على دلالة المصطلحين، بل حتى على جذْرَيْهما اللغويين؛ فَـ«شَرَحَ له الأمر: بيّنه وكشفه، فهو شارح» بينما «فَكَكَ القيدَ

---

(1) يعود مصطلح [التفكيك-التفكيكية] إلى الناقد الفرنسي جاك دريدا، وقدمه في سياق نظرية عامة تعنى بقضايا الكتابة، لمزيد من التفصيل، انظر: جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، تر: كاظم جهاد (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1988).

(2) عمر التاور، استراتيجيات التفكيك عند جاك دريدا، الهدم والبناء (الدوحة، مجلة تبيّن، العدد 09، 2014) ص 29-39.

(3) انظر المادتين اللغويتين [تشريح- تفكيك / شرّح- فكّك] على البوّابة الرقمية لمعجم الشارقة التاريخي للغة العربية، على الرابط:

https://www.almojam.org/root?id=30827&wordId=187768 شوهد يوم 5-3-2024، ليلا.

ونحْوَه: أكثر حلّه»[1] فالفارق بين الدلالات واضح، ولا نستبعد أن تكون هذه الدلالات حاضرة في ذهن الغذامي إذْ يقترح تلك المصطلحات في دراساته النقدية.

تأسيس نظرية نقدية عربية والخروج من التيه النقدي

تعود عبارة الخروج من التيه إلى الناقد عبد العزيز حمودة الذي استعملها عنوانا لكتابه النقدي الثالث[2] والذي جاء في سياق استكمال مشروعه النقدي العربي، وقد عبّر الناقد بـ«التيه» عن الأزمة التي يعيشها النقد العربي، والتي لا ينبغي الركون والاستسلام إليها، بل يجب أن تكون دافعا لمحاولة تقديم حلول لتجاوز الأزمة النقدية، بناء على وعي دقيق بالخصوصية، وبعيدا عن التعالي النظري، فإننا «فإننا لا نستطيع أن نتنازل عن حقنا في اقتراح حلول للخروج من أزمة المشهد النقدي العربي، دون أي ادعاء بأن ذلك الحق مقتصرا على فرد بعينه. إن البحث عن نظرية نقدية عربية بديلة مسؤولية جيلنا بكامله.. وفي الوقت نفسه فإن أي حلول قد نقترحها للخروج من التيه مبرأة تماما من أي ادعاءات بصحتها. ما نقدمه هنا ليس أكثر من اجتهاد فكري لوجهة نظر تقبل الاتفاق والاختلاف. والاختلاف في حالتنا قد يكون أكثر أهمية من الاتفاق خاصة أننا عارضنا، منذ اهتمامنا الأخير بواقع النقد العربي، أحادية النظرة والاحتكار الذي مارسه الحداثيون العرب للمشهد النقدي لما يقرب

---

[1] يمكن الرجوع إلى هذه الدلالات المعجمية في البوابة الرقمية لمعجم الشارقة، في المادتين [شرح-فكك] على موقع المعجم.

[2] عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد، 298، 2003).

من ربع قرن. وحينما يكون الاختلاف موضوعيا بعيدا عن الهوى فإنه يحقق ثراء الجدل الذي يتفق في النهاية عند الهدف الأخير، وهو خير الثقافة العربية» [1].

جاءت دعوة الخروج من التيه مبنية على دعوة سابقة انطلق فيها الناقد عبد العزيز مما أطلق عليه «الشَّرخ» و«الفصام» الذي يُجابه المثقف العربي ويهدّد كيانه، الأمر الذي دفعه لطرح سؤال وجود في ظل اعتوار الثقافات وحوارها، وصدامها أحيانا: «من نحن؟»، ليجيب عنه «في محاولة للإجابة عن السؤال الجوهري ربما يستحسن أن نبدأ من النهاية، أن نبدأ من نقطة يتفق عليها الجميع، وهي أن الشرخ الذي يعيشه المثقف العربي أو الفصام الذي يَتَهَدّدُه كل يوم، يرجع إلى غياب المشروع الثقافي القومي أو العربي (...) لا نملك مشروعاً ثقافياً قومياً، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العربي العام، وأن جميع محاولاتنا لتحقيق هذا المشروع أو المشاريع كانت تؤدي دائماً إلى طريق مسدود يؤكد الفصام ويوسع الشرخ» [2]. ودعوة تأسيس نقد عربي خالص، تأتي في سياق التحاور مع النظريات النقدية الغربية، ولهذا لم يكن النقاد عبد العزيز حمودة مسالما في استقباله لتلك النظريات، بل وجّه لها نقدا حادا، ومن جملة النظريات التي شملها ذلك النقد، نجد «البنيوية والتفكيكية» حيث عبّر عن رفضه التام لها، ولم يكن هذا الهجوم إلا تسويغا لمشروعه النقدي العربي [3].

---

(1) عبد العزيز حمودة، (المرجع نفسه) ص 275.

(2) عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 272، 2001) ص 21.

(3) عبد العزيز حمودة، (المرجع نفسه) ص 166. جدير بالأهمية أن نشير في هذا الهامش إلى أنّ عبد العزيز حمودة اتهم النقاد العرب لكونهم وضعوا المنجز النقدي الغربي أمام مرايا محدّبة كبّرت من

استتباعا لذاك التسويغ، سعى الناقد إلى إعادة الوجاهة النقدية للتراث العربي، والبحث فيه عما أطلق عليه «النظرية النقدية العربية البديلة» التي عدّها ضرورة وجود وبقاء في عصر تهدد فيه الثقافة المهيمنة بابتلاع الثقافات القومية [1]، ويؤكد الناقد أن ما كان مجرد حدس وشعور بوجود هذه النظرية النقدية، تحول بعد عملية البحث في التراث النقدي إلى حقيقة ثابتة، وحينها -بتعبيره- كانت « المفاجأة، لقد بدأت بحدس مجرد شعور قوي من شذرات قراءاتي السابقة، أنها هناك، أن العقل العربي قد قدم بالفعل ما يكفي لتسميته، دون تفاخر أجوف أو مباهاة فارغة، نظرية لغوية ونظرية أدبية، أو على الأقل ما يمكن تسميته ببدايات قوية للنظريتين. كانت المفاجأة أن ما عدت إلى التراث البلاغي العربي بحثا عنه كان أكبر وأقوى بكثير من مجرد الحدس ببدايات قوية. لقد وجدتني أتتبع في ذهول خيوطا أوضح وأضخم من أن تتجاهل خيوطا تجدل في نهاية الأمر نظرية لغوية لا يمكن فصلها عن نظرية أدبية» [2] ولم تكن عودة الناقد إلى التراث مبنية على «حميّة العصبية» أو عفوية يحكمها منطف رد الفعل، بل كانت بوعي منهجي، ولهذا عندما عاد إلى نصوص عبد القاهر كما فعل نظيره الغذامي، كان حريصا، يقول «كنت حريصا بقدر المستطاع، ألا أحمل النصوص التي أتوف عندها أكثر مما تحتمل، وألا أنطق كلمات الجرجاني بما لا تقول أو تعني. لم أكن، باختصار، أضع تلك النصوص فوق [آلة الشد] لأنطقَها، كما يفعل الحداثيون أحيانا مع النصوص الإبداعية، بأشياء أو مقولات لا وجود لها. وفي

حجمه، ومنحته شأنا كبيرا، وفي مقابل هذا أداروا ظهورهم للتراث النقدي العربي، ولم يجتهدوا لإعادة إحيائه، وبعثه عبر آلية وصل السابق باللاحق، وهوما عبّر عنه بعبارته الشهيرة «وصل ما انقطع» ص 63.

(1) عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، (مرجع سابق) ص 11-12.

(2) عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة (مرجع سابق) ص 11.

أحيان كثيرة كانت تلك النصوص لا تحتاج إلى إعادة قراءة حقيقية، فقد كانت ما تقوله يضعها في قلب الحركة النقدية الحديثة»[1]. لكن السؤال الذي يُطرح هو: لماذا لم يقدّم حمودة مصطلحات نقدية من صميم دعوة تأصيل النقد العربي؟ ربما لم يكن هذا من بين الإشكالات التي يشتغل عليها في مشروعه، لكونه تنظيري جدلي أكثر مما هو تطبيقي، لكننا نقف على تسويغ يجيب عن السؤال السابق؛ حيث اعتبر عبد العزيز حمودة أنّ العائق الذي حال دون تطوير النظريتين اللغوية والأدبية تطويرا يشمل المصطلحات والمفاهيم، يتجلّى في كوننا لما انبهرنا «بإنجازات العقل الغربي الحديث، أدرنا ظهورنا بالكلية، أو بدرجات متفاوتة، لتراث البلاغة العربية. وكنا حينما نعود إلى تلك البلاغة في أفضل الحالات، نفعل ذلك من منطلق الدراسة الأكاديمية التي تنتهي فوق أرفف المكتبات، ثم حينما نتحول إلى الممارسات النقدية نلجأ إلى المصطلحات والمفاهيم المستوردة»[2]. ومنه، فإنّ النقد العربي لما دخل حيّز التطبيق ومحاورة النصوص الإبداعية (شعرا ورواية) لجأ إلى المصطلح الغربي بخلفية مضطربة، فلا هو حداثي مطلقا، ولا هو تراثي مطلقا، بل بَيْنَ بيْن، يطبعه التمزّق والتشتت[3].

نحو نَمْذَجَة للمصطلح النقدي العربي

قد يبدو السعي وراء نمذجة للمصطلح النقدي العربي، سعيا متهافتا؛ إذْ سَتُطْرَحُ إزاءَهُ أسئلة من قبيل: هل حقق السرد الروائي نمْذجة مصطلحية في بنيته النصية، حتى نتحدث عن نمذجة للمصطلح النقدي الروائي؟ وهذا السؤال مشروع من الناحية

---

(1) نفسه، ص 11-12.

(2) عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة (مرجع سابق) ص 13.

(3) المرجع نفسه، ص 181.

المنهجية، ويمكن أن تُفرد له دراسات مستقلة للإجابة عنه، لأنّ الإجابة عنه لا تدخل ضمن اهتمام هذه الدراسة، لكوننا نميّز فيها بين المصطلحات النقدية؛ أي تلك التي أفرزها الخطاب النقدي في محاورته للنصوص الروائية العربية، حكما وتقييما، والتي استعملت حصرا بدلالتها النقدية حتى وإنْ كانت من المشترك اللفظي بين مصطلحات النقد ومصطلحات السرد، وبين مصطلحات الخطاب الروائي التي تصف وتفسّر البنية النصوصية للنص الروائي نفسه، والتي في ضوئها يتشكّل المعمار النصي الروائي. وتبعا لهذا التمييز، سيكون من المشروع علميا التساؤل حول نمذجة للمصطلح النقدي، مادام البحث فيه يدخل ضمن نسقية علمية يفرضها المصطلح نفسه. لكننا وقبل ذلك، لا بد أنْ نعرّج على المحاولات العلمية التي اهتمت بنمذجة المصطلح السردي العربي، في هذا السياق نستحضر الدراسات السردية التي قدّمها الناقد سعيد يقطين الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود، وهذه الدراسات بالرغم ما لاقته من اهتمام الباحثين والدارسين، فإنّ جانبا منها بقي غائبا، وهو الجانب المصطلحي فيها، خاصة إذا علمنا أنّ سعيد يقطين عملَ على دراسة النص السردي العربي القديم والحديث، انطلاقا من رؤية شمولية، وبالتالي جاء مشروعه متسما بطابع النمذجة، والنمذجة لا تتحققُ إلا في إطار شمولي، ولعلّ هذا الاعتبار كان حاضرا في وعي الناقد سعيد يقطين الذي كان «يميل نحو توسيع أفق اشتغال السرديات» [1] من داخلها ومن خارجها؛ أي وفق معمار سرديات الخطاب، ووفق منطق سوسيولوجيا النص الأدبي.

---

[1] عبد الفتاح الحجمري، السرديات في نماذج من النقد المغربي: التصور والإنجاز (المغرب، مجلة فكر ونقد، العدد 06، 1998) ص 66.

محاولة لنمذجة المصطلح السردي

يأتي اختيار الناقد سعيد يقطين للحديث عن نمذجة المصطلح السردي مستندا للاعتبارات الآتية، أولها أنّ تجربته النقدية انطلقت من دراسته للنص السردي بعيدا عن كل العوامل الأيديولوجية الحافة بالإبداع، مُرَكِّزًا على جماليته أسلوبا ودلالة. ثانيها، أنّهُ -ومع تطور تجربته النقدية- اتخذ السرديات علما مستقلا؛ أي أنه سعى إلى بناء علم خاص بالسرديات. ثالثها، تمييزه بين داخل النص وخارجه؛ أي أنه نظر إلى النص السردي باعتباره بنية مغلقة من جهة، وباعتباره بنية منفتحة، وقد أدّى بهذا التمييز إلى صياغة مصطلحين تَصْنِيفِيَّيْنِ؛ سرديات حصرية قاربها بمفاهيم (الصيغة، والزمن، والتبئير) وسرديات توسّعية صاغ لها المصطلحات والمفاهيم المناسبة لها. رابعها، دراسته النصَّ السرديّ بجميع تمظهراته بمصطلحات ومفاهيم سردية خالصة مستفيدا في ذلك من المنجز السردي الغربي، خاصة (جيرار جنيت) ثم عمل على غرسها وإنباتها في تربة الدراسة السردية العربية، وهذه العلمية تأتي في سياق توليد المصطلحات والمفاهيم المنسجمة وتشكّلَ النصوص السردية العربية. تعدّ كل هذه الاعتبارات وغيرها، تعلّة للسعي وراء صوغ نموذج علمي للسرديات العربية، ولعلّ من أبرز وجوه ذلك النموذج هو المصطلح السردي.

إنّ الحديث عن المصطلح السردي وفق مشروع (يقطين) يقتضي التمييز بين ثلاث مراحل مرّ منها مشروعه العلمي، المرحلة الأولى، وهي التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة «التفكير في السرد العربي القديم» وفيها أعاد الاعتبار للتراث السردي العربي، بعدما كان مندرجا خارج مفهومي النص والثقافة. والمرحلة الثانية، ويمكن أن نسميها مرحلة «التفكير في السرد العربي الحديث» وهي التي ركز فيها على دراسة الرواية العربية. أما المرحلة الثالثة، فهي التي أطلق عليها الناقد مرحلة «التفكير في

النص الترابط» وظهرت مع بروز النص الرقمي وما أثار من إشكالات نقدية مازالت قيد الدرس والنقد إلى الآن. وتجدر الإشارة إلى أنّ كل هذه المراحل لن تظهر واحدة تلوى الأخرى متسلسلة زمنيا، بل ظهرت متزامنة، كل مرحلة توازي الأخرى، وهذا مظهر من مظاهر النمذجة المبنية على مبدأ الاستمرارية الذي يحكم تطور أشكال التعبير عن الوعي البشري، وما يفرضه من تطور للمفاهيم، ومبدأ الشمولية الذي يستدعي الإلمام بجميع تجليات الخطاب السردي. هذا، وكل مرحلة من هذه المراحل بدأت بإصدار نقدي محدد [1]، بالإضافة إلى أنه في كل مرحلة منها قدّم الناقد مصطلحات ومفاهيم خاصة بها.

صاغ الناقد أرضية مصطلحية أولية لدراسة «الكلام العربي» محاولة منه لصياغة تصور نظري للأجناس انطلاقا من شرط يقضي بـ «بتكوين فكرة عن طرائق تحليله في الدراسات القديمة، ومواكبة الأدبيات الجديدة التي تنطلق من نظرية الأجناس كما تتبلور في الأبحاث الغربية، ومتابعة التجليات النصية المختلفة التي ينتجها العربي» [2]، وهذه الأرضية المصطلحية حسب الناقد، تشمل:

---

[1] يمكن تتبع هذه المراحل وفق تزامن صدور الدراسات النقدية لسعيد يقطين، بدءا من صدور الكتابين «الرواية والتراث السردي، نحو وعي جديد بالتراث، 1992» وكتاب «الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، 1997» وكتاب «انفتاح النص الروائي، النص والسياق، 1989» وكتاب «تحليل الخطاب الروائي، الزمن، السرد، التبئير 1997» وكتاب «السرد العربي، مفاهيم وتجليات، 2006» وكتاب «النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية 2008» وكتاب «قضايا الرواية العربية الجديدة، 2010» وكتاب «السرديات والتحليل السردي، 2012» وغيرها من الكتب.

[2] سعيد يقطين، الكلام والخبر: مقدمة للسرد العربي (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1997) ص 178.

المبادئ

المقولات

التجليات

كل مصطلح من هذه المصطلحات تقع ضمنه مصطلحات أخص منها، يلخصها على النحو الآتي [1]:

المبادئ	**الثبات**	**التحوّل**	**التغيّر**
المقولات	**الثابتة**	**المتحوّلة**	**المتغيّرة**
التجليات			
الثابتة	معمار النص		
المتحولة		الأنواع: التناص	
المتغيّرة			الأنماط: المناصّات

شكّلت هذه المصطلحات مدخلا لتصنيف الكلام العربي وفق مقولاته التي تتميز بالثبات مثل الحدث والشخصية والمكان والزمان من حيث اعتباره مبادئ، وتتميّز بالتحوّل والتغيّر من حيث تجلّياتها؛ ولهذا جاء تصنيفه للأجناس إلى حديث وشعر وخبر، واستبدل الخبر بمفهوم السرد لأنه أكثر إجرائية، وقسمه إلى أنواع ثابتة: الخبر، والحكاية، والقصة، والسيرة. وإلى أنواع متفرعة عنها، فالخبر تتفرع عنه النكت واللطائف والبدائع، وأخبار البخلاء وأخبار الظراف... وتتفرع عن الحكاية حكايات الصالحين... أما الأنواع المختلطة فيمثل لها بالأمثال، وقصص الحيوان،

[1] المرجع نفسه، ص 186.

والرحلة. وأما الأنماط فقد خصّها بثلاث صيغ: صيغ مرجعية، وهي التي يتولد عنها الواقعي، والتخييلي، والتخيلي. وصيغ مقصدية، وقسّمها إلى معرفية، وانفعالية، وتدبرية، وتلذذية. ثم صيغ أسلوبية، ضمّت الأسلوب السامي والمنحط، والمختلط [1]. كما شكّلت هذه المصطلحات العامّة، مدخلا لصياغة مصطلحات متصلة بالرواية العربية من حيث كونها سرديات حصرية استحضر لدراستها مصطلحات بنيوية محضة، هي: (الزمن، والصيغة، والرؤية) ضمن ما أطلق عليها بالاستراتيجية الخاصة في مقاربته للروايات (الزيني بركات لجمال الغيطاني، والوقائع الغريبة لإميل حبيبي، وأنت منذ اليوم لتيسير سبول، والزمن الموحش لحيدر حيدر، وعودة الطائر إلى البحر، لحليم بركات)[2]، وسرديات توسعية، ارتبطت بمصطلح نقدي جديد وهو «سوسيولوجيا النص الأدبي»؛ حيث تحوّلت السرديات من الدراسة البنيوية إلى دراسة النص في «علاقته بالقارئ والسياقات الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي ظهر فيها» [3] وقد أفضى هذا التمييز بالناقد إلى صوغ مصطلحات جديدة سعى من خلالها إلى استكمال النمذجة عبر اجتراح مصطلحات دقيقة، ولعلّ ما يؤكد سعيه إلى النمذجة هو احتفاظه بمتن الروائي نفسه الذي درسه في كتاب «تحليل الخطاب الروائي»، في هذا السياق، وبما أنّ السرديات التوسعية تقوم على مبدأ التفاعل النصي الذي يتجلّى في العلاقات التي تربط النص الرئيس بنصوص سابقة أو معاصرة تكوّنُ نصيته، فقد اقترح يقطين نمذجة تجميع بين الوصف النظري وتجلياته النصية؛ أي

---

(1) سعيد يقطين، الكلام والخبر، ص 195-203.

(2) سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، الزمن، السرد، التبئير (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 1997).

(3) سعاد مسكين، من السرديات البنيوية إلى السرديات النصية (الكويت، مجلة عالم الفكر، العدد 181، يناير 2020) ص 65.

من حيث الاصطلاح ومن حيث الشكل الذي يأخذه المصطلح في علاقه بالنص، على النحو الآتي [1]:

التفاعل النصي		شكل التفاعل	
نوع التفاعل	محددات التفاعل	داخلي - خارجي	
المناصّة	التجاور بين نصين مختلفين	تفاعل داخلي	تفاعل بين نصوص الكاتب
التناص	التضمين: أن يتضمن نص نصا آخر	تفاعل داخلي	تفاعل بين نص الكاتب مع غيره
الميتانصية	النقد: تتحقق الميتانصية بنص نقدي	تفاعل خارجي	تفاعل نصوص الكاتب مع نصوص غيره من الكتاب

إنّ المتأمّل في المشروع السردي لدى سعيد يقطين، سيلاحظ -منهجيا- أنّه يميل في الجانب المصطلحي إلى توليد مصطلحات جديدة يصف بها ما يعتري النصوص السردية من تحوّلات وتغيّرات، ولا غرابة في ميوله ذاك، مادام التفكير في الأدب عنده من قناعة تخصصية ترى السرديات علما دقيقا تضبطه مبادئ هي التي تحقق نمذجة خاصة به على النماذج العلمية الأخرى، ومن بين تلك المبادئ، نجد:

مبدأ التدرّج: ونلمس هذا المبدأ في انتقال سعيد يقطين من العام إلى الخاص، وأحيانا من الخاص إلى العام، حسْبَ موضوع الدرس؛ أي من دراسة الخطاب إلى دراسة النص، ومن حصر السرديات إلى توسيعها، ومن النص السردي القديم إلى النص السردي الحديث إلى النص السردي المترابط.

---

[1] سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، النص والسياق (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1989) ص 99-100.

مبدأ الاستمرار: يتجلّى هذا المبدأ في التراكم المصطلحي لدى سعيد يقطين؛ حيث المصطلحات التي اقترحها في بداية مشروع، بنى عليها المصطلحات التي اقترحها في أواسط مشروع وآخره، وهذه الاستمرارية تعد مدخلا لوضع نمذجة تاريخية للمصطلح السردي، ولا نستبعد في سياق هذه الدراسة أنّ تحقيقها رهين بمبدأ الاستمرارية فهذا المشروع «لا يزال في طور الإنشاء. فتطوير سرديات الخطاب والنص من خلال السيرة الشعبية قيد الإعداد. كما أن البحث في الأنماط النصية من خلال السرد العربي لا يزال مطروحا» [1].

معجم الشارقة التاريخي منهجا لنمذجة المصطلح النقدي تاريخيا

إذا كانت الدراسات السردية عند النقاد العرب المعاصرين، كما رأينا من خلال مشروع يقطين، قد أبانت عن إمكانية صوغ نمْذجَة للمصطلح السردي، فإنّ إمكانية نمذجة المصطلح النقدي [2] واردة علميا؛ من جهتين، الأولى، من حيث استعمالُ تلك المصطلحات بالمعنى النقدي في السياقات التاريخية التي وردت فيها في الدراسات النقدية التي ينجزها (أنجزها) النقاد والباحثون، والأثر النقدي الذي تحدثه في محاورتها للنصوص الروائية. الثانية، من حيث استثمار المنهج التاريخي

(1) سعيد يقطين، السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2012) ص 43-44.

(2) نميّز بين المصطلح السردي والمصطلح النقدي بلحاظ الدلالة التي يُستعمل كل منهما؛ فمصطلح من قبيل «المكان» يعد مصطلحا سرديا لكونه من المصطلحات التي أفرزتها السرديات البنيوية، ويعدّ ثابتا من ثوابت المعمار النصي للرواية، لكنه في سياق استعمالي آخر، يتحوّل إلى مصطلح نقدي، حينما يصبح المكان مدخلا لدراسة نص روائي من زاوية نقدية لا تحليلية. انظر الفصل الرابع من هذه الدراسة.

الذي يرصد ذلك الاستعمال في السياق التطوري، وفي هذا المضمار، نستحضر معجم «معجم الشارقة» الذي نستلهم منه الخطوات المنهجية، والمعطيات العلمية التي من شأنها إعادة مساءلة المصطلح النقدي في ظل الامتداد الدلالي والمعرفي الذي عَبَرَه في مسيرته التاريخية، وفي إطار التثمين العلمي لهذا المشروع الحضاري، فضلا عن الإشارة إلى مصطلحات جديدة أفرزها المنجز النقدي الروائي المعاصر، ويأتي هذا الاستحضار مبنيا على الاعتبارات العلمية التالية، التي نعدّها نبراسا نستضيئ به لاستكمال هذه الدراسة:

إنّ معجم الشارقة التاريخي للغة العربية، يفرد مدخلا مستقلا للمصطلح؛ حيث تم إعداد هذا المدخل وفق جذاذة خاصة تتضمن: جذره اللغوي، ومقولته، ومجاله المعرفي، ومفهومه، وشاهده الذي ورد فيه، ثم تاريخ استعماله ومصدره، ومُستعمِله[1].

إنّ معجم الشارقة يأخذ في الاعتبار التطور المفهومي الواقع في المصطلح الواحد، بصرف النظر عن طبيعته اللغوية مركبا كان أم مفردا، ويتجنب اعتبار تعدد تعريفات المصطلح الواحد في المجال الواحد تطورا مفهوميا، وفي حالة كانت التعريفات مختلفة باختلاف المجال العلمي، فإنه يورد الدلالة الاصطلاحية من خلال الإشارة إلى المجال المعرفي الذي ورد فيه [2].

---

(1) مأمون وجيه، المعجم التاريخي للغة العربية، المنهجية وأصول التحرير، منشورات حكومة الشارقة، مجمع اللغة العربية بالشارقة (دار السلام للطباعة والنشر، ط 1، 2023م-1445هـ).

(2) يمكن للقارئ أن يتصفّح موقع المعجم ليقف على التنوع المعرفي الذي ترد فيه الوحدات المعجمية، وهو تنوّع يعكس الغنى الدلالي للكلمات والمصطلحات بلحاظ مجالاتها المعرفية، وسياقات استعمالها، أنظر: https://www.almojam.org/home.

إنّ معجم الشارقة، يشترط ضرورة النظر إلى الدلالة اللغوية للفظ المبحوث قبل تحوّله إلى وحدة معجمية مصطلحية وفق المجال المعرفي الذي وردت فيه، إقرارا بأسبقية المعنى اللغوي الذي يُبْنَى عليه المصطلح وفق شرط المناسبة المعجمية [1] على المعنى المعرفي الذي ينشأ وفق شروط الاصطلاح التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول.

حرص معجم الشارقة على إرفاق المصطلحات التي يؤرخ لها بشاهد واحد على الأقل، ويورد ذلك الشاهد وفق ضوابط منهجية، أهمها تمام الشاهد، وصحة وروده في مصدر موثق ومحقق تحقيقا علميا، وتاريخ الشاهد إما بالتحديد الدقيق، أو بالتقريب وفق العصر الذي ينتمي إليه [2].

تسعفنا هذه الاعتبارات العلمية في استكمال المقترح النقدي الذي نروم البرهنة عليه في أتون هذه الدراسة؛ من خلال الاشتغال على نماذج مصطلحية محدّدة تنتمي من حيث المجال المعرفي إلى النقد الروائي العربي، ومن حيث الزمن إلى التاريخ المعاصر، فالمصطلح النقدي الروائي لم يحظَ بالدراسة التي تنهض بصياغة نمذجة تاريخية [Historical modeling] تعيد موقعته في الثقافة العربية من جهة أولى، وتخرجه من حيّز الاضطراب الاصطلاحي الذي يطبعه نتيجة متغيّرات الاستعمال والترجمة، وبالتالي تدمجه ضمن الدراسة المصطلحية بمعناها العلمي النسقي، من جهة ثانية. ولعلّ النمذجة التاريخية، التي نقترح في هذا السياق، هي السبيل الأول لتحقيق هذا المسعى، من خلال التركيز على المصطلح النقدي من الجوانب الآتية:

---

(1) الدليل المنهجي لمعجم الشارقة التاريخي للغة العربية، محور التنبيهات، الرابط نفسه.

(2) الدليل المنهجي لمعجم الشارقة التاريخي للغة العربية، محور تحرير الشاهد وضوابطه، الرابط نفسه.

تحديد المصطلح النقدي، وإرجاعه إلى جذره اللغوي العربي، للوقوف على الدلالة اللغوية، ومقابلتها بالدلالة المعرفية، ومنه التحقق من إمكان تأصيله عربيا.

تحديد تاريخ استعمال المصطلح النقدي في الخطاب النقدي الروائي العربي حسب ما توفر من الدراسات.

ذكر الشواهد النقدية التي ورد فيها، والمرجعية المعرفية التي تؤطره.

إبراز أثره النقدي على النص الروائي الذي طُبِّق عليه، لكون المصطلح النقدي ينشأ مُدَارسةً للنص نقدا أو تحليلا، فضلا عن إبراز علاقاته النسقية مع المصطلحات المتحاقلة معه في الدلالة المعرفية.

تركيب:

سعينا في هذا الفصل إلى محاولة بناء تصور نظري للمصطلح النقدي العربي، بدءا من تشكله كلمة معجمية تنتمي إلى المعجم العام وصولا إلى صفته الاصطلاحية التي تنتمي إلى فئة اللغة الخاصة بمجال معرفي محدد هو النقد حصرا، ثم حاولنا تقديم تعريفين للمصطلح النقدي، أولهما تعريف عام، وثانيهما تعريف خاص وذلك بالاستناد إلى تعريفات دقيقة تمتح من صميم اللسان العربي، وعدنا في ذلك إلى المعطيات المعجمية التي أتاحتها مدونة معجم الشارقة التاريخي، دون أن نغفل المرجعيات المعرفية المتنوعة التي ينشأ في ظلها المصطلح النقدي، غير أن تركيزنا على المرجعيات لم يكن من باب سردها، فهذا مما يمكن أن تضطلع به دراسات أخرى، بل جاء تركيزنا على سؤال المرجعية في السياق التفاعلي بين الثقافة العربية ونظيرتها الغربية، واخترنا مقاربة هذا التفاعل من زاوية أقلمة المصطلح النقدي في إطار ما عُرف بالمثاقفة النقدية، وفي سياق تبييئ المصطلح النقدي عربيا

ركزنـا علـى زهمـه التجـارب النقديـة العربيـة، وميزنـا بينهـا وفـق معيـاري التنظيـر والشمول؛ فهناك تجارب نقدية ركّزت على التنظير ودعت على مستوى النظرية أن يكـون المصـطلح النقـدي عربيـا خالصـا تجلـت في المشـروع النقـدي لـدى عبـد الله الغـذامي، عبـد العزيـز حمـودة. وهنـاك تجـارب نقديـة سـعت إلى بنـاء نمذجـة عامـة للمصطلح السردي، عبر الاشتغال على مختلف أنماط النصوص السردية العربية القديمة والحديثة، واستحضرنا تجربة الناقد سعيد يقطين، ولم يكن هذا الاستحضار على سبيل الحصر، بل على سبيل التمثيل وفق ما يخدم جوهر هذه الدراسة، وإلا فإننا لا نعدم وجود تجارب نقدية عربية اشتغلت على تطوير السرديات العربية تنظيرا واصطلاحا.، ثم ختمنا تصورنا بتقديم مقترح نظري ينهض بنمذجة تاريخية للمصطلح النقدي الروائي بالاستناد على المنهج العام للمعجم التاريخي، وبتطعيمه مصطلحات النقدية التي اجترحناها في المدخل الجدلي لهذه الدراسة، من قبيل التحقيب العمودي، والتحقيب الأفقي، وإيمانا منّا بأنّ قياس نجاعة أي مقترح نقدي مرتبط باختباره تطبيقيا، فإنّ الفصل الثالث من هذه الدراسة سيكون روزا لهذا المقترح وذلك بالتركيز على نمطين من المصطلح النقدية، نمط تصنيفي، ونمط تحليلي نقدي.

إنّ من عوامل العطالة في حساسية الناقد العربي سيطرة المصطلح النقدي الخاطئ أو فقدان المصطلح المتبلور الذي يمكن أن يؤدّي الفكرة أداءً على التبصّر والسّبر والتمحيص

خلدون الشمعة، الشمس والعنقاء، ط3، 1985.

الفصل الثالث

المعرفي والدلالي

في المصطلح النقدي التصنيفي

مراجعة في التحقيب المصطلحي للرواية العربية

تمهيد:

لم يكن الخطاب النقدي الروائي العربي في معزل لما يعتمل في الخطابين الفلسفي والفكري اللذين راجت فيهما مصطلحات منقولة عن الغرب، فبالموازاة مع ما أفرزه الخطاب الفكري العربي في النقاش العلمي حول مفاهيم (الحداثة والتحديث، وحداثة الحداثة، وما بعد الحداثة) كان الخطاب النقدي الروائي يستلهم هذه المصطلحات بحمولتها المعرفية، وما يتولد عنها ، ويعمل على تطبيقها في الممارسة النقدية الموجهة أساسا للنصوص الرواية، وبهذا التلاقح المصطلحي بين الخطابين الفلسفي والنقدي الأدبي نتجت مصطلحات نقدية ذات طابع تصنيفي بمجرد أن يسمعها المتلقي تتبادر إلى ذهنه دلالات تاريخية ومعرفية، ينتظم في ضوئها المنجز الروائي العربي تاريخيا ومضمونا وشكلا. غير أنّ المصطلح النقدي التصنيفي الذي أفرزه تلاقح النقد الروائي مع الفكر والفلسفة اعْتَوَرَتْهُ اضطرابات منهجية ودلالية وتاريخية في سياق أقلمته مع المنجز الروائي العربي، وتجلت تلك الاضطرابات في تناقضات نقدية صارخة استحالت إلى إشكاليات من قبيل: ما معنى الحداثة الروائية؟ وهل دخلت الرواية العربية عصرَ الحداثة بمجرد أن تحققت الحداثة في مجالات أخرى سواء في الغرب أو في العالم العربي؟ ما الخصائص الشكلية والمضمونبة للرواية الحداثية؟ متى انتهت مرحلة الرواية الحداثية وبدأت رواية ما بعد الحداثة؟ كيف نميّز بين حداثة الرواية والتحديث الروائي؟ وفي الأخير ما معنى الحداثة؟

تشكل هذه الأسئلة وغيرها الإشكالات الفرعية التي يسعى الفصل الثالث إلى الإجابة عنها عبر مدخل المصطلح النقدي التصنيفي، وقد جاء الاستناد إلى هذا المدخل انسجاما مع جوهر هذه الدراسة التي تركز على المصطلح النقدي من حيث

كونه تفكير نسقي، من جهة أولى. وتعميقا للبحث في المصطلحات ذات الطابع التصنيفي المتولدة من الحداثة، والتي تشكل الحقل المصطلحي النقدي الذي تم في ضوئه تصنيف الرواية العربية تصنيفا تاريخيا، مثل: التجريب الروائي، والتجديد الروائي، والرواية الجديدة، والرواية التقليدية. من جهة ثانية. كما أنّ التركيز على المدخل المصطلحي لن يقتصر على إيراد الدلالتين اللغوية والمفهومية للمصطلح فقط، بل سيمتد إلى إبراز الأثر النقد لتلك الدلالتين على نقد الرواية.

سعيا إلى تقديم أجوبة تطبيقية للأسئلة المطروحة، قُسِّمَ هذا الفصل إلى محورين، خصصنا المحور الأول لمصطلح الحداثة باعتباره مصطلحا نقديا ويما يندرج في فكله من مصطلحات أخرى، بينما درسنا في المحور الثاني الخصائص الدلالية والمعرفية للمصطلح النقدي التصنيفي في ضوء مفهوم التحقيب العمودي والتحقيب الأفقي، وما يندرج ضمنهما من مصطلحات نقدية تصنيفية.

الحداثة والتحديث: الحد التاريخي والحد المفهومي

يطرح مصطلح الحداثة في سياق تعريفه إشكالين اثنين، أولهما زمني، وثانيهما تاريخي ثقافي، وقد ألقى هذان الإشكالان بظلّهما على جميع التعريفات التي قدّمها المؤرخون والمفكرون والنقاد لهذا المصطلح المنفلت من ربقة التعريف الجامع المانع.

في الحداثة: الحد الزمني والحد المفهومي

تعود الوحدة المعجمية الحداثة [Modernism] من حيث انتشارها الجغرافي إلى أوروبا، ومن حيث ظهورها التاريخي إلى فترة زمنية غير محددة على وجه الدقة؛ فهناك من يُرجعها زمنيا إلى أواسط القرن الخامس عشر، وبالضبط إلى حدث سقوط

القسطنطينية وفتحها من قبل العثمانيين 1453م، وهناك من يُرجعها إلى حدث اختراع المطبعة في الفترة الممتدة ما بين [1440-1455م]، وهناك رأي آخر يرى أنّ الحداثة ظهرت مع اكتشاف أمريكا [1492م]، وهناك من يرى أنّ الحداثة بدأت ثورة الإصلاح الديني في الربع الأول من القرن السادس عشر، حوالي 1520م، وثمة رأي خامس يرى أنّ الحداثة بدأت فعليا مع نجاح الثورات السياسية والاقتصادية في القرين السابع عشر والثامن عشر [1]. ومهما تباينت آراء المؤرخين في التاريخ الزمني لبداية الحداثة، فإنّ الخيط الناظم لتلك الآراء يبقى رهينا بتصور المؤرخين والمفكرين في تأريخهم للعصور والتغيّرات التي تطرأ على المجتمع البشري؛ حيث يرى بعضهم أنّ إعادة تحقيب التاريخ ينبغي أن تقوم على الأسباب التي تغيّر مجراه فعلا، وتكون مشابهة للأسباب التي أفرزت التحقيب المشهور (عصر حجري، عصر قديم، عصر وسيط، ثم عصر حديث) [2] ولأن نظر المؤرخين متجه إلى الأسباب في علاقتها بالزمن التي تغير حركة التاريخ البشري فإنّ الذي يصبح مهما ليس هو التحقيب في حد ذاته فقط، «بل التقييم الذي يرافقه» [3] بتعبير الناقد [ماتييه كالينكشكو].

وبهذا -وعملا بمبدأ التقييم- تصبح الأحداث المشار إليها أعلاه والتي بدأت منذ منتصف القرن الخامس عشر إلى نهاية الثورة الفرنسية تكون الحداثة زمنيا هي العصر الذي عاشته أوروبا إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر؛ ذلك تقييم تلك

---

(1) Jean Marc Piotte, Les neufs clés de la modernité (Montréal, Québec Amérique, 1 ed, 2001) p 09.

(2) Maréchal Berman, the Experience of modernity (New York, Peguin Books, 1 ed, 1982) p 17-16.

(3) Matie Calinescu, Five faces of modernity (Duke university press, 1 ed, 1987, pdf) p 20.

الأحداق يفضي إلى نتيجة واقعية هي التقدم الذي حصل في أوروبا وغيّر مجتمعاتها من تأخرها في العصر الوسيط إلى تقدمها في العصر الحديث. ووفق هذه النتيجة يتحوّل مبدأ التقييم الذي يتزامن مع مبدأ التحقيب إلى آلية فعّالة للتدقيق في التواريخ والتغيّرات التي تطرأ على المجتمعات بجميع نتاجها الاقتصادي والسياسي والثقافي، ولعلّ هذا التقييم الذي وضعه المفكرون لذلك النتاج الحداثي الممتد على مدة زمنية طويلة والذي طبعه الاختلاف، أدّى بدوره إلى تباين في التعريفات التي صاغوها لمفهوم الحداثة؛ إذّ كلما اختلف ذلك التقييم، اختلف الحد المفهومي للحداثة، نظرا، أولا، لشساعة المجالات المعرفية التي تداولته (فلسفية، اقتصادية، أخلاقية، أدبية، اجتماعية..) والتي جعلته يبدو منفلتا من قبضة التعريف المعجمي الجامع المانع، وجعلته متعاليا. ونظرا، ثانيا، للسرعة التي طبعت الأحداق الكبرى التي رافقت ظهور الحداثة إذْ سرعان ما انتقل الغرب للحديث عن مفاهيم أخرى مزايلة لها من قبيل مفهوم [ما بعد الحداثة].

إنّ انفلات مفهوم الحداثة وتعاليه عن الزمان والمكان أثر على التعريفات التي وضعت له في التداول الثقافي الغربي؛ فالحداثة عند [Charles Baudelaire 1867] هي «نقطة التقاطع بين الأبدي والعابر» [1] والأبدي يرمز إلى الثبات، والعابر يرمز إلى المتغيّر، وكأنّ الحداثة لها وجهان يعصب تحديدهما بدقة، أو الجمع بينهما في لحظة واحدة، فهي بقدر ما تعارض كل ما هو قديم، بقدر ما تختزن عملياتها احتمالات

[1] نقلا عن عبد السلام بنعبد العالي، الحداثة وانتقاداتها (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط 1، 2006) ص 16.

الأزمة، لأن «كل تحريك للقديم يشكل خلخلة للموجود والمألوف والمعاصر»[1] فتنتج لدينا ثنائية ضدية (الحداثة في مقابل القديم) ولعلّ هذه الثنائية كانت تدور في خلَد المؤرخ والناقد [Jean-Marie Domenach 1986] الذي عرّفَ الحداثة باعتبارها «أخلاقا شرعية للتغيير، متخلية عن القديم، منادية على الجديد، يدفعها مبدؤها دوما إلى ا هو أبعد، وإلى أن تستهلك أكثر وإلى أن تصبح إيديولوجيا للتغيير من أجل التغيير»[2] وسمة التغيّر هنا التي تنماز بها، تزيل عنها سمة [التاريخية] وتضفي عليها سمة المعاصرة، فتصير الحداثة هي كل تغيّر يطرأ على المجتمع من وضع إلى آخر في كافة مجالات الحياة، وقد استنتج الفيلسوف [Georg Simmel] بناء على سمة المعاصرة تعريفا رأى من خلاله أنّ الحداثة هي كل الأفكار والقيم التي تستجد يوميا في حياة الفرد والجماعة، وتأخذ تجليات متنوعة بتنوع السياقات والثقافات والعادات، فتكون «أفعالا أو أفكارا للرفض أو للاحتواء، للسيطرة أو الاستبعاد، للامبالاة أو للمصلحة القوية، فردية أو جماعية»[3]. ارتباطا بهذه الماهية الزئبقية لمفهوم الحداثة التي لا تكاد تثبت على حال، لاحظ المؤرخون أنّ العصر الذي أطلقوا عليه «عصر الحداثة -العصر الحديث» مرّ بأزمات في نهاية التقييم، تمثلت الأزمة الأولى في تأسيس المُثُل الحديثة في المستوى السياسي. وتجلّت الأزمة الثانية في انهيار فلسفة الأنوار أواخر القرن التاسع عشر، وبروز الحركات الأهوائية وتزايد الشعور بالقوميات التي أدت في نهاية المطاف إلى صدام عسكري في

---

(1) محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل (المغرب، أفريقيا الشرق للنشر، ط 1، 1991) ص 109.

(2) Jean-Marie Domenach, Approches de la modernité (Paris, éd Ecol Polytechnique, 1986) p 13.

(3) Georg Simmel, philosophie de la modernité: la famme, la ville, l'individualité (Paris, 1 éd, Payot, 1989) p 282.

النصف الأول من القرن العشرين. بينما ظهرت الأزمة الثالثة في أفول الإيديولوجيات الجماهيرية، دخول عصر الفردانية وتفكيك مؤسسة الجماعة لصالح مؤسسة الفرد [1].

تؤكد الأزمة التي مرت بها الحداثة في الغرب حقيقة جوهرية في التعريف العام المفهوم الحداثة: تكمن - بالإضافة إلى سمة الراهنية - في سمتها السائلة التي تجعل كل حياة الإنسان تنسرب مثل الماء لا تثبت وحتى على راهنيتها، وسمة [+سائل] التي يقول بها [Zygmunt Bauman 2000] دفعته إلى صياغة تعريفين للحداثة، أولهما، تكتسي فيه الحداثة رداء التغيير الثقيل. أو ما يسميه بالحداثة الثقيلة. ثانيهما. تعريف التغير السريع، أو ما يسميه بالحداثة الخفيفة [2]، وهكذا فإن تعريف الحداثة باعتبارها التحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات منذ القرن (16)، والتي عادة ما تحتاج وقتاً طويلا، يتراجع أمام تعريف الحداثة في عصر البرمجيات؛ حيث تقلص زمن تلك التحولات إلى أقل مدة زمنية ممكنة، تستحيل الحداثة معها إلى كونها تحولات سائلة لا يمكن تحديدها ولا تقييمها.

وإذا انتقلنا إلى الثقافة العربية سنلاحظ من الناحية التاريخية أنّ هذا اللفظ قد في العالم العربي بالدلالة المفهومية التي أوردناه سابقا منذ أواخر القرن الثامن عشر، أي حوالي [1214هـ/ 1798م] وفق ما يورده معجم الشارقة كما يبيّن الشكل أدناه، وفي شاهد فلسفي يقرّ بأنّ الحداثة ضد الأصالة:

---

[1] للمزيد من التفصيل، يُنظر: هنري لوفيفر، ما الحداثة؟ ترجمة كاظم جهاد (دار ابن رشد، ط1، 1983) ص 23.

[2] زيغمونت باومان، الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2016) ص 1765.

12. حَداثَة

2 - 12

و ـــ (في الأدبِ والفَنّ): تَبَنّي أشكالٍ وأساليبَ حَديثَةٍ، في الكِتابَةِ ونَحْوِها، تُلائِمُ مَفاهيمَ العَصْرِ.

(ح) (1214هـ/1798م) إلى (1523هـ/2100م)

قالَ يوسفُ الخال (1382هـ=1962م، تاريخُ الطَّبْعِ) يَتَحَدَّثُ عَنْ مَفْهومِ الحَداثَةِ في الشِّعْرِ:

"وحَداثَتُهُ تُقاسُ بِقَدْرِ ما يَتَضَمَّنُ شِعْرُهُ مِنْ قِيمِ هذِهِ الغُرْبَةِ، أيْ قِيمِ التَّجاوُزِ والخَلْقِ والتَّخَطّي. الحَداثَةُ إذَنْ هي قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ نَوْعٌ مِنَ الرُّؤْيا يُتيحُ النَّظَرَ إلى العالَمِ وفَهْمَهُ بِشَكْلٍ شَخْصِيٍ جَديدٍ".

مجلة شعر. العدد: 21، 1962م، ص: 129.

هذه الدلالة المفهومية ستعرفُ تباينا بين رأيين في الفكر العربي الذي تلقى الحداثة مفهومًا فلسفيا ونموذجًا نهضويا شكل أرضية للنهضة الغربية، وتجلّى ذلك التباين في اتجاهين: اتجاه إطرائي، احتفى بالحداثة مفهومًا ونموذجا نهضويا. واتجاه نقدي، رفض المفهوم الغربي للحداثة، ودعا إلى تأسيس حداثة عربية وإسلامية. يمثل الاتجاه الأول كل من محمد أركون، وعلي أحمد سعيد (أدونيس)، وعبد الله العروي، وهؤلاء اعتبروا الحداثة هي التحولات الكونية المتعالية عن الزمان والمكان، وقد دعا أحدهم (أركون) إلى الانخراط في روحها بجميع تجلياتها الأخلاقية والقانونية والصناعية، وليس للعالم العربي إلى الانخراط فيها للحاق بركب الحضارة الحديثة [1].

ويمثل الاتجاه الثاني كل من طه عبد الرحمن وحسن حذفي ومحمد عابد والجابري مع بعض الاختلافات الدقيقة في نقدهم للحداثة مفهومًا، ونموذجا نهضويا، لكن آراءهم تلتقي في نقطة أساسية وهي نقد الحداثة الغربية وأخذ منها ما ينسجم والمشروع النهضوي العربي الإسلامي. وقد جاء نقدهم للحداثة الغربية مبنيا

[1] نقلا عن محمد معتصم، مفاهيم أراكونية (سوريا، دار النايا للنشر، ط 1، 2014) ص 113.

على رؤية تأصيلية لمفهوم الحداثة نفسه، ولتجلياته في حياة الإنسان العربي والمسلم وفق مبدأ الخصوصيات الثقافية والدينية. ولا نستغرب هذه الرؤية التأصيلية، إذْ مفهوم الحداثة في النسق اللساني العربي يحمل هذه خصائص الحدوث والتغير والتحوّل في جميع المداخل الصرفية التي يرد بها، ومنها، مدخل الفعل ومدخل الاسم، كما تبيين المعطيات المعجمية المستقاة مع من معجم الشارقة التاريخي في الشكل التالي[1]:

السمات الدلالية المعجمية	الوحدة المعجمية [حدث-حداثة] مع الشاهد الذي وردت فيه
حدث + حداثة = + وقعَ + استجدّ + ظهر حديثا + قرب العهد بشيء ما + أول الأمر وابتداؤه	1. حَدَثَ 1 - 1 * حَدَثَ (بِفَتْحِ الدّالِ) الأَمْرُ يَحْدُثُ (بِضَمِّ الدّالِ) حُدوثًا، وحَدَثًا، وحَداثَةً: جَدَّ وقَرُبَ عَهْدُهُ. فَهُو حادِثٌ، وحَديثٌ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قالَ فِراسُ بْنُ غَنْمٍ (156ق هـ=470م):** أَقَمْنا على قَيْسٍ عَشِيةَ بارِقٍ***بِبيضٍ حَديثاتِ الصِّقالِ بَواتِكِ ضَرَبْناهُمُ حَتَّى تَوَلَّوْا وخُلِّيتْ***مَنازِلُ حيزَتْ يَوْمَ ذاكَ لِمالِكِ الشعراء الجاهليون الأوائل. تح: عادل الفريجات، ص: 221.
	1 - 2 و**ـــ**: وَقَعَ وحَصَلَ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قالَ المُهَلْهِلُ (134ق هـ=492م) يَرْثي أَخاهُ كُلَيْبًا:** وحادَثْ ناقَتي عَنْ ظِلِّ قَبْرٍ***ثَوَى فيهِ المَكارِمُ والفَخارُ لَدَى أَوْطانِ أَرْوَعَ لَمْ يَشِنْهُ***ولَمْ يَحْدُثْ لَهُ في النّاسِ عارُ ديوان المهلهل. تح: طلال حرب، ص: 33.

[1] انظر معاني هذه الوحدات المعجمية في الموقع الرسمي لمعجم الشارقة التاريخي للغة العربية في المادتين [حدث-حداثة] على الرابط التالي:
https://www.almojam.org/root?id=5495&wordId=34446 شوهد يوم 16-11-2023.

3 - 1 و ـــ سِنُّ فُلانٍ: صَغُرَتْ. (ق.س) (-480ھ/169م) إلى (-1ھ/621م) **قالَ المَلِك سَيْفُ بْنُ ذي يَزَنَ (ت: 50ق ھ=573م) يُحَدِّثُ عَبْدَ المُطَّلِبِ بْنَ هاشِمٍ في شَأْنِ النَّبِي ﷺ:** "ولَوْلا أنّي أقيهِ مِنَ الآفاتِ، وأحْذَرُ عَلَيْهِ العاهاتِ، لَأَوْطَأْتُ أسْنانَ العَرَبِ كَعْبَهُ، ولَأَعْلَيْتُ على حَداثَةٍ مِنْ سِنِّهِ ذِكْرَهُ". أبو نعيم، دلائل النبوة. تح: قلعه جي وآخر، ص: 98.	

إنّ ورود الدلالات المعجمية مقترنة بالوحدتين [حدث–حداثة] جعل أصحاب الاتجاه النقدي للحداثة الغربية غير مندهشين منها، لكون هذه الدلالات متجذرة في السلوك اللغوي العربي منذ عصر ما قبل الإسلام كما تبيّن التواريخ في الجدول أعلاه، ولعلّ الألفة بهذه المعاني كانت من أسباب نقد الحداثة الغربية باعتبارها مفهوما جديدا، وكأنّ العرب لم يعهدوا هذه المعاني من قبل، بل إنّ الحقل المصطلحي والمعجمية للفظ [حداثة] وجدت فيه ألفاظ دال على تصور نظري منذ العصر الأموي وبداية العصر العباسي، فظهرت مصطلحات صريحة الدلالة بالتحولات في المضمون والشكل في الإبداع الشعري العربي من قبيل الثنائيات النقدية [الأقدمون –المولّدون–المحدثون] واستعملت هذه المصطلحات في سياق المقارنة بين الشاعر القديم والشاعر الجديد المُحدث، وهذا يدلّ أن لكل عصر حداثته، فما نسميه قديما، كان حداثة بالنسبة لعصره. غير أنّ تطور المفهوم الذي يحمله مصطلح [الحداثة] وصولا إلى القرنين [16–17] للميلاد، وفي سياق حركة انتقال المفاهيم والنظريات دعا الاتجاه النقدي إلى نقدها والأخذ منها وفق ما يعود بالنفع على حداثة الأمة العربية؛ فطه عبد الرحمن بنى مفهوما عربيا إسلاميا لها من داخل نقده للحداثة الغربية بالاتكاء على الدلالات المعجمية ذاتها، ولكنه نقلها إلى مستوى اصطلاحي بدلالات مفهومية وفق ثلاثة مبادئ، هي: مبدأ الرُّشْد ويقصد به الحصول على الاستقلال الفكري وتجاوز حالة القصور فيه، ويتحقق هذا المبدأ

بترشيد الترجمة عن الغرب وجعلها ترجمة تأصيلية. ثم مبدأ النقد الحداثي، وقصد به عملية انتقال الأنظمة الاجتماعية الوافدة من الغرب، فرفض نموذج العولمة العربية كما أفرزتها الحداثة لكونه قائم على تقويض الخصوصيات. ورفض نموذج الأسرة الغربية لكونه أَخَلَّ بالحياء جملة وكرَّس حياة الفرد أو الإنسان الشارد عن ربه وعن أسرته. أما المبدأ الثالث، فهو مبدأ الشمول الحداثي، وركز فيه على تقديم فهم عربي إسلامي جديد لمفهومي الحق والواجب، ربط الحق بالمواطنة الائتمانية التي تتصف بالمؤاخذة الروحية والاجتماعية، وربط الواجب بمبدأ التراحم؛ تراحم الإنسان في علاقته بخالقه، وتراحمه في علاقته بجميع المخلوقات [1] و بعد هذا النقد يستنتج طه عبد الرحمن تعريفاً للحداثة مفهوما ونموذجاً نهضويا؛ حيث رآها استيعاباً للفكر الغربي، وتجاوزاً له، لأن الحداثة ليس نموذجاً حصريا، بل إنها «روح تحققت في مجتمعات ماضية بوجوه تختلف عن وجوه تحققها في المجتمع الغربي الحاضر كما لا يبعد أن يبقى في مُكْنتها أن تتحقق بوجوه أخرى في مجتمعات تلوح في آفاق مستقبل الإنسانية» [2]، ولعل من ممكنات ذلك التحقق وجود حداثة عربية إسلامية تنقل الإنسان من ضيق الفردانية إلى سعة الإنسانية.

الحداثة والتحديث

ارتبطت الحداثة بوحدة معجمية أخرى في حقلها المصطلحي وهي التحديث [modernization] يشاركها اشتقاقيا في الجذر اللغوي نفسه [ح-د-ث] وجاء هذا المصطلح على صيغة [تفعيل] الدالة على زيادة في معنى أصل الفعل [حدَّث=فعّلَ]،

---

(1) طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس حداثة إسلامية (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2006) ص 26.

(2) طه عبد الرحمن، روح الحداثة (مرجع سابق) ص 31.

فحدّث الشيء، معناه صيّره حديثا، فيكون تحديث الشيء الاشتغال بتجديده. في هذا السياق نلاحظ أنّ ما يلفت الانتباه في التلقي العربي لمفهوم الحداثة ونماذجها هو التمييز بينها وبين التحديث؛ فمحمد أراكون رأى الحداثة «تحولا فكريا إزاء المشاكل المطروحة أمام العقل» وبالموازاة، رأى التحديث هو «إدخال المخترعات الأوروبية إلى حيز الاستهلاك، وتطوير أشكال البنيات التحتية، وتغيّر أنماط العيش» [1] أما طه عبد الرحمن فقد وضع تمييزا داخل مفهوم التحديث نفسه، فرأى أن التحديث نوعان، تحديث حق، وتحديث باطل؛ حيث يقوم التحديث الحق من داخل الثقافة العربية والإسلامية. أما التحديث الباطل، فهو تحديث يتم داخل الثقافة العربية، لكنه لا يعدو أن يكون تقليدا للغرب في الشكل والمضمون، وهذا التقليد عائق أمام التجديد الصحيح للفكر العربي والإسلامي [2]. أفرز التمييز بين الحداثة والتحديث رأيا آخر تمثل في القول بضرورة أسبقية الحداثة على التحديث لبناء النهضة العربية، بل هناك من اشترط ذلك لكون نهضة الغرب بنيت أولاً على حداثة فكرية نتج عنها تحديث في أشكال العيش، وهذا ما لم يتحقق في العالم العربي؛ إذْ «التحديث لم تسبقه حداثة فكرية كما حدث في أوروبا، بل جاء نتيجة عوامل اقتصادية» [3] ويرى صاحب هذا الحكم أن التحديث في العالم العربي تجلى أساسًا التطور الذي عرفته البنيات العمرانية، وازدهار التعليم في دول الخليج العربي. وتطور الإعلام والصحافة ومختلف المنشآت، ويقر في الوقت نفسه أن هذا ليسا نفيا

---

(1) محمد معتصم، مفاهيم أراكونية، مرجع سابق، ص 113.

(2) طه عبد الرحمن، روح الحداثة (مرجع سابق) ص 31.

(3) عبد المالك خلف التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربية (الكويت، عالم المعرفة، عدد 467، 2018) ص 16.

لوجود حداثة فكرية عربية، بل هو تغير في الترتيب الزمني بينهما، كون «الحداثة كانت مصاحبة للتحديث، بيد أنها لم تكن بالمستوى الذي كان عليه التحديث بحكم التحول الاقتصادي الكبير والسريع والمفاجئ» [1]، ويُستفاد أيضا من بعض الكتابات الفلسفية أنّ **الحداثة** هي الروح والمعنى اللذان يسريان في كل إبداع من الإبداعات التي تسم العصر الحديث، بينما **التحديث** هو الجانب المادي من هذا الإبداع، وكأنّ الفرق بين الحداثة والتحديث كالفرق بين «المعاني» و«الأواني» بتعبير محمد الشيخ[2].

إن التمييز بين الحداثة والتحديث، يحيلنا إلى التمييز بين نوعين من السمات التي يحملها هذان المصطلحان، سمات دلالية معجمية تنحصر في [الجدّة، والظهور الأول، وبداية الشيء...] وسمات دلالية معرفية تنحصر في [التحول الفكري المستمر]، كما أنّ هذا التمييز يحيلنا على نتيجة في تعريف المفهومين؛ باعتبار الحداثة تتجه إلى الفكر فهي روح إبداعية غيّرت الأشكال والمضامين السابقة، بينما التحديث يتجه إلى الواقع الملموس فيغير أشكاله وأنماطه، لنقل بمعنى آخر الحداثة معنوية، والتحديث مادي محض. وهذا أيضا يفضي إلى القول بأن التحديث هو نتيجة للحداثة. بصرف النظر عما يمكن أن تتضمنه الحداثة من قيم وتحولات صالحة أو غير صالحة. فهل يمكن تصنيف الرواية العربية في ضوء الدلالات المعرفية واللغوية التي حملها مصطلح الحداثة باعتباره مصطلحا نقديا، وما يقع في حقله المصطلحي من مصطلحات أخرى؟

---

(1) عبد المالك خلف التميمي، المرجع نفسه، ص 59.

(2) محمد الشيخ، ما معنى أن يكون المرء حداثيا؟ (الدار البيضاء، منشورات الزمن، 2006) ص 22.

المعرفي والدلالي في المصطلح النقدي التصنيفي

إن اعتبار الرواية جنسا سرديا غير منته في تشكله النهائي بفعل انفتاحه الدائم على الأجناس السردية والأدبية الأخرى في شكله ومضامينه يفضي بنا إلى البحث في المميزات والخصائص التي تطبع النصوص الروائية في مسيرة تطورها من جيل إلى آخر انسجاما مع تطور نُظُم الحياة الإنسانية وما ينتج عنه من أنماط تعبيرية تمثل أدبيّة الرواية. هذه الأدبية نلمسها في العناصر اللغوية والأسلوبية التي تستعمل لتحويل الخطاب العادي إلى نص إبداعي مُتَحوّل ومتغير. ولعل تعميق البحث في أدبية النص الروائي يرتبط منهجيا بما أفرزه الخطاب النقدي الروائي في محاورته للنصوص على مستوى تصنيفها إلى أنماط سردية بلحاظ رائزين؛ رائز تاريخي تجلى في تحقيب الرواية العربية زمنيا إلى رواية تقليدية، وأخرى حداثية، وثالثة جديدة، ورابعة ما بعد حداثية. ثم رائز موضوعي تجلى في المواضيع التي عالجتها الرواية في العربية على صعيد المضامين، وبموجب هذا الرائز صُنِّفَت الرواية إلى رواية تاريخية، ورواية واقعية، ورواية رومانسية، إلى غيرها من التصنيفات التي تشعّبت كلما تعدّدت المواضيع التي طرقها الروائيون في نصوصهم، والتي تؤكد سمة التحوّل التي تطبع هذا الجنس من الكتابة الأدبية، غير أن هذه التصنيفات؛ سواء التحقيبية، أو الموضوعية، لم تكن موفقة منهجيا، فقد اعتورتها بعض النقائص، فعلى صعيد التحقيب الزمني وُظِّفَ مصطلح الحداثة وما يحاقله من مصطلحات أخرى توظيفاً مفارقاً لدلالاته اللغوية والمعرفية والتاريخية، وجاء توظيفه بعيداً عمّا أسميناه التحقيب العمودي والتحقيب الأفقي. كما سنوضح في المحور [1.2]، وعلى صعيد التصنيف الموضوعي ظلت الأوصاف التي خلعها النقاد على مصطلح الرواية من قبيل رواية اجتماعية، ورواية واقعية، ورواية رومانسية، ورواية تاريخية، تستعمل

خارج الوعي بالسمات الدلالية والمعرفية لهذه الصفات كما سنوضح في [2.2]، بل خارج الوعي الدقيق بنظرية الأجناس حسْب رأي الناقد خلدون الشمعة [1].

التحقيب العمودي للرواية العربية في ضوء المصطلح الحداثي

بدأ استخدام مصطلح الحداثة كما بينا في [1.1] ضمن المحور [1] في العالم العربي في أواخر القرن الثامن عشر كما يثبت معجم الشارقة حوالي [1214هـ/ 1798م] وقد استعمل المصطلح في مجال الدراسات الفلسفية والفكرية عامة، ثم ما لبث حتى شاع استعماله في حقول معرفية أخرى على رأسها الأدب؛ حيث «انتقلت إلى الفنون والآداب محملة بمعانيها التي نشأت معها في الغرب» [2] ثم بعد ذلك بدأ هذا المصطلح ينتشر في الدراسات النقدية الأدبية في النصف الثاني من القرن العشرين، وازدهر بشكل لافت في الدراسات التي اهتمت بنقد الشعر، ونقد الرواية، وأفرز معه وحدات معجمية تنتمي إلى حقله المصطلحي من قبيل «التقليدي – التقليدية، ما بعد الحداثة، التجديد الروائي، التجريب، الحساسية الجديدة..» وهي مصطلحات تحتاج إلى تحديد اصطلاحي لكونها مصطلحات واصِفَة ومُفَسِّرَة تنتمي إلى مجال علمي دقيق هو النقد. ولكونها -أيضا- مصطلحات عابرة نشأت في بيئة غير بيئة العالم العربي، وبالتالي فإن توظيفها لدراسة حركة الإبداع الروائي العربي يجب أن تراعي خصائصها الحضارية والثقافية والتاريخية التي تتميز بها. ذلك أن الحداثة التي بدأ ظهور في العالم العربي مُفَارِقَة زمنيا لتلك التي ظهرت في الغرب وأفرزت تحولات جذرية، هذه المفارقة الزمنية تدفعنا للتساؤل: ما الخصائص التي

---

(1) خلدون الشمعة، المختلف والمؤتلف، تمثيلات المركز الغربي والهامش العربي وشيطنة الآخر (ميلانو، منشورات المتوسط، ط 1، 2019) ص 131.

(2) شوقي بغدادي، نحن والحداثة في الفنون (الكويت، مجلة العربي، مارس 2015) ص 145.

اعتمدها النقاد العرب لتصنيف الرواية العربية إلى رواية حداثية وأخرى تقليدية، وما يقع بينهما من تصنيفات فرعية من قبيل رواية جديدة، ورواية ما بعد حداثية؟ إن الجواب عن هذا السؤال ينطلق أولاً من اعتبار هذه المصطلحات تحقيبية أساسًا، لكونها صيغت أول مرة لتدل على حركة التاريخ، وداخل هذه الدلالة التحقيبية يمكننا أن نتحدث عن خصائص الكتابة الروائية لكل حِقْبة انسجامًا مع مفهوم تقييم التحولات الناتجة عن كل حركة زمنية الذي أشرنا إليه سابقا.

إذا تجاوزنا الخلاف النقدي الذي طبع البحث في أول ظهور للرواية العربية [1] وسلمنا جدلاً أن بدايتها الفعلية كانت في العقد الثاني من القرن (20) حوالي [1914م] بصدور رواية «زينب» للكاتب المصري حسين هيكل، فهذا يعني أنّ عمر الرواية العربية بدءا من هذا التاريخ إلى الآن [2025] بالكاد يتجاوز قرنا من الزمن، وهو عمر قصير مقارنة بتاريخ ظهور الرواية الغربية، والذي يعود إلى القرن بداية القرن السابع عشر [2]، ورغم قصر المدة الزمنية، فإن الرواية العربية شهدت تطوراً ملحوظًا في بنياتها اللغوية، والأسلوبية، والموضوعية، والفنية، هذا التطور يمكن

---

[1] ثمة تباعد كبير بين بين آراء النقاد ومؤرخي الأدب بخصوص تاريخ نشأة الرواية العربية، فهناك من يرجعها إلى 1914 عندما صدرت رواية [زينب] للكاتب حسين هيكل، وهناك من يرجعها تاريخ قبل هذا، وبالضبط إلى 1881م حين صدرت رواية [غابة الحق] للكاتب السوري فرنسيس فتح الله. ويعود سبب تباينت الآراء إلى المعايير الفنية للرواية، والتي لم يكن عليها إجماع. ومهما تباينت تلك الآراء فإنّ التواريخ متقاربة.

[2] رم ألبريس، تاريخ الرواية الحديثة، ترجمة: جورج سالم (بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1982) ص 09.

رصده وفق التحقيب الحداثي [1] بالتركيز على المصطلحات المتحاقلة مع مصطلح الحداثة دلالةً ومفهوما.

الرواية التقليدية [1900-1950م]: **من دلالة القدح إلى دلالة التأسيس**

يحيلنا البحث في الحداثة باعتبارها حركة تجديدية في الإبداع الأدبي بجميع أشكاله على البحث فيما قبل الحداثة، وما قلبها أُطْلِقَ عليه مصطلح تقليد [tradition] الذي استعمله النقاد لتصنيف نصوص روائية في حقبة تاريخية غلب عليها التقليد. لكن السؤال المطروح بأي دلالة وُظف هذا المصطلح؟ هل بدلالته المعجمية أم بالدلالة المعرفية؟ ما هي الروائز العلمية التي اعتمدها النقاد لإصدار حكم نقدي يصف المنجز الروائي العربي الأول بالتقليدية؟ جواباً عن هذا السؤال نعود إلى التمييز بين الدلالتين وفق ما أورده معجم الشارقة بخصوص الوحدتين المعجميتين [قلّدَ- تقليد] [2]، وهو تمييز منهجي يقدّم توضيحا دقيقا بخصوص الاستعمال النقدي لهذين المصطلحين في سياق الخطاب النقدي:

---

(1) نقصد بالتحقيب الحداثي، الفترة الزمنية التي بدأت فيها الحداثة بجميع تجلياتها في العالم العربي، وهي الفترة التي تبدأ من تاريخ الحملة العسكرية الغربية على الدول العربية، والتي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وصولا إلى فترة الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى امتداد هذه الفترة انتقلت إلى العالم العربي أشكال التحديث الغربية. انظر: عبد المالك خلف التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربية (مرجع سابق) ص 25.

(2) للاطلاع على هاتين الوحدتين المعجميتين، انظر الجذر اللغوي [ق-ل-د] في البحث المتقدم، باب المصطلحات والمباني على رابط موقع المعجم:

https://www.almojam.org/root?id=25731&wordId=151510 شوهد يوم 22-4-2022.

السمات الدلالية	الوحدتان المعجميتان [قلّد–تقليد] مع ذكر الشواهد التي وردت فيها
الدلالة المعجمية = قلّد = + تبعه في شيء + ألزَمَهُ شيئا ما	3. قَلَّدَ 2 - 3 و ــــ فُلانًا: اتَّبَعَهُ فيما يَقولُهُ أو يَفْعَلُهُ مُعْتَقِدًا الحَقيقَةَ فيهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ ولا تَأَمُّلٍ في الدَّليلِ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ الشافعي (ت: 204هـ=819م) يَذْكُرُ جوازَ قَتْلِ القُرادِ ونَحْوِهِ أَثْناءَ الإِحْرامِ اقْتِداءً بِعُمَرَ بْنِ الخَطّاب:** "فإنْ كُنْتُمْ ذَهَبْتُم إلى التَّقْليدِ، فلَعُمَرُ بِمَكانِهِ مِنَ الإِسْلامِ وفَضْلِ عِلْمِهِ، ومَعَهُ ابْنُ عَبّاسٍ ومُوافَقَةُ السُّنَّةِ، أَوْلى أَنْ تُقَلِّدوهُ". الشافعي، الأم. تح: محمد زهري النجار، ج: 7، ص: 238.
	3 - 3 و ــــ فُلانًا أَمْرًا: كَلَّفَهُ بِهِ وأَلْزَمَهُ إِيّاهُ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قالَ المُهَلْهِل التغلبي (ت: 100ق.هـ=525م) يَذْكُرُ بَعْضَ ما كانَ في يَوْمِ خَزازٍ:** فَقَلَّدَ الأَمْرَ بَنو هاجِرٍ***مِنْهُمْ رَئيسًا كَالْحُسامِ البَريقْ [هاجَرُ: قَبيلَةٌ مِنْ ضَبَّةَ العَدْنانِيَّةِ. الحُسامُ البَريقُ: السَّيْفُ القاطِعُ الصَّقيلُ] ديوان المهلهل. تح: أنطوان القوّال، ص: 55.
الدلالة المعرفية = تقليد = + تقليد الآخرين + أخذ المعارف دون تفكّر + اتباع مذهب أو شيخ دون اجتهاد	11. تَقْليد 2 - 11 و ــــ (في أُصولِ الفِقْهِ): الأَخْذُ بِقَوْلِ الإِمامِ أَوِ المَذْهَبِ دونَ مَعْرِفَةِ دَليلِهِ عَلى الحُكْمِ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ الشّافِعِيُّ (ت:204هـ=819م):** "وقَدْ تَكَلَّمَ في العِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ ما تَكَلَّمَ فيهِ، لَكانَ الإِمْساكُ أَوْلى بِهِ وأَقْرَبَ مِنَ السَّلامَةِ لَهُ إِنْ شاءَ اللهُ. ... وبِالتَّقْليدِ أَغْفَلَ مَنْ أَغْفَلَ مِنْهُمْ، واللهُ يَغْفِرُ لَنا ولَهُمْ. **(د م) (657هـ/1259م) إلى (1213هـ/1798م)".** الإمام الشافعي، الرسالة. تح: شاكر، ص:41-42.

تظهر الشواهد التي أوردها معجم الشارقة للوحدتين [قلّد – تقليد] أن الدلالات التي ارتبطت بهما منذ أول استعمال لهما كما تشير التواريخ المرفقة بهما أعلاه، دلالات ذات حمولة قدحية، إذ «قلّده الشيء: طوّق عنقه به (...) وقلّد العالم ونحوه، تابعه في رأيه دون تبصر (...) والتقليد في الفقه، هو متابعة مذهب دون اجتهاد (...) والتقليد في الفلسفة هو أخذ المعارف دون البراهين، والبراهين نتاج العقل»؛ حيث تحمل هذه المعاني سمة [+ قدحي] لكونها تنفي عن الفاعل-المُقَلِّد صفة القدرة على الإبداع [1] والمُقَلَّدُ – حسب ما يورد ضوء معجم الشارقة هو الذي لا يقدر على الاجتهاد. في هذه المعاني استعمل المصطلح «تقليد» لتصنيف الرواية العربية منذ نشأتها إلى حدود خمسينيات القرن العشرين [1950م]؛ فإدوارد الخرّاط الذي استعمل مصطلح [الحساسية التقليدية] وعمَّمه على المنجز الروائي العربي إلى حدود [1950م] [2] جعل روايات نجيب محفوظ، ومجيد طوبيا، وعبد السلام العجيلي، وحنّة مينة، والكريم غلاب، وذو النون أيوب، وشاكر خصباك، ويوسف السباعي روايات تقليدية [3] واختبر هذا التصنيف برائزين، أولهما؛ أن الرواية التقليدية تعتمد «على قواعد مجربة، وموصوفة، وسائدة في الإحالة على الواقع بشقيه الذاتي والاجتماعي» [4] ثانيهما: أنّ الرواية التقليدية «تتوسل بالسرد المطرد، والاختيار الموزون، والحبكة التي تنعقد بالتدريج ثم تنحل حسب الأصول» يتضح

---

(1) نشير في هذا الهامش إلى أن التقليد الذي يحمل دلالة قدحية هو التقليد المذموم الذي يكون عائقا أمام تطوير الفكر والإبداع.

(2) التواريخ المحددة بين المعقوفتين [1900-1950] تقريبية فقط، وليست قطعية.

(3) إدوارد الخراط، الحساسية الجديدة: مقالات في الظاهرة القصصية (بيروت، دار الآداب، ط1، 1993) ص 09.

(4) إدوار الخراط، المرجع نفسه، ص 09.

من هذا التوصيف، أن الرواية التقليدية حسب الدلالات التي قال بها الخرّاط لم تقم على التجديد لكونها اكتفت بتقليد السائد. دون تجديد في بنائها الفني، واللغوي، وطريقة السرد، وهذا الحكم لا يبتعد عن السمة [القدحية] للتقليد عموما. غير أننا نقف على رأي نقدي آخر مناقض لرأي الخراط، يجسد رؤية نقدية مغايرة ترى التقليد يحمل سمة إيجابية، فلا يستخدم هذا المصطلح بمعنى «التهمة، كما هو مألوف عند كثيرين، بل يستخدم بدلالته العلمية الدقيقة؛ لأنه يأتي وصفاً لوقائع فنية محددة (...) بعبارة أخرى إن نعت الروايات بالتقليدية يستند إلى ماهية الروايات ووظيفتها المتمثلة بالتعليم والوعظ والإرشاد» [1] ولعلّ الناقد شكري عزيز إذ ينطلق من الاستعمال الدقيق لمصطلح (التقليدية) فإنه يربط هذا الاستعمال بماهية تلك الروايات، فينظر في وظيفتها، ويحدّد نوعية الراوي الذي ينهض بمهمة السرد، ويُهيمنُ عليه، وطبيعة اللغة الموظفة وخصائصها البلاغية، وأشكال التفاعل النصي مع أجناس أدبية أخرى (الشعر الحديث، الأمثال ...) ويقر انطلاقاً من الاستعمال الدقيق أن الرواية التقليدية اضطلعت بدورين بالنظر إلى ظهورها الطليعي في العالم العربي [2]:

تيسير اللغة العربية من خلال تخليصها من قيود السبيع والبلاغة الشكلية المطلوبة لذاتها، وحاولت توظيف لغة نثرية معتادة قادرة على الوصف والتجديد.

---

[1] شكري عزيز الماضي، أنماط الرواية العربية الجديدة (الكويت، عالم المعرفة، العدد 355، 2008) ص 08.

[2] المرجع نفسه، ص 09.

تأسيس جمهور من قراء الروايات يعي جيدا أن الكتابة الروائية نمط تعبيري يقرّب الحياة ويعبر عن كينونتها. وتأسيس قاعدة القراء يعد حدثا فارقـًا في التحقق الفعلي للرواية العربية، إذ الرواية تكتسب جزءًا من وجودها من القارئ. وخلعه

إن استعمال التوصيف النقدي [رواية تقليدية] وخلعه على النصوص الروائية الأولى بلحاظ النظر في ماهية تلك النصوص من حيث بناؤها الفني، ووظائفها التعبيرية يزيد من الفعالية الإجرائية للمصطلح النقدي المستعمل لوصفها وتفسيرها، تلك الفعالية تتجلّي في السمات الجوهرية التي لا تفارق هذا المصطلح، ومن ثمة فإنّ الحكم به نقديا على نص روائي ما سيكون حكما واصفا على وجه الموضوعية، ومُفسّرا لذلك الوصف، بل إنه ينسحب على الأنماط التعبيرية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر والتي لم تكن هويتها الروائية واضحة بالمعنى الفني للرواية، فقد كانت تتأرجح بين الفن القصصي وفن المقامات، ومهما يكن من أمرها فإنّ دلالات التقليد بادية عليها في اللغة والأسلوب، والقيم، والواقع، ومنها [مجمع البحرين، 1856م] لناصف اليازجي، و[الساق على الساق، 1855م] لأحمد فارس الشدياق، [حديث عيسى بن هشام، 1898م] لمحمد المولحي، وبعض كتابات مصطفى لطفي المنفلوطي، وروايات جرجي زيدان [1].

إنّ التقليدية الروائية لا تخرج عن الدلالات المعرفية الآتية التي تُحقّب النصوص الروائية العربية الأولى شكلا ومضمونا، فعلى مستوى الشكل اضطلعت

---

[1] حظيت الأعمال الأدبية المشار إليها أعلاه باهتمام كبير من لدن النقاد، خاصة نقاد الرعيل الأول، وانقسمت آراؤهم إلى رأيين: الأول رآها إرهاصات أولية لظهور الرواية، والثاني رآها خلاف ذلك، واعتبرها إما مقامات خالصة، أو قصص قصيرة. انظر: مفقود صالح: الرواية العربية: سؤال النشأة والتأسيس (المغرب، مجلة أقلام، العدد 24، 1999) ص 45.

الرواية التقليدية بتيسير اللغة العربية القديمة انسجاما مع الواقع كما هو دون الإخلال في نقله سرديا؛ والتيسير يحمل ضمنيا محاولة التجديد وإنْ كانت المحاولة محتشمة وليست ناضجة لأنها اكتفت بالقواعد والأشكال الجاهزة والمجربة. وعلى مستوى المضمون، اهتمت بإعادة إنتاج الوعي السائد والموروث، دون محاولة تجاوزه أو تفكيكه، وهذا القصور في تعاملها مع القضايا التي استجدت وقتئذٍ هو ما يدرجها ضمن مرحلة التقليد، هذا التقليد الذي لم يكن إلاّ تأسيسا لمرحلة أخرى تتخذ فيها الرواية العربية لبوسا حداثيا بفعل وعي جماعي جديد.

الرواية الحداثية [1950-2000م]: تحوّلات الشكل والمضمون

يثير مصطلح [الرواية الحداثية] إشكالين متلازمين، الأول إشكال اصطلاحي، والثاني إشكال تحقيبي. يتجلّى الإشكال الأول في الاضطراب الذي يلازم استعماله في الدراسات النقدية، فتارة يُستعمل بصيغة [الرواية الحديثة] عند الناقد السوري شكري الماضي [1] وعند الناقد المصري عبد المحسن طه بدر [2] وتارة أخرى يُستعمل بصيغة [الرواية الحداثية] عند الناقد المغربي عبد الرحيم العلام [3] ولا نعدم استعماله بصيغ مصطلحية أخرى. ومهما تعددت الصيغ المصطلحية المتحاقلة معه، فإنّ الأهم هو الاضطراب الدلالي الذي ينتج عن التمييز بين ما هو حداثي وما هو حديث، وأثر ذلك التمييز على النصوص الروائية؛ فمصطلح [الرواية الحديثة] الذي أطلق منذ ستينيات القرن الماضي يشير وجوبا إلى دلالة زمنية تتحيز في العصر

(1) شكري عزيز الماضي، المرجع السابق، ص 10.

(2) عبد المحسن طه البدر، تطور الرواية العربية الحديثة في مصر 1870-1938م (القاهرة، دار المعارف، ط 3، 1976م.

(3) عبد الرحيم العلام، سؤال الحداثة في الرواية المغربية (البار البيضاء، أفريقيا الشرق، 1999).

الحديث، وتجعل الرواية محدودة زمنيا في هذا العصر، ومقتَضى هذه الدلالة تحقيبي محض. بينما مصطلح [الرواية الحداثية] ينسب الرواية إلى الحداثة شكلا ومضمونا، والحداثة مفهوم متعالٍ عن الزمان والمكان ينطوي على دلالة مغايرة إبداعيا وفكريا للسائد والمألوف والنمطي، فهي تجلٍّ للتطور الفكري والثقافي، وكأنّ الصيغة اللغوية المنسوبة [حداثي] تنسب تطور الرواية إلى حملته الحداثة برمتها، وهذه الدلالة تتحاقل مع مصطلح آخر يورده معجم الشارقة التاريخي، وهو [الحداثوية] الذي يعني التواؤم والاتساق مع الحداثة.

إنّ استعمال هذا المصطلح يوكد من حيث دلالته أنّ الرواية بالتزامها بما أنتجته الحداثة ينبغي أن تُصنّف بكونها رواية حداثية بلحاظ الدلالة الجوهرية للمصطلح. أما الإشكال الثاني فيرتبط بتعميم حقبة العصر الحديث على الرواية العربية منذ نشأتها، واستعمال المصطلح بهذا التعميم يسقط عند أول اختبار تحقيبي؛ فالناقد عبد المحسن طه بدر عندما يطلق هذا المصطلح على الروايات التي كُتبتْ في الفترة الزمنية ما بين [1879- 1938م] ويدرج ضمن هذه الحقبة روايات جورجي زيدان، ومحمود تيمور، وطاهر لاشين، وفرح أنطوان وغيرهم ممن عاصروهم [1] ومعلوم أنّ هذه الحقبة الزمنية هي التي شهدت بزوغ الرواية العربية في نمطها التقليدي؛ حيث لم تكن قد بلورت مسارا تطوريا في مستواها الفني واللغوي والموضوعي، ولم تنفتح بعد على التحولات الحداثية، فكيف تكون رواية حديثة وهي لا تحمل من صفات الحداثة شيئا؟ [2] ما يؤكد هذه المفارقة النقدية هو أنّ المصطلح نفسه يطلقه الناقد

---

(1) عبد المحسن طه البدر، تطور الرواية العربية الحديثة في مصر، مرجع سابق، ص 112-239.

(2) لا نستبعد أنّ الناقد في سياق التحقيب الذي وضعه قد غلّب الدلالة الزمنية لمعنى [الحديث] ونقله من التحقيب التاريخي المشهور في الدراسات التاريخية [عصر قديم- عصر وسيط- عصر

شكري الماضي على الروايات التي كُتبت في مرحلة زمنية مغايرة لتلك التي حددها الناقد عبد المحسن بدر، فإذا عدنا إلى الدراسة التي أعدّها الناقد شكري الماضي سنلاحظ أنه يطلق مصطلح [الرواية الحديثة] على المنجز الروائي المكتوب في النص الثاني من القرن العشرين، أي ما بين [1950-2000م] ويدرج ضمن هذه الفترة رواية [أنت منذ اليوم 1968] لتيسير سبول، ورواية [الوقائع الغريبة 1974] لإميل حبيبي، ورواية [وردة للوقت المغربي 1985] لأحمد المديني، ورواية [حارس المدينة الضائعة 1998] لإبراهيم نصر الله وغيرها من الروايات المعاصرة لهذه الحقبة الزمنية. والناقد شكري الماضي إذْ يحصر الرواية الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين فإنه يعلّل ذلك بأنّ الرواية الحديثة تصدر عن وعي مخالف للوعي الذي صدرت عنه الرواية التقليدية، فهي «تصدر عن وعي جمالي يتخطى حدود الوعي السائد (...) وتعكسُ إحساسا عميقا بالقدرة على فهم الظواهر والربط فيما بينها وتفسيرها وتعليلها (...) وتعتمد في بنائها على الترابط بين الأحداث والتفاعل بين الحدث والشخصية الذي يؤدي إلى نمو الأحداث وفق مبدأ العلّيَة والسببية» [1] هذه الخصائص التي عدّدها الناقد تنسجم وجوهر الحداثة التي اهتمت بتفسير الظواهر وتحليلها وتعليلها، ودعت إلى إعمال العقل في كل شيء بتعبير [إيمانويل كانط] [2]. ويُتابع الناقد نفسه فيرى أن الرواية الحديثة ظهرت بعد تراكم

حديث] وهذا تحقيب عام بُني على البعد الزمني فقط. ولا يقوم على تقييم التحولات التاريخية بالنظر إلى كل مجال من المجالات المعرفية. انظر: محمد حبيدة، التحقيب التاريخي في ضوء المدارس التاريخية الغربية (القنيطرة، سلسلة محاضرات جامعية) ص 13.

(1) شكري عزيز الماضي، أنماط الرواية العربية (مرجع سابق)، ص 11.

(2) إيمانويل كانط، جواب عن سؤال ما هي الأنوار؟ ترجمة: حسين حرب، (مجلة الفكر العربي، عدد 1987) ص 129.

الخبرات الفنية، وانتشار المبادئ العامة للحداثة في ربوع العالم العربي، وازدهار الحركة الفكرية في ستينيات القرن العشرين، لتكون متجاوزة للأدوات التقليدية التي اتكأت عليها الرواية العربية لحظة ظهورها شكلا ومضمونا، يقول معلقا على روايات إميل حبيبي، إنها «تضيف جديدا على صعيد الشكل (...) وتعبّر عن أزمة من أزمات وجودنا المعاصر (...) فالوقائع الغريبة توظف كثيرا من الأساليب السردية الحديثة التي تصل إلى حدود الرمز والمفارقات والأسلوب الساخر» [1] وهذه القراءة نجد صداها كذلك عند الناقد غالب هلسا الذي رأى أن الرواية الحديثة في جزء منها تصدر عن وعي مرتبط باللحظة أو ما سماه بالضمير الجمعي الراهن المتمثلة في خطاب الثورة [2].

إنّ إطلاق مصطلح [الرواية الحديثة] على روايات النصف الثاني من القرن العشرين ينسجم مع الدلالة المعرفية لمصطلح [الرواية الحداثية] لكونه يشير إلى الرواية التي تجلّت فيها روح الحداثة وإنْ بمستويات مختلفة وبدرجات متباينة حسب اختلاف درجة تفاعل البلدان العربية مع التحولات الحداثية، والتي كان من أبرزها تحرر الكتابة الروائية في النصف الثاني من القرن الماضي، وقد اعتبر الناقد أحمد بوحسن أن تلك التحولات تجلّت «في التفكير والتخييل واللغة، وفي أساليب التعبير وأشكالها (...) ونلمس هذه التجليات منذ صدور رواية [الخبز الحافي 1972] لمحمد شكري، ورواية [المرأة والوردة 1972] لمحمد زفزاف» [3].

---

(1) شكري عزيز الماضي، (المرجع السابق) ص 25-33.

(2) غالب هلسا، فصول في النقد (بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، ط 1، 1984) ص 34.

(3) أحمد بوحسن، ملامح الحداثة في الرواية المغربية، ضمن كتاب: سؤال الحداثة في الرواية المغربية (مرجع سابق) ص 38-39.

وفي سياق موازي رأى الناقد صبري حافظ أن الرواية الحديثة تنماز عن الرواية التقليدية في عدة مستويات؛ فهي من حيث المنطلق جاءت استجابة لمتغيرات الواقع العربي التي هي نتاج الحداثة بمفهومها المعروف. ومن حيث البنية تعتمد بشكل أساسي على تعددية المنظور والصوت. ومن حيث الفضاء، فقد أصبح هذا المكون ساحة للصراع الدائم بين الرؤى والأصوات المتصارعة، وتحول صوت الشخصية من صوت المؤلف المهيمن إلى صوت مفتوح يصف الشخصيات ويتناول خصائصها. أما اللغة في الرواية الحداثية فقد جنحت إلى الاقتراب من آفاق الشعر بالمعنى العميق. لا الإيقاعي للشعر، فسعت إلى تفجير البنية اللغوية من الناحيتين السياقية والدلالية. ويستنتج الناقد نفسه بعد عرض هذه المميزات أن الرواية الحديثة تؤسس علاقتها «بالواقع على أساس معرفي مغاير لذلك الذي أقام الأدب التقليدي عليه علاقته به» [1].

وبلحاظ الانسجام بين الدلالتين اللغوية والمعرفية للوحدتين المصطلحيتين [حديثة-حداثية] يتخذ هذا المصطلح مكانته النقدية ضمن النمذجة التاريخية للمصطلح النقدي الروائي، والتي تقوم أساسا على تطابق المصطلح مع موضوعه، وبهذا تكون الرواية الحداثية هي الرواية التي تجلّت فيها روح الحداثة شكلا ومضمونا.

---

[1] صبري حافظ، متغيرات الواقع واستجابات الرواية الجمالية، ضمن كتاب: الرواية العربية؛ ممكنات السرد، الجزء الثاني (الكويت، عالم المعرفة، العدد 359، يناير 2009) ص 180-193.

رواية ما بعد الحداثة [1985-2025م وما بعدها]: تقويض اليقينيات

إذا كان مصطلح الرواية الحداثية قد أثار إشكالين؛ اصطلاحي وتحقيبي، فإنّ مصطلح [رواية ما بعد الحداثة] يثير ثلاث إشكاليات، الأولى اصطلاحية، والثانية تحقيبية، والثالثة معرفية مفهومية. تتصل الإشكاليتان الأولى الثانية بسؤالين، هما: متى وأين ظهر هذا المصطلح؟ وهل تمت المواضعة الاصطلاحية عليه بين النقاد الذين وظفوه في دراساتهم؟ بينما ترتبط الإشكالية الثالثة بسؤال الخصائص المميزة لهذا المصطلح عن نظيره الحداثة؟ وترتب على وجود هذه الإشكاليات الثلاثة تناقض بين النقاد في اشتغالهم على النصوص الروائية، خاصة الروايات التي كُتبتْ في الربع الأخير القرن العشرين إلى حدود الربع الأول من القرن الحادي والعشرين [2025م]، وقبل إبراز ذلك التناقض نقف أولا نقف أولا على التركيب اللغوي للمصطلح والمفهوم الذي يحمله في صلته بالإشكالية التحقيبية ارتباطا بموضوع هذا البحث المخصص لتحقيب الرواية العربية في ضوء المصطلح النقدي.

يتكون مصطلح ما بعد الحداثة [Post-modernism] في النسق اللساني الانجليزي من كلمتين [Post] وتعني في السياق التركيبي للمصطلح [بعد] وهذه الكلمة ذات حمولة زمنية، ثم كلمة [modernism] وتعني اصطلاحيا الحداثة. وفي النسق اللساني العربي يتكوّن المصطلح من ثلاث كلمات، وهي [ما] وقد جاءت نكرة بمعنى شيء. ثم [بعد] وتدل على ظرف زمن. ثم [الحداثة]، وهذا التركيب الاصطلاحي يعدّ من نمط المصطلحات المترجمة عن نظيرتها الغربية، وهذا يقتضي أنه مصطلح منقول من بيئته التي نشأ فيها إلى البيئة العربية، مع ما يثير ذلك النقل من ملابسات دلالية وتاريخية ومفهومية، وبالعودة إلى التركيب اللغوي لهذا المصطلح سنقف على المكون [ما] الذي يحتل موقع الصدارة في التركيب المصطلحي، و «ما» كما يورد

معجم الشارقة تحمل معاني كثيرة، منها أنها تأتي نكرة مبهمة، وتأتي بمعنى الذي، وتأتي حرفا مصدريا زمانيا، كما تبيّن المعطيات الآتية:

ما = نكرة مُبهمة تدل على شيء غير معيّن	1. ما 1-1 * ما: اسْمِيَّة نَكِرَة تامَّة إبْهامِيَّة لِلتَّعْظيم. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) قالَتِ العَرَبُ (300ق.هـ=331م) في جَدْعِ قَصيرٍ أَنْفَهُ لِيَحْتالَ في الثَّأْرِ مِنَ الزَّبّاءِ الّتي قَتَلَتْ جَذيمَةَ: "لِأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أَنْفَهُ!". الضبي، أمثال العرب. تح: عباس، ص: 146.
ما = حرف مصدري زماني	1-23 و ــــ: حَرْفِيَّة مَصْدَرِيَّة زَمانِيَّة بِمَعْنى: مُدَّة كَذا. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) قالَ امْرُؤُ القَيْسِ الكِنْدِيُّ (ت: 80ق.هـ=544م) يُخاطِبُ قَبْرَ امْرَأَةٍ مِنْ مُلوكِ الرّومِ حينَ دَنا أَجَلُهُ: أَجارَتَنا إِنَّ المَزارَ قَريبُ***وَإِنّي مُقيمٌ ما أَقامَ عَسيبُ أَجارَتَنا إِنّا غَريبانِ هَهُنا***وَكُلُّ غَريبٍ لِلغَريبِ نَسيبُ [عَسيب: جَبَل] ديوان امرئ القيس. تح: عليان وآخرين، ج: 1، ص: 733.

ومعلوم أنّ الأدوات اللغوية التي تحتل موقع الصدارة في الجمل والتراكيب الاصطلاحية تكون بؤرة للمعنى الرئيسي للتركيب اللغوي، ومنه فإنّ [ما] في التركيب [ما بعد الحداثة] تشير في المعنى الأول إلى ما حملته حركة ما بعد الحداثة، وما حملته ليس محددا على وجه الدقة نظرا إلى شساعة المجالات المعرفية التي ارتبطت بها. وتشير في المعنى الثاني إلى [الذي] حملته في مجال محدد فتكون

التحولات في الخطاب النقدي الروائي هي المقصودة بالأداة الذي حملا على معنى [ما] في المصطلح المبحوث.

إنّ الغموض الذي يكتنف التركيب اللغوي للمصطلح يعود إلى أسباب متعددة، منها اللحظة التاريخية التي أفرزته، وهي لحظة مشحونة بالصراعات الفكرية، والإخفاق الحداثي، فعندما نعود إلى الدراسات النقدية الغربية سنلاحظ أنه نشأ في النصف من القرن العشرين حوالي 1965م على يد الناقد الأمريكي [Leslie Fiedler]، وهناك من يرجعه إلى سنة 1917م. وبصرف النظر عن التاريخ الدقيق لظهوره، فإنّ اللافت هو الاضطراب الاصطلاحي الذي اتصف به في تلك الفترة؛ فالناقد [ماتي كالينصو 1977] استعمل مصطلح [الطليعة الجديدة] للتعبير عن الحركة التي أعقبت الحداثة، والناقد [وليام سيبانوس 1979م] يستعمل مصطلح [ما بعد الحداثة] ليدّل به حدث كرونولوجي مرتبط أساسا بتحوّل زمن، وفي سياق موازٍ استعمل الناقد [جون بارث] مصطلح [الحداثة المتأخرة] بدلا من ما بعد الحداثة [1]، وقد انتقل هذا الاضطراب الاصطلاحي إلى الدراسات النقدية العربية؛ فالناقد شكري الماضي استعمل مصطلح [الرواية الجديدة 2008] [2] والناقد التونسي محمد الباردي يوظف مصطلح [رواية ما بعد الحداثة، 2015] [3]، وابتكر الناقد السعودي عبد الله الغذامي مصطلح [ما بعد الصحوة، 2015] وجعله موازيا لمصطلح ما بعد الحداثة معتبرا أنّ النظرية كلما «تنبهت إلى أخطائها تدخل لمرحلة

---

(1) Connor Steven, Postmodernist Culture: An introduction to the theories of contemporary (Oxford, Basil Blackwell, 1989) pdf, p: 22-23.

(2) شكري عزيز الماضي، أنماط الرواية العربية (مرجع سابق)، ص 14.

(3) محمد الباردي، التحولات السردية: الحداثة وما بعد الحداثة (تونس، دار الحوار، ط1، 2015) ص 09-08.

جديدة، ولقد حدث هذا للحداثة حين تكشفت أخطاؤها فدخلت لمرحلة ما بعد الحداثة» [1]. واجترح الناقد العراقي عبد الله إبراهيم بديلا مصطلحيا هو [الفصاحة السردية الجديدة، 2017] [2]. أمّا الناقد المغربي أحمد المديني فقد وظف مصطلح [الرواية الجديدة، 2021] غير أنه يستعمله بتحفظ نقدي شديد [3] قياسا على تاريخ ظهور الرواية الجديدة (رواية ما بعد الحداثة) في الغرب مع صدور كتاب [من أجل رواية جديدة 1963] لألان روب غريي.

يتضح إذن أنّ مصطلح [ما بعد الحداثة] موضعَ إشكال في المواضعة الاصطلاحية، وتَعِلّةُ ذلك تعود -أيضا- إلى توظيفه في فترات زمنية متفرقة طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وارتباطه بمجالات معرفية وخطابات متنوعة. ما يؤكد هذا الطرح هو التقارب الزمني بين استعماله في الغرب واستعماله في العالم العربي مع بعض التفاوتات الزمنية القليلة، ويرجع ذلك التقارب إلى ازدهار عامل المثاقفة التي اتكأت على آلية الترجمة وما تلاها من تطور في وسائل الاتصال المعاصرة. وتبعا لمفهوم التحقيب الأفقي، نقول إنّ مصطلح ما بعد الحداثة قد ظهر في العالم العربي بشكل متزامن تقريبا مع ظهوره في العالم الغربي؛ إذْ بدأ توظيفه بدءا

---

(1) عبد الله الغذامي، ما بعد الصحوة، تحولات الخطاب من التفرد إلى التعدد (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2015

(2) عبد الله إبراهيم، الفصاحة السردية الجديدة: المفهوم وبعض نماذجه الجديدة. ضمن كتاب: الرواية العربية، الثوابت والمتغيرات (الدوحة، دار كتارا للنشر، ط1، 2017).

(3) أحمد المديني، كي نفهم الرواية الجديدة (الدار البيضاء، منشورات ملتقى الطرق، ط1، 2012) ص 15.

من ثمانينيات القرن الماضي في الدراسة التي أعدّها المفكر والمترجم محمد الشيخ بعنوان مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة.

يعود التباين المصطلحي لمفهوم ما بعد الحداثة إلى تباين في فهم التحوّلات التي أتت بها هذه الحركة من ناقد إلى آخر؛ ذلك التباين نلمسه في التحديدات التعريفية التي حاول النقاد العرب وضعها لهذا المصطلح، وهي تعريفات بقدر ما تحاول إبراز خصائص هذا المفهوم وعلاقته النسقية بمصطلح الحداثة، فإنها تبقى عاجزة عن تحديد جوهر تلك الخصائص، وبالتالي إسقاطها على النصوص الروائية وتصنيفها في ضوء ذلك الجوهر، غير أن تلك التعريفات تكاد تجمع على حقيقة واحدة هي أنّ ما بعد الحداثة نقيض تامٌّ للحداثة، ولذلك فـ«أفضل السبل إلى فهم ما بعد الحداثة هو النظر إليها على أنها معارضة وَردَّةُ فعلٍ ضد الحداثة ومعطياتها، فالحداثة جاءت بمشروعها لتخلص الإنسان من أوهامه وتحرره من قيوده وتفسير الكون تفسيرا عقلانيا واعيا (...) لكن ما بعد الحداثة جاءت لتقلب مقولات الحداثة وفرضياتها تماما: ليس هناك ثمة ثابت يحكم المتحوّل، وليس ثمة عقل يفسّر تفسيرا غير متحيّز أوجه النشاط الثقافي البشري، كما لا وجود لثقافة عالية نخبوية وأخرى دونية جماهيرية» [1] في ظل هذا التقابل نصبح أمام ثنائية ضدية [حداثة # ما بعد الحداثة] في المستوى المصطلحي والمستوى المفهومي، وتنتقل الثنائية لجميع المفاهيم الفرعية التي أفرزتها الحداثة ورفضتها ما بعد الحداثة فأفرزت نقيضها؛ وكأنّ هذه الأخيرة «تستدعي ما ترغب في تجاوزه أو قمعه، وتنطوي على عدوّها بداخلها» [2]

[1] ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي (مرجع سابق) 225-226.

[2] إيهاب حسن، تحوّلات الخطاب النقدي لما بعد الحداثة، ترجمة: السيد إمام (العراق، شهريار للنشر، ط1، 2018) ص 10.

ولا ينبغي الفهم من هذا أنّ العلاقة الضدية تنطوي على فصل تاريخي بين الحداثة وما بعدها، وقطيعة معرفية؛ إذْ ما بعد الحداثة ما كان ليكون إلا بوجود الحداثة نفسها، وبالتالي فالعلاقة بقدر ما هي ضدية هي تفاعلية و«التاريخ طِرْسٌ والثقافة نافذة على أزمنة الماضي والحاضر والمستقبل» [1]. في ضوء هذا التفاعل والتضاد يمكن رصد الاختلاف بين الحقبتين التاريخيتين من حيث المفاهيم الخاصة بكل مرحلة على النحو الآتي: [2]

المجال المعرفي	الحداثة	ما بعد الحداثة
البنيوية	سلطة النص	سلطة القارئ
الأشكال والأنماط	مترابطة–مغلقة	غير مترابطة– مفتوحة
تصميم الوجود	تصميم منطقي للموجودات	تصميم صُدْفَوِي للموجودات
المعنى بين الحركة والثبات	المعنى ثابت	المعنى متحرك
البلاغة	استعارة اللفظ لتشييد العالم	الكناية عن العالم
التطور	عِلّي سببي	صُدْفَوِي عَفْوِي

إنّ فهم النقاد بهذا التناقض الحاصل بين الحقبتين سواء في الدلالة اللغوية للمصطلحين، أو في الدلالة المعرفية لهما وامتداد تلك الدلالة إلى المفاهيم الفرعية ألقى بظلاله على أحكامه النقدية تجاه النصوص الروائية التي أفرزتها حركة ما بعد الحداثة، وبالتالي نقل قراءة النصوص الروائية من البحث عن الثوابت إلى البحث

(1) المرجع نفسه، ص 12.

(2) يضم الجدول بعض المفاهيم التي شكلت نقطة التقاء وتناقض بين الحداثة وما بعدها، هذا التناقض يعكس درجة ردة الفعل الكامنة في التحولات ما بعد الحداثة. فكأنها جاءت لتناقض كل شيء. والمفاهيم قابلة أن توسّع لتشمل مجالات معرفية أخري.

عن المتغيرات وانعكس ذلك حتى على مفهوم الرواية التي «لم تعد أداة لتفسير العالم وفهمه وربما تغييره، بل أصبحت وسيلة تعبير وتصوير، وشاهدة على ما جرى ويجري من تفكك واضطراب واهتزاز للثوابت والأيديولوجيات والأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية» [1]. هذا الفهم الجديد للخطاب الروائي منسجم تماما مع روح حركة ما بعد الحداثة التي أتت لتقويض المسلّمات، وإعادة تفكيك العالم وفق رؤى متعددة. يقول الناقد شكري عزيز الماضي معلقا على رواية [الشمعة والدهاليز، 2003] للروائي الجزائري طاهر وطار «لكنه في روايته الجديدة (الشمعة والدهاليز) يعصف بالوضوح، ويمزّق منطق التتابع والترابط، ويفجّر منطق الحبكة المتماسكة، ويثير الأسئلة والتساؤلات، بل يثير الشكة في التقاليد الجمالية الروائية الراسية وفي التيارات السياسية والفكرية والثقافية كلها. فكل تيار دهليز يفضي إلى دهاليز أخرى، وهذه بدورها تفضي إلى سراديب مظلمة لا نهاية لها. وهكذا تثور الأسئلة وتتكاثر، ويستفحل الشك والغموض، وترتسم في أفق عالم الرواية علامات الاستفهام الحادة المصبوغة بالدماء» [2]. لعلّ هذا الحكم الذي ينظر إلى رواية ما بعد الحداثة بكونها تجنح إلى الغموض بدل الوضوح، وتنتسج أحداثها وفق منطق لا يؤمن بالتتابع والترابط، وتميل إلى الحبكة المنفلتة من ربقة التماسك، وتقوّض الرؤية الجمالية للسرد التي بنتها الحداثة وغيرها من السمات الجوهرية في الجانب الروائي لحركة ما بعد الحداثة، تنسحب على أنماط كثيرة من النصوص الروائية العربية، فالرواية التونسية أنها تُرَكّزُ على هدم الحكاية، وتفتيت معناها، وكسر

[1] شكري عزيز الماضي، أنماط الرواية العربية الجديدة (مرجع سابق) ص 207-208.

[2] شكري عزيز الماضي (المرجع نفسه) ص 209.

التماسك بين الأحداث وفق منطق السببية، واستبداله بمنطق التشظي والتفكيك [1]. الحكم النقدي نفسه، نقف عليه في دراسة نقدية أخرى كشفت هذا الجنوح إلى اللايقين في الشكل والمضمون في روايات ما بعد الحداثة، فرواية [قلاع ضامرة، 2007] للروائي السوري عبد الرحمن حلاق «تستفز المتلقي؛ استفزاز المكان، والزمن، والشخصيات، وتجعله لاهثا كي يجمع النيرات، ليعيد ترتيبها، وتصنيفها، ومن ثم يجد نفسه أمام بناء روائي قاعدته التمزيق (...) إنّ هذه الرواية تنتمي لأدب ما بعد الحداثة؛ حيث الفقدان الشديد لليقين المنطقي والوجودي الذي يتجلّى في تقنية الهدم واللاحسم والذاتية، وفي نفس الوقت تسعى الذات إلى إعادة البناء والتركيب رمزيا لعلّها تظفر بيقين جديد يقنع النفس، ويعمّق الانتماء والرضا» [2]. يتضح أنه ثمة جُنُوحٌ عام نحو هدم يقينيات الحداثة، ولعلّ هذا الجنوح قد ركب آلية التجريب الذي استسلم له معظم الروائيين العرب، والذي يعدُّ العامل الأساس وراء تجليات روح ما بعد الحداثة في النص الروائي العربي [3]. والتجريب في جوهره تجاوز لأنماط الكتابة السائدة، وتجافٍ عن اجترار التجارب الروائية السابقة في تفاعلها مع الواقع، والتاريخ، والإنتاج الاقتصادي، والخطاب السياسي.

---

(1) نقلا عن رشيد رضا، تحولات الرواية المغاربية (طنجة، مجلة الصقيلة، العدد 13، 2017) ص 33.

(2) مصطفى جمعة عطية، ما بعد الحداثة في الرواية العربية، الذات، الوطن، الهوية (مصر، دار الكتب المصرية، ط1، 2023) ص 43.

(3) سعيد يقطين، قضايا الرواية العربية الجديدة: الوجود والحدود (الرباط، دار الأمان، منشورات الاختلاف، ط1، 2012) ص 79.

التحقيب الأفقي للرواية العربية في ضوء المصطلح النقدي الموضوعي

إذا كان التحقيب العمودي يسعفنا في تتبع حركة المصطلح النقدي عموديا في سلسلة زمنية مكوّنة من الحلقات التي يعبرها ذلك المصطلح في استعماله الإجرائي على نصوص الرواية العربية وأثره عليها من حقبة التقليد مرورا بحقبة الحداثة ووصولا إلى حقبة ما بعد الحداثة (الحقبة الجديدات)، فإنّ التحقيب الأفقي -الذي نستند إليه في هذا المحور من البحث- ينظر إلى الموضوعات التي عالجتها النصوص الروائية من الداخل، ويتحاور مع مضامينها الجوهرية التي من أجلها صاغها الروائي في قالب جمالي ارتضاه انسجاما مع أسلوب الكتابة لديه، ولعلّ الفعالية الإجرائية النقدية للتحقيب الأفقي الذي نروم اختباره في هذا المحور ستعيد النظر في المصطلح النقدي الموضوعاتي الذي في ضوئه تُصنّف الرواية ضمن موضوع محدد. كما أنّ تلك الفعالية ستساعد على تعميق البحث في ماهية الرواية التي كانت وما زالت موضوع النظر النقدي لدى النقاد الذين أكدوا في غير موضع أنها -أي الرواية- في تحوّل دائم، لا تثبت على شكل حتى تنتقل إلى غيره، ولا تختص بموضوع حتى تطرق آخر. الشيء الذي يجعل محاولة تعريفها في معزل عن موضوعاتها أمرا يصل إلى حد الاستحالة، وبهذا يصبح المصطلح النقدي التصنيفي مدخلا للاقتراب من تحديد ماهية الرواية، ولأنّ الرواية في تطور سريع ومستمر، فالمدخل التصنيفي هو الأكثر فعالية للحاق بذلك التطور خاصة على مستوى المواضيع؛ ويأتي اعتماد المدخل التصنيفي من بوّابة المصطلح النقدي تدقيقا لاستعمال المصطلح في أبعاده الإجرائية ضمن الحقل الدلالي للتصنيف، تجنبا لما أطلق عليه الناقد خلدون الشمعة بعوامل العطالة المصطلحية التي تكمن في التوظيف العام والفضفاض دون التحديد الدقيق للوحدة المصطلحية، ويعطي مثالا

على ذلك، يقول: «كثيرا ما تتردد عبارة [رواية اجتماعية] في معرض وصف عمل غير مكتمل فنيا. ولكن هذه العبارة إنما تعني أنّ الناقد قد ميّز الجنس الروائي في هذا العمل، أي عدّها أنها رواية، ثم وصفها بالاجتماعية، بينما هو لم يحقق عمليا مرحلة التمييز المنهجي، أي التحقق نقديا من هوية العمل الأدبي»[1] وإذا نحن تجاوزنا السياق الأجناسي الذي يتحدث عنه خلدون الشمعة في قوله هذا، وأخذنا ما يتصل بالجنس الروائي من موضوعات ارتبطت بالرواية منذ نشأتها سواء في الغرب أو في العالم العربي، فإنّ الإشكالية المطروحة تتعلق أساسا في الوصف [اجتماعية] المرفق بـ[رواية] إذ السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح منهجي هو: ما المعيار المعتمد في تصنيف رواية ما بأنها اجتماعية -مثلا-؟ ماذا نغلّب في اعتماد ذلك التصنيف؟ هل نغلّب الدلالة اللغوية المعجمية أم الدلالة المعرفية المفهومية؟ أم نغلّب مقاطع سردية تنتمي حكائيا إلى موضوع اجتماعي أو تاريخي أو فلسفي أو عرفاني؟ حاول الناقد والروائي الفرنسي [Guy de Maupassant, 1893] أن يجيب عن سؤال تصنيف الرواية في فرنسا في المقدمة التي وضعها لرواية [Pierre et jean, 1887] وانتهى فيها إلى خلاصة مفادها أنّ التصنيف الموضوعاتي للرواية لا يمكن حصره، بالنظر إلى تعدد الموضوعات[2]، غير أننا لن نردد خيبة الأمل النقدية التي انتهى إليها الناقد الفرنسي، ونرى أن إشكالية التصنيف لا ترتبط بتعدد الموضوعات فقط، بل بالمعيار الدلالي والمفهومي للمصطلح النقدي التصنيفي؛ فإذا لم يكن بإمكان النقاد حصر الموضوعات وتصنيفها، بإمكانهم صوغ المصطلح النقدي المناسب لتلك الموضوعات بلحاظ الدلالات اللغوية والاصطلاحية المنسجمة وذلك الموضوع،

[1] خلدون الشمعة، المختلف والمؤتلف (مرجع سابق) ص 131.

[2] Guy de Maupassant, Pierre et jean (Paris, Paul Éditeur 1888).

وعبر هذا المدخل يمكن لأيّ نص روائي أن يندرج ضمن تنصيف محدد بلحاظ دلاة ذلك المصطلح النقدي، كما سنبيّن في النماذج المصطلحية الآتية.

الرواية الواقعية: تجاور الواقع والكتابة

نُميّز بداية، بين مستويين يحيل عليهما مصطلح واقعية [realism] أولهما هو المستوى الذي يشمل الحياة اليومية للإنسان بصرف النظر عن طبيعته. ثانيهما، يتمثل في التصور النظري لمفهوم الواقع، والذي أفرز مذهبا فلسفيا يرى أنّ الحقائق مصدرها الواقع الذي نعيشه، وليس الإلهام أو الحدس، وبدأت ملامحه النظرية تتشكل في أواخر القرن الثامن عشر، وازدهر مع القرن التاسع عشر مع الفيلسوف [سان سيمون 1760-1825] والفيلسوف [أوجست كونت] وغيرهما [1]، وتحوّل إلى اتجاه أدبي قائم الذات، كَتَبَ وِفْقَ أطْرُوحَتِهِ كُتّابٌ عالميون «استوعبوا الواقع من مختلف الجوانب حياةَ الإنسان والمجتمع، التاريخ الماضي، عالم الطبيعة، وجعلوا مادة الفن كل شيء يهم الناس» [2] في واقعهم اليومي، منهم [ليو تولستوي 1828-1910م] و [غا، غارسيا ماركيز 1927-2014م]، وغيرهما؛ حيث حاول رواد الواقعية في الكتابة الأدبية تصوير الواقع تصويرا دقيقا حقيقيا ينسجم وصدق المعيش اليومي للإنسان بعيدا عن الخيال والتخييل وما ينتج عنها من إيهام بالواقعية.

يترتب عن التمييز أعلاه الفصلُ بين مصطلحين، الأول [الواقعية] وهو مصدر صناعي يدل على معنى مجرد متصل بخصائص الاسم المشتق منه [الواقع]، وهذا

---

[1] يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة (دار الهنداوي، ط1، 2018) ص 393-394.

[2] س، بيتروف، المضمون التاريخي لأدب الواقعية النقدية، ترجمة: شوكت يوسف (القاهرة، دار الكتب المصرية، د-ط، د-ت) ص 05.

المعنى المجرد هو ما تعارف عليه رواد الواقعية، وتجلّى في كتاباتهم. الثاني الرواية الواقعية [realistic novel] حيث انتقلنا من المصطلح المفرد إلى المصطلح المركب، وتغيّر معنى الواقعية من الدلالة على المصدر الصناعي إلى الدلالة على الصفة المنسوبة لأنه يدل على صفة حقيقية في موصوفه [الرواية] وبهذا يكون معنى الواقعية في التركيب المصطلحي [الرواية الواقعية] الرواية التي تُكْتَبُ اتصافا بالواقع على وجه الحق والحقيقة،[1] ندعم هذه الدلالة بما ورد في معجم الشارقة التاريخي في مادة [و-ق-ع][2]:

السمات الدلالية والمعرفية	محتوى المادة [و-ق-ع] مع الشاهد الذي وردت فيه
	1. وَقَعَ
وقع = + حدث وحصل حقيقة + اطلع عليه + عرف حقيقته	3-1 و— وُقوعًا: حَدَثَ وحَصَلَ. (ق.س) (-480هـ/169م) إلى (-1هـ/621م) **قالَ حاتِمٌ الطّائيُّ (ت: 46ق.هـ=577م) يَمْدَحُ عَمْرَو بْنَ أَوْسِ بْنِ عَبْدِ وُدٍّ:** عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ إذا أَشْياعُهُ غَضِبوا***فأَحْرَزوهُ بِلا غُرْمٍ ولا عارِ إنَّ بَني عَبْدِ وُدٍّ كُلَّما وَقَعَتْ***إحْدى الهَناتِ أَتَوْهَا غَيْرَ أَغْمارِ ديوان حاتم الطائي. تح: عمر الطباع، ص: 59.

[1] يميّز النحاة العربي بين نوعين من التركيب النعتي، أحدهما نعت حقيقي وهو النعت الذي يفيد التخصيص؛ حيث يختص الاسم المنعوت بدلالة الصفة التي يحملها النعت. انظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو (الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2000) ص 181.

[2] انظر مادة [و-ق-ع] على الموقع الرقمي لمعجم الشارقة التاريخي: https://www.almojam.org/root?id=30677&wordId=185392.

	30 - 1 وــــ فُلانٌ وغَيْرُهُ عَلى الشَّيْءِ وُقوعًا: اطَّلَعَ عليهِ، وعَرَفَ حَقيقَتَهُ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ أبو حَيّانَ التَّوْحيديُّ (ت: 400هـ=1010م) يَتَحَدَّثُ عَنِ العِلْمِ:** "قيلَ: فما العِلْمُ؟ قالَ بَعْضُ الأَوائِلِ: هُوَ الرَّأْيُ الواقِعُ عَلَى كُنْهِ حَقائِقِ الأَشْياءِ". أبو حيان، المقابسات. تح: السندوبي، ص: 365.
واقعية = + الالتزام بحقيقة الواقع + تجنب المثالية والخيال	21. واقِعِيَّة 1 - 21 * **الواقِعِيَّةُ** (في الأَدَبِ والفَنِّ): مَذْهَبٌ أَدَبِيٌّ يَقومُ عَلى تَصْويرِ الحَياةِ كَما هِيَ، بَعيدًا عَنِ المِثالِيَّةِ والخَيالِ. (مح) (ح) (1214هـ/1798م) إلى (1444هـ/2022م) **قالَ غالي شُكْري غالِب (1388هـ=1968م) تاريخ الطبع، يُعَقِّبُ عَلى أَحَدِ النُّقّادِ:** "أما كانَ يَنْبَغي عَلى النّاقِدِ أَنْ يُحَلِّلَ هُنا أَوْجُهَ الإِفادَةِ الَّتي فازَ بِها شُعَراءُ الواقِعِيَّةِ الاشْتِراكِيَّةِ في أوروبّا مِنَ الاتّجاهاتِ الفَنِّيَّةِ الأُخْرى كالسُّرْيالِيَّةِ ". غالي شكري، شعرنا الحديث إلى أين. ص: 148.

تشير السمات الدلالية للوحدة المعجمية [و–ق–ع] إلى دلالة جوهرية فيها، وهي التي التصقت باللفظ، بل تطورت معه وفق أنماط الاستعمال الجديدة كما تُبيّن التواريخ الزمنية المُرفقة بالوحدة منذ [480 قبل الهجرة النبوية]، وبموجب هذه السمات فإنّ الكاتب الروائي عندما يكتب [رواية واقعية] يبدع شخوصه ويصف ملامحها ويصوّر بيئتها كما يرى، غير أنه يتقيد بالأطر المألوفة التي يفترض ألا تثير الغرابة والاستنكار، وبهذا يشبه اللّوحة الفنيّة التي يرسمها الفنّان مستمداً عناصرها من الواقع الخارجي الحقيقي ومخيّلاً واقعاً آخر هو واقعه الخاصّ الذي يراه من زاويته الإبداعية الحرّة، فهو يتصرف بالألوان والظّلال والخطوط والأشكال كما يريد دون أن ينأى عن منطق الواقع وسماته في الإنسان ومحيطه. وعلى هذا النحو كتب الروائي الفرنسي [Honoré de Balzac، 1850] الذي يعدّ الأب الروحي للرواية الواقعية، والذي جسدت رواياته «جذور الإبداع الواقعي، الواقعية الحقة،

الجوع إلى الواقع» [1] بتعبير لوكاتش. على هذا الأساس ينبغي أنْ تُصنّف الرواية الواقعية، لأنها إبداع ينطلق من الحقيقة، ويمتد عبر تطور الحقائق من خلال تحوّلات الواقع وامتداداته، ولذلك فإن الرواية التي لا تنفك عن الواقع تكون قادرة على الصمود جماليا أمام تحولات ذلك الواقع نظرا «لغنى الواقع وتعدد أشكاله» [2] بحيث يصبح موضوعا قابلا لتمثيله سرديا وجماليا.

ينهض مصطلح [الرواية الواقعية] في جزء من فعاليته الإجرائية على قدرته على امتصاص التحولات التي يعرفها الواقع، من هنا تنشأ الرواية الواقعية الناقدة انسجاما مع المفهوم الفلسفي «الواقعية النقدية» التي ترى الواقع لتنتقده، لا لتعيد تكراره فالكاتب الواقعي ينزل إلى الواقع ويستمد منه موضوعاته وحوادثه وأشخاصه، ويصرف النظر عما سوى ذلك من المثاليات والخياليات، فما يعنيه هو الأمور الواقعة التي يعيشها الإنسان ويعانيها.. الإنسان المشخّص الحيّ الذي يضطرب في سبل الحياة والمعيشة، والذي هو المحور الأساس في الواقعية، وليس الإنسان المثاليّ المجرد الذي كان محور الكلاسيكية، ولا الإنسان المنعزل الهارب من المجتمع الذي كان محور الرومانسية» التي مثّلت الواقع تمثيلا حالما ومثاليا، فما كان للواقعية إلا أنْ تُجَسِّدَ ردة فعل تعيد الاعتبار لمقولات الحواس والتجربة الإنسانية، ورأت أنّ نموذج الإنسان أمامه وليس خلفه ولا وراءه بتعبير الناقد [Ian

[1] جورج لوكاتش، بلزاك والواقعية الفرنسية، ترجمة: محمد علي اليوسفي (المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، ط1، 1985) ص 19.

[2] مفيد نجم، الرواية الواقعية، مقال منشور على رابط https://alarab.co.uk/%D8%A7 شوهد يوم 7-7-2020.

Watt] [1]، وبجماع السمات الدلالية والمعرفية لهذا المصطلح، ستصبح الواقعية تعبيرا عن عالم ثري ومتنوع، وبإمكان الكاتب الروائي أنْ ينقل هذا العالم الواقعي بخطاب سردي واضح ومتماسك عبر آلية اللغة التي تعبّر عنه، ولا تخلقه كما يحدث في أنماط روائية غير واقعية، كما أنّ القارئ إزاءها يعتقد بصدق النص الروائي الذي ينقل واقعا ما.

إنّ الرغبة في انتقاد الواقع وتسجيله روائيا، حدت بالكثير من الروائيين العرب إلى كتابة الرواية وفق المنظور الواقعي، وإنْ كان أحد المفكرين قد رأى أنّ المجتمع العربي لا يتناسب والرواية الواقعية بسبب «التحام وتحجّر هياكله» [2] فإنّ هذا الموقف النقدي قد بني على نزعة إيديولوجية تجعل المجتمع العربي دونيا أمام نظيره الغربي في البنى الاجتماعية، والنظم الاقتصادية، والحق أنّ كل مجتمع له نُظُمُ الاجتماعية والاقتصادية التي تجسد واقعا يصلح لأن يكون موضوعا روائيا، كما أنّ حكما من هذا القبيل يعيدنا إلى المركزية النقدية التي طالما عانى منها النقد الروائي العربي، كما أنه موقف يتجاوب إيجابيا مع رأي [ميلان كونديرا] الذي رأى أنّ الرواية أوروبية حتّى وإنْ كُتِبتْ بلغات مختلفة [3] . غير أنّ واقع الإبداع العربي يزخرُ بالإبداع الروائي بشتى الأنماط، ولا أدلّ على هذا أكثر من الروائيين العرب الذين أبدعوا في الرواية الواقعية، وبالمعيار النقدي نفسه الذي صُنّفت به الروايات الغربية

---

(1) Watt Ian, Réalisme et forme romanesque, p 22.

(2) عبد الله العروي، الإيديولوجيا العربية المعاصرة (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1995) ص 241.

(3) ميلان كونديرا، فن الرواية، ترجمة: بدر الدين عكرودي (دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ط 1، 1999) ص 13-14.

بكونها روايات «واقعية». ففي العالم العربي نقف على نماذج كثيرة منذ خمسينيات القرن العشرين، لا تنحصر فقط في النمط الروائي الواقعي، بل تشمل أنماطا أخرى، وأحيانا لدى الكاتب الواحد، فنجيب محفوظ يصعب تصنيف رواياته كلها في قالب مذهبي واحد، فقد أبدع في الرواية الواقعية، وفي الرواية التاريخية، وفي الرواية الفلسفية المثقلة بالرمز الفلسفي. ورغم هذا التنوّع الملحوظ في الإنتاج الروائي لدى محفوظ، فإنّنا نقف على خصائص دقيقة في كل عمل روائي عنده، حتى إنّ النقاد ميزوا بين ثلاث شخصيات للكاتب نفسه، فتحدوا عن نجيب محفوظ باعتباره كاتبا واقعيا، وتحدثوا عنه باعتباره مؤرخا، وتحدثوا عنه باعتباره فيلسوفا [1] فصنّفوا ثلاثيته «بين القصرين، وقصر الشوق، والسكرية» فضلا «القاهرة الجديدة» ضمن نمط الرواية الواقعية لكونها روايات موصولة النظر بالمجتمع المصري، تحلل علاقاته، وتصف فضاءاته المكانية، وتستنطق تحوّلات قيمه عبر الصيرورة الزمانية.

إنّ تصنيف الروايات العربية ضمن الرواية الواقعية وفق السمات الدلالية والمعرفية التي استقينا بعضها من تطور الوحدة المعجمية كما وردت في معجم الشارقة، ومن التصورات النقدية للمصطلح يزيد من الفعالية الإجرائية، ويحدّ من الاضطرابات التي تعتور التوظيف النقدي لهذا المصطلح وإسقاطه على نصوص روائية قد تكون واقعية إذا تحققت فيها تلك السمات على مستوى الحكاية والخطاب، وقد تكون غير واقعية، ويمكن تصنيفها ضمن نمط روائي آخر، مما يحقق درجة عالية من علمية النقد المُنْبَنِيَة على السمات الجوهرية للمصطلح النقدي.

---

(1) سكاف أسعد، الواقعيّة الرّوائيّة في أدب نجيب محفوظ (بيروت، مجلة الفكر العربيّ المعاصر، العددان74 و75، مارس/ أفريل 1990) ص 33.

الرواية التاريخية: استحضار الماضي لتفسير الحاضر

يُعدَّ الوجود البشري وجودا تاريخيا لا مجال فيه للمطلق، بل إنَّ مجاله هو مجال الفعل البشري المشروط بإطاره التاريخي، ومجال الصيرورة الجدلية التاريخية التي تعكس صراع الإرادات والمصالح البشرية التي تترتب عنها تغييرات في جميع مظاهر الحياة من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر، تلك الصيرورة التي تكشف عن المفارقة التالية في الوجود التاريخي للإنسان؛ فالبشر هم الذين يصنعون تاريخهم، والتاريخ من جهة أخرى قوة تفرض نفسها عليهم، إن لم تكن قوة تصنع وجودهم الفردي والجماعي.

فضلا عن هذا، إن الإنسان يعد كائنا تاريخيا ليس فقط، لأنه ينخرط في مجرى التاريخ وصيرورة وقائعه، بل لأنه يهتم بمعرفة ماضيه قَصْدَ فهم حاضره، وبناء مستقبله ولتحقيق هذا الوعي التاريخي لابد من تكامل الجهود بين المؤرخ وفيلسوف التاريخ والكاتب المشتغل بالتاريخ، بحيث يضطلع المؤرخ بمهمة استرجاع التاريخ، وإعادة بنائه معرفيا متحديا بذلك حاجز التّمَاسُف الزمني الذي يفصل الماضي عن الحاضر، فعمله منصب أساسا على ما خلّفه المؤرخون الأوائل، ويطرح إشكالية الموضوعية في المعرفة التاريخية، في حين يكرّس فيلسوف التاريخ مهمته في الكشف عن قوانين الصيرورة التاريخية ومنطق التقدم التاريخي ودور الإنسان في التاريخ، أما الكاتب المشتغل بالتاريخ فإنه يبحث عن الفراغات التي تركها المؤرّخ الرسمي، ويعمل على ملئها ليربط ماضي الأمة بحاضرها، وبتضافر هذه المجهودات «مجهود المؤرخ ومجهود فيلسوف التاريخ ومجهود الكاتب» يتحقق الوعي التاريخي الذي يشكّل ضرورة لفهم الحاضر والتطلع إلى المستقبل، وضرورة لمعرفة الإنسان لذاته وللآخر.

في هذا السياق برزت أنماط تعبيرية جديدة تنتمي من حيث جنسها الأدبي إلى الرواية، أُطلقَ عليها [الرواية التاريخية]، ويرجح مُؤرخو الأدب إلى أنّ ظهورها كان في مطلع القرن التاسع عشر الذي شهد ظهور أعمال روائية ذات مقومات بدائية للرواية التاريخية، أي أنها تقوم على موضوعات تاريخية، لكنها ليست مكتملة فنيا بدلالتها الاصطلاحية التي رست عليها إلى حدود الآن، وقد رأى [جورج لوكاتش] أنّ هذه النمط الروائي جاء في سياق تقابلي للنمط الروائي الواقعي القائم على الانكعاس؛ حيث الرواية التاريخية تعتمد أساسا في جوهرها على مادة تاريخية [1].

بصرف النظر عن السياق الذي ظهرت فيه الرواية التاريخية في الغرب؛ إذْ كل مجتمع حيثياته التاريخية، فإنّ هذه المصطلح التصنيفي أصبح موضع إشكال نقدي منذ تسعينيات القرن الماضي؛ فقد تساءل الناقد عبد الفتاح الحجمري: هل لدينا رواية تاريخية؟ [2] هذا السؤال نعيد طرحه في السياق البحثي لهذه الدراسة، ليس لإعادته، بل للتدقيق فيه وفق ثنائية السمات الدلالية والمعرفية للمصطلح النقدي، والتي نستقي جزءا منها من التطور الدلالي للوحدات المعجمية بالرجوع إلى مدونة معجم الشارقة التاريخي، والجزء الآخر من تصورات النقاد للرواية التاريخية، وبهذا نصل إلى الفعالية الإجرائية لهذا المصطلح النقدي التصنيفي، ويأتي هذا التدقيق في إطار الوقوف على الدلالات المتأصلة في النسق اللساني العربي لهذا المصطلح المُوجّه أساسا لتصنيف نصوص روائية عربية.

---

(1) جورج لوكاتش، الرواية التاريخية، ترجمة: صالح جواد كاظم (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط2، 1986) ص 71-98.

(2) عبد الفتاح الحجمري، هل لدينا رواية تاريخية؟ (مصر، مجلة فصول في النقد الأدبي، المجلد 16، العدد 3، 1997) ص 61-62.

يشير مصطلح الرواية التاريخية [historical novel] إلي علاقتين، الأولى علاقة التاريخ بالرواية، باعتبار أنّ الرواية نمطا كتابيا مغايرا لنمط الكتابة التاريخية، بهذا تكون العلاقة بين التاريخ والرواية علاقة تقابل وتناظر، إذْ التاريخ شيء والرواية شيء آخر. الثانية، علاقة نسبة؛ حيث تُنْسبُ الرواية إلى التاريخ، وبهذا تكون الكتابة الروائية المنسوبة إلى التاريخ نوعا من كتابة التاريخ، الشيء الذي يترتب عنه القول بأنّ الرواية التي تعتمد على التاريخ ما هي إلا كتابة تاريخية جديدة، ذات خصائص فنية وأسلوبية مُباينة لأسلوب المؤرخ، وهنا يحضر المؤرخ مقابلا للروائي. ونرى أنّ هذا المصطلح لا يخرج عن هاتين العلاقتين، ولنا في الدلالات التي يحملها لفظ [التاريخ] أدلة تقنع بهذا الطرح النقدي، يورد معجم الشارقة التاريخي ضمن مادة [ء-ر-خ] معانٍ كثيرة ارتبطت بهذه المادة المعجمية، كل صيغة ترتبط بدلالة ما في سياق معجمي استعمالي خالص، أو في سياق معرفي تداولي يشير إلى دلالة اصطلاحية، نورد منها ما يلي [1]:

السمات الدلالية والمعرفية	الوحدة المعجمية [ا-ر-خ- مؤرخ...] مع الشواهد التي وردت فيها
التاريخ – تاريخي – مؤرخ = + زمن وقوع الحدث + سجل تُدوّنُ فيه الأحداث	2. آرَخَ 1 - 2 * آرَخَ فلانٌ الكِتابَ، ونَحْوَه: وَقَّتَهُ وجَعَلَ لَهُ تاريخًا. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ بُزُرْجَ (ت: 230هـ=844م):** "آرَخْتُ الكِتابَ؛ فهو مُؤَارَخٌ". **(وَهَذِهِ الدَّلالَةُ سَجَّلَتْها المَعاجِمُ فِي بَقِيَّةِ العُصورِ)** ابن منظور، اللسان. تح: أمين عبد الوهاب، ج: 1، ص: 113.

---

[1] انظر المادة اللغوية [ا-ر-خ] على رابط معجم الشارقة: https://www.almojam.org/root?id=6053&wordId=36739.

+ تحديد زمن وقوع الحدث + كاتب التاريخ + المنسوب إلى التاريخ	13. مُؤَرِّخ 1 - 13 * **المُؤَرِّخُ**: عالِمُ التاريخ أو مُدَوِّنُهُ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قالَ ابنُ الْبِطْرِيقِ (ت: 200 هـ = 815م):** "وزَعَمَ المُؤَرِّخونَ أنَّه وُجِدَ في هذا الدَّفينِ الَّذي كانَ عليه الطِّلْسَمُ قَبْرٌ من ذَهَبٍ". عبدالرحمن بدوي، الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام، ص: 165.

يبيّن الجدول أعلاه السمات الدلالية والمعرفية التي عَلِقَت بالجذر المعجمي [ا-ر-خ] وما يشتق منه منذ [133هـ/ 750م] تُؤكد العلاقة الثنائية التي أشرنا إليها، فالتاريخ دلاليا لا يخرج عن السمات الجوهرية [+ زمن وقوع الحدث/ + سجلّ تُدوّن فيه الأحداث/ + تحديد زمن وقوع الحدث] وتُضاف إليها الدلالتان المعرفيتان [+ منسوب إلى التاريخ / + الأحداث الخاضعة للتاريخ] عندما يتعلق الأمر بالاسم المنسوب [تاريخي] وبالمصدر الصناعي [تاريخية]. لكن السؤال المطروح هنا: عندما يكتب الروائي رواية تاريخية، فهل يدوّن فيها التاريخ بسماته الدلالية المعجمية؟ أم ينسب روايته إلى التاريخ لكونها تعتمد على مادة تاريخية تنتمي وتخضع لمنطق التاريخ؟ أو هما معا؟ بحيث يستدعي من التاريخ ما يصلح ليكون مادة روائية؟

لا خلاف في أن العناصر الأدبية للنص الروائي، تكمن في الإمكانيات الأدبية للروائي، والمتمثلة في اللغة السردية، والسلاسة الأسلوبية، والبراعة في الحكي، وحسن اختيار الشخوص فضلا عن الاطلاع الواسع على الأحداث التاريخية الكبرى، وتبعا لهذه الخواص التي يجب أن تتوفر في الروائي قبل أن يكتب رواية تاريخية، نحصل على المعادلة التالية:

الرواية (الأدبية) = التاريخ (المعرفة)

الروائي (الأديب) = التاريخي (المؤرّخ)

يمكن بناء هذه الأطروحة التقابلية انطلاقا مما ذهب إليه «رولان بارت» الذي اعتبر أنه «لا وجود لما هو طبيعي في أي مكان، فليست هناك إلا ما هو تاريخي» [1] على النحو الآتي:

أولا: ارتبط معنى التاريخ في القرون الوسطى وفق ما أورد معجم الشارقةبسرد الأخبار ورواتها، وكان رواة الأخبار يحرصون أشد الحرص على تحبيك سردياتهم الخبرية، وبعبارة بول ريكور إنّ المؤرخ «مجبر على حبك مجموع القصص التي تُكوّن سرده على شكل قصة»[2] وفي المقابل اضطلعت الرواية بمهمة جمع الأخبار، فالروائي يعمل على البحث عن الأخبار وسردها تتابعيا، فالأحداث والمعلومات التي يدونها المؤرخون وتصبح تاريخا/ خطابا الأجيال اللاحقة لا تختلف جوهريا عما يدونه الروائي في روايته، وعلى الأساس صنّف الناقد المصري حلمي القاعود روايات جورجي زيدان ضمن نمط الرواية التاريخية التعليمية التي تهدف إلى تعليم التاريخ، وتعليمه لا يتحقق إلا بالجمع المعرفي العلمي للأخبار والوقائع [3].

---

[1] نقلا عن، لنتا هاتشيون، سياسة ما بعد الحداثة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مراجعة ميشال زكرياء، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007) ص 158.

[2] بول ريكور، الزمان والسرد والحبكة والسرد التاريخي، الجزء الأول، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم (بيروت، دار الكتاب الجديد، ط1، 2006) ص 261.

[3] حلمي محمد القاعود، الرواية التاريخية في أدبنا الحديث (القاهرة، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط2، 2010) ص 19-44.

ثانيا: تفاعلت الرواية العربية مع «التاريخ» تأريخا وتآرخـًا فهي من خلال نسقها الروائي تؤرخ للحظتها الراهنة، ومن خلال خطابها تتآرخ مع «التاريخ» المدوَّن في المصادر الأخرى التي قد تكون معاصرة لها، فثمة تشارك في فعل التأريخ، ولا أدل على هذا أكثر من الروايات العربية التي كُتبتْ في الفترة التي أطلق عليها «الربيع العربي» حيث ظهرت أعمال روائية تقارب الأحداث السياسية التي صاحب ثورات ذلك «الربيع» فقد صنّفت الناقدة رشا عبد الفتاح روايات [القوقعة، 2009] لخليفة مصطفى، و[فرسان الأحلام القتيلة 2012] لإبراهيم الكوني، و[يسمعون حسيسها 2013] لأيمن العتوم، و[إنه الدم 2014] لنوال السعداوي، رواية تؤرخ للحظة فارقة في التاريخ المعاصر للحركات السياسية التي شهدتها بعض دول العالم العربي، وكان معيار هذا التصنيف أنها روايات تتفاعل مع اللحظة التاريخية تأريخا، وتتفاعل مع المصادر الأخرى التي كتبت عن تلك المرحلة تآرخا، فه روايات تؤرّخ «تاريخ الفقراء والمسحوقين والذين يحلمون بعالم أفضل، وسوف تقول كيف عاشوا وكيف ماتوا وهم يحلمون» [(1)].

ثالثا: تزداد الوشائج بين «الرواية» و«التاريخ» متانة عندما ندرك أن كثيرا من النصوص الروائية العربية بصرف النظر عن تاريخ صدورها، عمد كاتبوها إلى «فعل التأريخ» عبر تقنية الكتابة الروائية، وأعلنوا ذلك في «مقدمة» نصوصهم، وإعلان الكاتب الروائي عن رغبته تلك، هو في العمق تسويغ أولي للفعل الذي يروم إنجازه في كتاباته وبيان للحوافز الكامنة وراء انكتاب عمله الروائي، كما فعل الروائي حسن أوريد في روايته [الموريسكي، 2011] الذي صرّح في مقدمة الرواية بأنه استقى مادة

---

(1) رشا عبد الفتاح، تمثلات الربيع العربي في نماذج من الرواية العربية المعاصرة (الأردن، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2، العدد 1، مارس 2018) ص 10-11.

الرواية من سيرة أحمد شهاب الدين أفوقاي المعروف بأحمد الحجري الأندلسي الذي كان شاهدا على فتنة محاكم التفتيش في الأندلس [1] وبموجب هذا المسوّغ صنفها الناقد عادل العناز ضمن نمط الرواية التاريخية التي تعيد كتابة التاريخ روائيا لأنها اتكأت على «قدرة التمثيل التأويلي للتاريخ الذي يبدّد هاته المسافات من جميع أوجهها (...) حين أشعرت حبكتُها بعدم وجود فرق كبير بين حاضر المسلمين الان، وماضيهم المأساوي المتجلّي في محنة مسلمي الأندلس بعد سقوطها» [2]، وبالمعيار النقدي نفسه صنّف الناقد التونسي محمد الكحلاوي الروايتين [بلارة، 1992] و[برق الليل، 2000] للروائي البشير خريف ضمن نمط الرواية التاريخية التي تكتب تاريخ تونس عبر منظار ملء الفراغات التي خلفها المؤرّخ الرسمي في تاريخ تونس إبّان الحقبة الحفصية، فالتاريخ الرسمي ركز على الأحداث الكبرى، فما كان من الروائي إلا «إعادة ترتيب أحداث التاريخ بعيدا عن الأساليب القديمة (...) إعادة تُنْصِفُ المهمشين الفاعلين الذين يصنعون التاريخ» [3].

رابعا: تنتسب الرواية إلى التاريخ بتنويع تقنيات تفاعلها معه وفق نظريات نقدية اشتغلت على روابط تعالق النصوص فيما بينها [4] وفي هذا المستوى يكون التاريخ

---

(1) حسن أوريد، الموريسكي (الرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ط1، 2011) ص 07.

(2) عادل العناز، التمثيل التأويلي للتاريخ في الرواية العربية (دائرة الثقافة، ط1، 2019) ص 156.

(3) محمد الكحلاوي، الرواية والتاريخ: شعرية التخييل وكتابة الذاكرة (قطر، الدوحة، دار كتارا للنشر، ط1، 2019) ص 185.

(4) نحيل هنا على نظرية التناص بجميع أنواعها، والتي اتكأ عليها معظم الروائيين في العالم العربي وغيره لإنتاج نصوصهم الروائية. وقد شكلت هذه النظرية نظرا لتنوع آلياتها مدخلا نقديا لقراءة تلك النصوص وتصنيفها وتنميطها، غير أنّ كثيرا من الأحكام النقدية كانت مجانبة للصواب النقدي في تصنيف الرواية ضمن النمط التاريخي اعتمادا على مدخل التناص، إذ هذا المدخل

خادما للرواية، فهي بقدر ما تنتسب إليه بحكم اتخاذها للتاريخ موضوعا لها، تستلهمه ليكون خادما لروائيتها، لتنشأ فيما بعد ثنائية التاريخي المطلق في مقابل التخييلي المطلق، وبهذا التسخير الأدبي للتاريخ تتغير العلاقة بين ما هو روائي خالص وما هو تاريخي خالص؛ من حيث التكافؤ؛ حيث تجنح الرواية إلى استلهام التاريخ وفق مبدأ التعالي النصي، وتورده وفق هذا المبدأ، وفي أثناء ذاك الاستلهام تبرز إشكالية التمييز بين قصدية الكاتب، وأثر النص التاريخي المُستلهم عبر تقنية التناص، وفي إطار هذه الثنائية القطبية يصعب الحكم على رواية ما بأنها تاريخية، تصحح التاريخ وتعيد كتابته، وبعبارة أخرى تؤسس لوعي جديد لواقع تاريخي جديد بعيون الرواية [1] أو بأنها رواية غير تاريخية؛ فرواية [العلاّمة، 2011] التي تتعالق تاريخيا مع شخصية المؤرخ [ابن خلدون] واتخذتها موضوعا لها، اعتبرها الناقد محمد الكحلاوي رواية متكافئة مع التاريخ (شخصية ابن خلدون وآثارها) تبني شعريتها التخييلية بالماوزاة مع نصوص المأثورة عن ابن خلدون نفسه لأنها شيّدت «خطابها الروائي على درجة عالية من حبك التعالق النصي بين النص اللاحق (العلاّمة) والنص السابق (مؤلفات ابن خلدون)» [2].

إن تصنيف الروايات العربية إلى نمط الرواية التاريخية، ينبغي أن يستند في منظورها إل مجموع السمات الدلالية المعجمية والمعرفية للمصطلح النقدي نفسه (الرواية التاريخية) للوقوف على نوع العلاقة بين المُكوّنين [رواية] و[تاريخ] خاصة

تشوبه نقائص منهجية كثيرة، منها: تنوّعه في الشكل، وصعوبة تحديده ما لم يقم الروائي نفسه بإحالة مرجعية تحدد موقعه في التاريخ.

(1) عبد الفتاح الحجمري هل لدينا رواية تاريخية؟ (مرجع سابق)، ص 65-64.

(2) محمد الكحلاوي، الرواية والتاريخ (مرجع سابق)، ص 121.

أنّ هذين المُكوّنَيْنِ يستندان إلى فعل الكتابة، فالرواية كتابة، والتاريخ كتابة، الرواية نص لاحق، والتاريخ نص سابق، وبالتالي فإنّ المزاوجة بين أدبية الرواية والمعرفة التاريخية لا بد أن تستند إلى معايير دقيقة تخص دلالة المصطلح نفسه، ثم النظر في بنية النصوص ودرجة تفاعلها مع التاريخ.

الرواية العرفانية: جدل التصنيف الموضوعي وسؤال الاعتراف النقدي

أفضى التجريب الروائي إلى ظهور أشكال جديدة في الرواية العربية، أشكال تختص بموضوع دقيق، فتبدأ بمراكمة النصوص فيه إلى أن تحقق شرعيتها النقدية في إطار نظرية الأجناس الأدبية وما يتفرع عنها من أنماط، ولعلّ الرواية العرفانية نتيجة من نتائج التجريب، فقد ظهر في مطلع القرن الحادي والعشرين نمط روائي اختار مُبْدِعُهُ الكاتب المغربي عبد الإله بنعرفة مصطلح «الرواية العرفانية» عنوانا لمشروعه الروائي، وبدأ رسميا مع صدور أول رواية بعنوان [جبل قاف، 2002] ثم توالت بعدها الإصدارات تباعا وصولا إلى رواية [أختام المدينة الفاضلة، 2022]، فهل يمكن تصنيف هذا الشكل الروائي نمطا جديدا ضمن سلسلة الأنماط الروائية الأخرى الواقعية والتاريخية؟

في ماهية الرواية العرفانية:

يتكوّن المصطلح النقدي المبحوث في هذا المحور من مصطلحين اثنين [رواية] و[عرفانية] والعرفان هنا غير التصوف، وإنْ كانا معا ينتميان إلى حقل واحد، وهذا المصطلح يميّزها عن غيرها في سياق صميم النوع الروائي، حيث إننا نبتعد عن شكلها وخطابها، ونقترب من المعنى والدلالة والأغراض، وكيفية اختيار الموضوع بعناية، وطرق توظيف الأساليب اللغوية والبلاغية، وإبراز الغايات المصممة في

الخلفية الثقافية للرواية. غير التحديد الدقيق لهذا المصطلح النقدي في سياق بحثنا عن تحقيب أفقي تُصنّف في ضوئه الرواية العربي، لا بد من الانطلاق من فهم مصطلح [العرفان] في النسق اللساني العربي وفق التطورات التي حملها، كما ورد في معجم الشارقة:

السمات الدلالية والمعرفية	مصطلح [العرفان] مع الشاهد الذي ورد فيه
العرفان = + العلم بشيء ما + إدراك شيء ما + الإقرار والاعتراف + العلم بالله علما مخصوصا	27. عِرفان
	2 - 27 و— (عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ والباطِنِيَّةِ): مَعْرِفَةُ اللهِ تَعالى والوُجودِ عَنْ طَريقِ الإِلْهامِ، دونَ وَحْيٍ أَوِ اسْتِدْلالٍ عَقْلِيٍّ. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) قالَ القُشَيْرِيُّ (ت: 465هـ=1072م): "أَفَمَنْ أُيِّدَ بِنورِ البُرْهانِ، وطَلَعَتْ عَلَيْهِ شُموسُ العِرْفانِ، كَمَنْ رُبِطَ بِالخِذْلانِ، ووُسِمَ بِالحِرْمانِ؟ لا يَسْتَوِيانِ ولا يَلْتَقِيانِ!". القشيري، لطائف الإشارات. تح: البسيوني، ج: 3، ص: 144.
	3 - 27 ٥ العِرْفانُ بالجَميلِ: تَقْديرُهُ والاعْتِرافُ بِهِ، وشُكْرُ صانِعِهِ. (ح) (1214هـ/1798م) إلى (1444هـ/2022م) قالَ إميل ريغو اليَسوعِيُّ (1317هـ=1899م، تاريخُ الطَّبْعِ): "أُريدُ قِيامًا بِسُنَّةِ العِرْفانِ بِالجَميلِ أَنْ أُنْقِذَ مُخَلِّصي مِنَ المَوْتِ الأَحْمَرِ، وإِنْ اقْتَضى الأَمْرُ أَنْ أَفْدِيَهُ بِحَياتي". مجلة المشرق. المجلد: 2، العدد: 19، ص: 954.

28. عِزفانِيَّة 1 - 28 *العِزفانِيَّةُ: مَذْهَبٌ دِينِيٌّ فَلْسَفِيٌّ يُؤْمِنُ أنَّ المَعْرِفَةَ تَحْدُثُ في النَّفْسِ إلْهامًا وتَلَقِّيًا، لا كَسْبًا وتَعَلُّمًا. (ح) (1214هـ/1798م) إلى (1444هـ/2022م) قالَ عُمَر فَرُّوخ (1386هـ=1966م، تاريخُ الطَّبْعِ): "كانَ لِلعِزفانِيَّةِ أَثَرٌ بالِغٌ في النَّصْرانِيَّةِ؛ فَقَدْ طَبَعَتْها بالطَّابَعِ الهِلانِيِّ الأوروبِيِّ، وجَعَلَتْ فيها نِظامًا مُعَقَّدًا لَمْ يَكُنْ في طَبيعَتِها الأولى في البيئَةِ الآسْيَوِيَّةِ الشَّامِيَّةِ". عمر فروخ، تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون ، ص: 143.	

يُلاحظ أنّ مصطلح [العرفان] [1] يكتنز دلالات لغوية ومعرفية خاصة، فقد ارتبط معناه أول الأمر بمعنى العلم بشيء ما وإدراكه، ثم تحوّل معناه إلى الإقرار والاعتراف، ثم أصبح يدلّ في حقبة إسلامية لاحقة حوالي القرن الخامس الهجري يدل على العلم بالله علما خاصا على طريق أهل السلوك والتصوف. تعكس هذه الدلالات التي تضم ما ولغوي وما هو معرفي، التنوع الذي من المفترض أن يكتنزه المصطلح إذا استعمل في سياق أدبي معيّن، وهذا ما حصل معه؛ إذ عندما انتقل توظيفه إلى مجال الأدب، واقترن اصطلاحيا بالرواية، اغترف دلالات جديدة تحدد خصائص هذا النمط الروائي، التي يحصرها مُبدِعُه في «توظيف المادة التاريخية دون الخضوع لمفهومها للزمن، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأدب من خلال الكتابة اللغوية

---

(1) راجع الوحدات المعجمية المشتقة من المادة اللغوية [ع-ر-ف] والشواهد التي وردت فيها على رابط الموقع الرسمي لمعجم الشارقة التالي:
. https://www.almojam.org/root?id=29748&wordId=179633

المتينة، ومعالجة قضايا حضارية، والبعد الروحي العرفاني الناظم لهذه الأعمال، والذي أسميته الكتابة بالنور» [1].

الرواية العرفانية، إذن، من حيث موضوعها، رواية تتفاعل مع جانب من التصوف، وتتداخل مع الرواية التاريخية وتشاركها بعض الخصائص، فهي أيضا تعود إلى التاريخ العام أو الخاص، بل إنّ عودتها للتاريخ واستلهامها له خاصية جوهرية فيها، اشترطها مبدع هذا النوع على نفسه، ورأى أنه من الواجب أدبيا إعادة كتابة ما أسماه بالتاريخ النوراني، يقول: «إنّ المشروع الروائي الذي ننهض به يروم أن يستوعب هذه الحقيقة (يقصد التاريخ النوراني للحضارة الإسلامية) في إبعادها العددية والحضارية. وقد وصل اليوم إلى محطته السابعة [2] هناك تطابق بين مرور أربعة عشر قرنا من تاريخ الأمّة وهذه الفواتح الأربع عشرة. وبناء عليه، فإنّ المشروع يطمح إلى استيعاب هذا التاريخ من خلال تخصيص أربع عشرة رواية لشخصيات عاشت عبر هذه القرون الأربعة عشر، لكل فاتحة نورانية شخصية روحية وفكرية أو أكثرها تطابقا وقرن زمني يطابقها بحيث يتم الاشتغال على هذا التاريخ انطلاقا من هذه الفكرة المؤسسة» [3] بهذا التخصيص كأنّ كاتب هذا النمط الروائي يعترف ويقرّ بالمعنى العرفاني للإقرار والاعتراف بهذا التاريخ النوراني، ويعيد كتابته روائيا.

---

[1] عبد الإله بنعرفة، المفاتيح النوراية للرواية العرفانية، ضمن كتاب جماعي (الرواية العرفانية عند عبد الإله بنعرفة) نجاة المريني وآخرون، (المغرب، جمعية سلا المستقبل للنشر والطباعة، ط1، 2012) ص 91-92.

[2] يقصد روايته: ابن الخطيب في روضة طه (بيروت، دار الآداب، لبنان 2012).

[3] عبد الإله بنعرفة وآخرون، جمالية السرد في الرواية العرفانية (بيروت، دار الآداب، ط1، 2014) ص 19

أما خصائصها الفنية، فإنّ السرد العرفاني يتميّز «بتفجير المسافة بين الشعر والنثر، بحيث نجد أنّ هذا المشروع يزاوج بين القولين في مفاصل مخصوصة من الروايات، ففي مستهل كل رواية بيتٌ أو يزيد لابن عربي الحاتمي تُجمل حقيقة النورانية التي هي مدار ذلك العمل، ثم قصيدة من إنشاء مؤلف الرواية عن تجليات تلك الفاتحة في صورها الكونية والوجودية» [1] يبرز هذا التوصيف، أنّ السرد العرفاني من خواصه الفنية التي لا تفارقه المزاوجة بين الشعر والنثر في كل رواية تمييزا لهذا النمط الروائي عن غيره من الأنماط الرواية التي ليس من الضروري أن يتخللها الشعر.

سؤال الاعتراف النقدي بالرواية العرفانية:

إنّ أهمّ ما يلفت الانتباه في المشروع الروائي العرفاني عند عبد الإله بن عرفة هو محاولته لتسويغ إبداعاته الروائية والبحث عن الاعتراف النقدي لها عبر آلية الخطاب المقدّماتي؛ حيث عمد في كل رواية أصدرها بدءا من رواية [بحر نون 2007] إلى وضع تقديم لها يعرّف فيه بمشروعه الروائي، ويكشف عن أسراره، ويحدّد معايير أدبية جديدة غير تلك التي اصطلح عليها الروائيون العرب، والتي أصبحت تمثل مسّلمات روائية، وقد اتخذت تلك المقدّمات أشكالا متنوعة في عنوانها، فتارة يُعنون المقدّمة بـ «التقديم» كما في روايته «بحر نون» وتارة يُعنون المقدّمة بـ«البيان» ومعلوم أنّ المقدّمة سواء كانت تقديما أو بيانا، فهي تندرج ضمن ما يسميه النقاد بالعتبات النصية التي تصاحب النص الرئيسي، بصرف النظر عن كاتبها، فقد يضع تلك العتبات المبدع نفسه، أو يضعها كاتب أو ناقد غيره، ويلجأ إليها المبدع الروائي ليضفي على عمله إضاءات محددة، ترتبط أحيانا بمحتوى

---

(1) جمالية السرد في الرواية العرفانية، ص 32.

الرواية، وأحيانا أخرى بقصود نقدية يتقصّدُ منها المبدع البحث عن شرعية نقدية لروايته. هذا من جهة. أما من جهة ثانية، فإنّ عتبة المقدّمة في المشروع الروائي العرفاني عرفت تحوّلا في عنوانها، فقد كانت في الروايات الأولى تحمل عنوان «تقديم» بينما مع صدور رواية [الحواميم، 2010] أصبحت تحمل عنوان «بيان أدبي» وبقي هذا المصاحب النصي يصدر بهذا العنوان في الروايات الأخرى منها [طواسين الغزالي، 2011] و [ابن الخطيب في روضة طه، 2012] وغيرها، ومعلوم أنّ الوحدة المعجمية «بيان» ذات حمولة دلالية متنوعة منذ استعمالها الأول كما يخبرنا بذلك معجم الشارقة التاريخي، حيث البيان هو:

السمات الدلالية والمعرفية	مصطلح بيان حسب الشواهد التي ورد فيها في معجم الشارقة التاريخي https://www.almojam.org/root?id=2051&wordId=11799
السمات الدلالية للبيان = + الوضوح + الكشف	11. بَيَان 1 - 11 * البَيانُ: الإيضَاحُ والكَشْفُ. (ق.س) (-480ه/169م) إلى (-1ه/621م) **قالتْ عِصامُ الكِنْدِيَّةُ (ت: 96 ق هـ= 528م) تَذكُرُ فَمَ امرَأةٍ:** "يَتَقَلَّبُ فيه لِسانٌ، ذو فَصاحَةٍ وبَيَانٍ، يُقَلِّبُهُ عَقْلٌ وافِرٌ، وجوابٌ حاضِرٌ". ابن عبد ربه، العقد الفريد. تح: أمين وآخرين، ج: 6، ص: 111.
السمات المعرفية للبيان = + حال المتكلّم + الضرورة	14 - 11 o بَيَانُ الحَال (في اصطِلَاحِ الأُصولِيِّينَ): مَا يَكُونُ بِدَلَالَةِ حَالِ المُتَكَلِّمِ. (ع) (133ه/750م) إلى (656ه/1258م) **قال نِظَامُ الدِّينِ الشَّاشِيُّ (ت: 344ه= 955م):** "وأَمَّا بَيَانُ الحَالِ: فَمِثَالُهُ فيمَا إِذَا رَأَى صَاحِبُ الشَّرْعِ أمرًا مُعَايَنَةً فَلَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ كَانَ سُكُوتُهُ بِمَنزِلَةِ البَيَانِ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ". أصول الشاشي. تح: الخليلي، ص:164-165.

15 - 11	+ ....
o **بَيَانُ الضَّرُورَة** (في اصطِلاحِ الأصُوليّين): ما يحصُلُ من الإيضَاحِ بِغَيرِ مَا وُضِعَ لَهُ اللفظُ في الأصلِ؛ لاقتِضَائِهِ ضَرُورَةً. (ع) (133هـ/750م) إلى (656هـ/1258م) **قال نِظَامُ الدِّينِ الشَّاشِيُّ (ت: 344هـ= 955م):** "وأمَّا بَيَانُ الضَّرُورَة، فَمِثَالُه في قَوْلِهِ تَعَالى ﴿وورِثَهُ أبواهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ أَوْجَبَ الشَّرِكَةَ بَيْنَ الأَبَوَيْنِ ثُمَّ بَيَّنَ نَصِيبَ الأُمِّ فَصَارَ ذَلِكَ بَيَانًا لِنَصِيبِ الأب.". أصول الشاشي. تح: الخليلي، ص:164.	

يتضح من السمات الدلالية والسمات المعرفية أنّ لفظ «بيان» له حمولة تنبين على قصد مُضمر لدى المتكلّم، وبالتالي فإن من يصوغ بيانا كأنه يتوجه بخطاب ذي قصود محدد قد تكون سياسية أو أدبية أو فلسفية أو فنية أو رياضية، كما تحمل صبغة ذات قصود سِجَالية، وكأن المتكلّم لا يلجأ إلى البيان إلا لتوضيح خطاب موجه إلى الآخر، بصرف النظر عن طبيعة ذلك الآخر، فقد يكون قارئا عاديا، أو ناقدا متخصصا، وبهذا يكون تحوّل الروائي إلى اختيار لفظ «بيان أدبي» من قبيل المماثلة مع ما عرفه مصطلح البيان كما يورد معجم الشارقة، فعندنا «بيان الحال» و «بيان الضرورة» و «بيان التقرير» وغيرها، وكلها تختص بدلالة معرفية محددة، تلك الدلالة التي تحوّلت لدى الروائي في «بيانه الأدبي» إلى الإعلان عن «نوايا تجديدية في صيغة مشروع يتطلع إلى تغيير علاقات القوى في المجتمع الثقافي، ويسعى إلى ترسيخ قيم ثقافية وجمالية يناضل صاحب المشروع أو أصحابه ثقافيا وإبداعيا من أجل إقرارها (...) إنه وعي تغييري يتأسس على النقد واقتراح البدائل إن لم يرم القطيعة والانفصال التام عن السائد والمعروف» [1].

[1] محمد التهامي الحراق، المغامرة الإبداعية العرفانية، اقتراب أولي من رواية «الحواميم، ضمن كتاب (جمالية السرد في الرواية العرفانية) مرجع سابق، ص 81.

يقوم التسويغ النقدي لدى الروائي عبد الإله بن عرفة في «بياناته الأدبية» التي يُصدّر بها رواياته على تجديد الرواية العربية من خلال مفهوم مركزي يطلق عليه «الكتابة بالنور» ويقصد به أنّ الحروف التي تُكتب بها الرواية العرفانية هي حروف نورانية مستمدّة من الفواتح القرآنية المقطّعة سواء الحروف المفردة، أو الحروف المركبة، فالحروف المفردة هي التي شكّلت عناوين السلسلة الأولى من رواياته (جبل قاف، 2002، وبحر نون 2007، بلاد صاد 2009) بينما الحروف المركبة هي تشكلت منها السلسلة الثانية من رواياته وبدأت مع رواية «الحواميم 2010» وبما أنّ هذه الحروف تستمد نورانيتها من القرآن الكريم، فإنّ الكتابة بالنور ينبغي حسب الروائي أن تكون كتابة نورانية، وتتحقق نورانيتها، فيما يلي [1]:

إخراج اللغة من ظلمة الإسفاف والتهجين إلى نور الحق المتمثل في اللغة الأدبية العالية؛

إبعاد اللغة السردية من الحمولة الفاسدة التي غلبت عليها بفعل الإخفاقات النفسية والاجتماعية؛

الاعتماد على اللغة النورانية مع استحضار القارئ وذلك قصد إخراجه من «ظلمة التيه والجهل والفهاهة إلى نور الوجد والعلم والكياسة» بتعبير الروائي نفسه.

ويرتبط مفهوم الكتابة بالنور في الرواية العرفانية، بمفهوم آخر، لا يقل أهمية عليه، وهو مفهوم [الحضور] ويقصد به حضور القارئ بصفته شاهدا؛ إذْ القارئ في الرواية العرفانية ليس مجرد متلقٍّ عادي يقرأ الرواية ويستمتع بلغتها وحكايتها، بل هو قارئ يحضر في النص ليون شاهدا بالمعني الوجودي على الحقائق والمعاني،

---

(1) عبد الإله بن عرفة، الحواميم، (بيروت، دار الآداب، ط1، 2010) ص 7-16.

ومُسْهما في إنتاجها وتأويلها، وعليه أن «يستأنس بفلسفة التأويل في فهم هذا الأدب ليقف على مسرّات كشف المعنى لأن هذا النوع من الفلسفة هو أقرب أنواع الفكر الإنساني الكفيل بإدراك بعض أبعاد دائرة الحقيقة التي نتحدث من داخلها»[1] وبناء على فلسفة حضور القارئ شاهدا ومُؤَوِّلاً يعيد الرائي مساءلة التاريخ في التخييل العرفاني، تلك المساءلة تقوم على شرط العودة إلى الماضي ورعادة بنائه بمسؤولية تحقيقا للعدالة؛ إذْ «المؤرّخ يدّعي أنه يبني الماضي بناء على النصوص والمعطيات المتوفرة لديه، لكنه يصرّح في الوقت نفسه بأنه غير مسؤول عن هذا الماضي (...) بينما القارئ المتبصّر المتأوّل يجب أن يكون حاضرا لأنه لا وجود لشيء مضى. فإدلاؤه بشهادة الحضور يعني أنه يفتح إمكانية المستقبل الكامنة في كل ماضٍ»[2].

إذا كان الروائي عبد الإله بن عرفة سعى إلى البحث عن تسويغ نقدي لمشروعه الرائي، فإنه لم تمر سنوات قليلة حتّى تفاعل النقاد –في سياق موازٍ– مع هذا النمط الروائي الجديد الذي دخل إلى دائرة الرواية العربية مع مطلع الألفية الثالثة؛ فالناقد إبراهيم الحجري يدرجها ضمن نمط الرواية الصوفية فالكاتب الروائي العرفاني ما هو إلا «الروائي الصوفي الذي لا يهتم بالشكل السردي أو الصنعة الروائية إلا في حدود ما يخدم القضية الأساس، والتي تتجلّى في الرحلة العرفانية من أرض الواقع الحافل بالخيبات والقيم الفاسدة الدنيوية سفرا إلى المقامات العلوية التي تغتسل فيها الروح من السياقات الشهوانية التي تتردد عليها، وتشافٍ من أثر الانكسارات

---

(1) عبد الإله بن عرفة، الحواميم، ص 10.

(2) نفسه، ص 12-13.

الروحية والهزائم المعنوية» [1]. إنّ إدراج الرواية العرفانية ضمن نمط الرواية الصوفية يعيد البحث في الدلالة اللغوية والمفهومية لمصطلح [الرواية العرفانية] إلى ما قبل ظهور روايات عبد الإله بن عرفة التي اعتبرت روايات عرفانية مع الاختلاف الدلالي والمفهومي بين المصطلحين [تصوف = عرفان] وقد اعتبر الناقد العراقي رسول محمد رسول أنّ مصطلح الرواية العرفانية بتداخله مع الرواية الصوفية «يشي بمخاطر قلقة في كونه الدلالي من الناحية المفاهيمية والمعارفية، بل والتجنيسية حتى قدر تعلّقه بالفن الروائي» [2] ولعلّ من أبرز تلك المخاطر التجنيسية ارتباط الرواية الصوفية بحكاية الكرامة، وبشخصيات السلوك، مع ما يصاحب ذلك من إشكالات الخرافة والحقيقة والخيال. واختصاص الرواية العرفانية بالحكاية العرفانية التي تقوم على «الأدب العالِم، والمعارف المتعالية، والخيال الخلاّق» [3] كما يقر بذلك المؤلف نفسه عبد الإله بن عرفة، ويعتبر هذه المقومات بمثابة دعامات مميزة للرواية العرفانية عن الرواية الصوفية؛ فالدعامة الأولى تقوم على اللغة الرفيعة البعيدة عن اللغة الدارجة والمهجنة التي طبعت أنماطا روائية عربية أخرى، والأدب الذي يوظف العلوم وجل المعارف والفنون الممكنة بعيدا عن التلفيق، بينما تنهض الدعامتان الثانية والثالثة حسب المؤلف على تصور نقدي غير مألوف في التسويغ التجنيسي للرواية كما هي معروفة في الخطاب النقدي العربي، فيرى أنّ «امتلاك الإنسان لهذا الخيال الخلاق يتطلب أولا العبودية المطلقة، والسلوك ثانيا، والمعرفة

---

(1) إبراهيم الحجري، الرواية العرفانية: مدخل لمعرفة قضايا النوع (مجلة ذوات، العدد 10، 2015) ص 21.

(2) رسول محمد رسول، تسريد العرفاني في الرواية العربية (مجلة ذوات، العدد 10، 2015) ص 26.

(3) عبد الإله بن عرفة، بحر نون أو رحلة البحث عن الجزيرة الأطلسية، (الرباط، دار الأمان، ط 1، 2007) ص 06.

الحقة ثالثا»[1]. وهذا الخيال ليس نسجا مخالفا للواقع، بل إنه إدراك للماضي وللحاضر وللمستقبل استنادا إلى توظيف التاريخ في المادة السردية. كما أنّ المفاهيم التالية: «العبودية المطلقة»، و«السلوك»، و«المعرفة الحقة» لم تكن شرطا من شروط تحقيق السردية الروائية العربية، لكنها بفعل التجريب غير المحدود وفي السياق الروائي العرفاني أصبحت جزءا من مكوناتها، لنصل في النهاية إلى أنّ الرواية نفسها خارج المصطلح النقدي التصنيفي لا يمكن إخضاعها لحد معيّن، بل سنردد مع الناقد [إم فورستر] كلمته الشهيرة «الرواية كتلة هائلة عديمة الشكل».

[1] مقدمة رواية بحر نون، ص 06.

خاتمة

تتجه الأنظار في خاتمة هذه الدراسة إلى الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها، والتي نجملها في الخلاصات الآتية:

إنّ التفكير الاصطلاحي متجذر في الفكر العلمي العربي منذ العصور الأولى، وقد عرف تطورا في نسقه النظري خاصة على المستوى التشكل اللغوي، وشروط التعريف؛

المعاجم العربية العامّة لا يمكن زن نستقي منها تحقيبا دلاليا للوحدة المعجمية [اصطلح] وما يشتق منها، بينما المعجم التاريخي مكننا من الوقوف على مختلف الصيغ المشتقة من هذا الجذر اللغوي وتاريخ استعمالها، ومجال تداولها؛

إنّ المصطلح قبل أن يتشكل مصطلحا مستقلا، يبدأ كلمة تنتمي إلى المعجم العام، ثم تختص باختصاص دلالة محددة ترد في سياق علمي معيّن، فينتقل المصطلح من صفتها المعجمية [كلمة] إلى صفة اصطلاحية [مصطلحا] يحمل مفهوما محددا؛

إنّ المصطلح النقدي العربي، لم يحظ بتعريف تدقيق في الدراسات النقدية العربية، خاصة الحديثة، بل تم تداوله بمعنى عام وغامض، غير أنّ إعادة تعريفها وفق ثنائية السمات الدلالية والمعرفية في المسار التاريخي للوحدة المعجمية [نقد] مكننا من تقديم تعريف أدق للمصطلح النقدي؛

إنّ محاولة تعريف المصطلح النقدي بالرجوع إلى مدونة المعجم التاريخي للغة العربية، هي محاولة تأصيلية تتكامل والأطروحات النقدية التي قدّمها بعض النقاد العرب لجعل المصطلح النقدي عربيا في بنيته ومفهومه؛

إنّ منهج معج الشارقة التاريخي للغة العربية مكننا من تقديم مقترح نقدي ينهض على بناء نمذجة تاريخية للمصطلح النقدي؛ بحيث تكون هذه النمذجة إطارا دلاليا ومعرفيا للمصطلحات النقدية، نتتبع من خلاله سياق الاستعمال، والدلالات الجوهرية الرئيسية، والدلالات الثانوية الطارئة؛

إنّ التحقيب العمودي والتحقيب الأفقي اللذين اقترحناهما في هذه الدراسة مكننا من إعادة قراءة المنجز الروائي العربي في السياق التاريخي ووضع ترتيب يراعي التسلسل الزمني من جهة أولى، ويراعي التسلسل التزامني؛ حيث بقدر ما تتطور الأنماط الروائية عموديا، بقدر ما تظهر أنماط أخرى موازية لها؛ لا ينبغي النظر إليها وفق التحقيب العمودي، بل ينبغي تحقيبها وفق السمات الدلالية والمعرفية للمصطلح النقدي المناسب لها.

إن النتائج التي توصلنا إليها سياق هذه الخاتمة، سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي، لا تعدو أن تكون لبنة أولى خضنا غمارها في منطقة معرفية ونقدية بَيْنِيَّة شائكة، تجلّت أساسا في اجتراح مسار بحثي جديد يعطي الأولوية للمنجز المعجمي التاريخي الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالشارقة، والذي نؤمن علميا بأننا يمكن الاستناد عليه لتعميق البحث النقدي في كثير من القضايا التي كنا نعتبرها قد نضجت حتى الاحتراق، والواقع غير ذلك، إذْ كثير من الحقائق العلمية خاصة في المجال المصطلحي يمكن اكتشافها وإعادة بنائها في ضوء المستجدات التي أتاحها معجم الشارقة التاريخي. وهذا الأمر يدعونا إلى تكثيف الجهود العلمية للتوظيف الأمثل لهذا المنجز العلمي الحضاري الذي سيفتح بلا شك آفاقا جديدة في الدراسات النقدية وفي بحوث العلوم الإنسانية عامة.

كتبه العبد الفقير إلى الله

الكتاني حميد

زاوية سيدي قاسم أبقار

المملكة المغربية

يومه الإثنين، 10 شباط، 2025م، الموافق لـ 11 شعبان 1446 هـ

ثبت المصطلحات

عربي – إنجليزي

vertical periodicity	التحقيب العمودي
Horizontal periodicity	التحقيب العمودي
terminography	الكتابة المصطلحية
terminotics	المصطلحية المعلوماتية
standardization	التقييس
Lexical Semantics	الدلالة المعجمية
Cognitive Semantics	الدلالة المعرفية
coherent system	نظام مُنسجم
structure	مُبَنْيَن
naming	تسمية
code	شفرة
placement	الموقَعة
analyse	تحليل
assessment	تقييم

criticism	النقد
merging	إدماج
modelling	نمذجة
Poetic	الشاعرية
Grammatology	النحوية
Deconstruction	تشريحية
Historical modeling	نمذجة تاريخية
Modernism	الحداثة
modernization	التحديث
tradition	تقليد
Post-modernism	ما بعد الحداثة
realism	واقعية
realistic novel	رواية الواقعية
historical novel	رواية التاريخية

المصادر والمراجع

المعاجم العامة والخاصة:

المعجم التاريخي للغة العربية، الشارقة، النسخة الرقمية على الرابط: www.almojam.org

ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر).

أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون (دار الفكر، ط1، 1989).

إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج العروس وصحاح العربية، تح: عبد الغفور عطار (بيروت، دار العلم للملايين، ط 4، 1987).

لطيف زيتوني، معجم مصطلحات نقد الرواية (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2002).

مرتضي الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، تح: جماعة من المختصين (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 2001).

المراجع العربية:

ابن جني، الخصائص، تح: علي النجار (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، د-ت)

خلدون الشمعة، المختلف والمؤتلف، تمثيلات المركز الغربي والهامش العربي وشيطنة الآخر (ميلانو، منشورات المتوسط، ط 1، 2019).

مصطفى جمعة عطية، ما بعد الحداثة في الرواية العربية، الذات، الوطن، الهوية (مصر، دار الكتب المصرية، ط1، 2023.

عبد الإله بن عرفة، بحر نون أو رحلة البحث عن الجزيرة الأطلسية، (الرباط، دار الأمان، ط 1، 2007).

عبد الإله بن عرفة، الحواميم، (بيروت، دار الآداب، ط1، 2010).

عبد الإله بنعرفة، المفاتيح النوراية للرواية العرفانية، ضمن كتاب جماعي (الرواية العرفانية عند عبد الإله بنعرفة) نجاة المريني وآخرون، (المغرب، جمعية سلا المستقبل للنشر والطباعة، ط1، 2012).

سعيد يقطين، قضايا الرواية العربية الجديدة: الوجود والحدود (الرباط، دار الأمان، منشورات الاختلاف، ط1، 2012).

غالب هلسا، فصول في النقد (بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، ط 1، 1984).

محمد الباردي، التحولات السردية: الحداثة وما بعد الحداثة (تونس، دار الحوار، ط1، 2015).

عبد الله إبراهيم، الفصاحة السردية الجديدة: المفهوم وبعض نماذجه الجديدة. ضمن كتاب: الرواية العربية، الثوابت والمتغيرات (الدوحة، دار كتارا للنشر، ط1، 2018).

إيهاب حسن، تحوّلات الخطاب النقدي لما بعد الحداثة، ترجمة: السيد إمام (العراق، شهريار للنشر، ط1، 2018).

أحمد المديني، كي نفهم الرواية الجديدة (الدار البيضاء، منشورات ملتقى الطرق، ط1، 2012).

صبري حافظ، متغيرات الواقع واستجابات الرواية الجمالية، ضمن كتاب: الرواية العربية؛ ممكنات السرد، الجزء الثاني (الكويت، عالم المعرفة، العدد 359، يناير 2009).

ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي (مصر دار المعارف، 1971)

ابن سينا، رسالة الحدود، تح: محمد العبد (بيروت، منشورات عكاظ، 1910)

ابن سينا، منطق المشرقيين، تح: جماعة من المختصين (القاهرة، ط1، 1910م)

أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر، د-ت)

أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح: مفيد قميحة (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004)

أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة (الأردن، عالم الكتب، ط1، 2008)

إدريس الخضراوي، الكتابة النقدية عند محمد برّادة: المرجعية والخطاب (الدا البيضاء، أفريقيا الشرق، ط1، 2020)

الأمين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة (بيروت، دار ابن حزم، ط5، 1441 هـ/ 2019م)

جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تح: اليازجي وآخرون (بيروت، دار صادر، ط3، 1414 هـ)

حسن المناصرة، ذاكرة رواية التسعينيات (بيروت، دار الفارابي، ط1، 2008)

حميد لحميداني، الفكر النقدي الأدبي المعاصر، مناهج ونظريات ومواقف (فاس، منشورات آنفو برانت، ط 4، 2018)

حميد لحميداني، النقد الروائي والإيديولوجيا (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1990)

الخطيب التبريزي، الوافي في العروض والقوافي، تح: الحساني حسن (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1994)

الرازي أبو حاتم، الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تح: حسين بن فيض (صنعاء، مركز الدراسات والبحوث، ط1، 1994م/ 1415 هـ)

الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن (بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ط 2، 1995)

ساندي أبو يوسف، الرواية العربية وإشكالية التصنيف (دار الشروق، ط 2، 2008).

سبحان خليفات، منهج التحليل اللغوي والمنطقي في الفكر العربي الإسلامي (عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ط 1، 1998).

سعيد يقطين، السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة (المغرب، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2012).

سعيد يقطين، الكلام والخبر: مقدمة للسرد العربي (المغرب، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1997).

سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، النص والسياق (المغرب، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1989)

سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، الزمن، السرد، التبئير (المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2، 1997).

السيرافي أبو سعيد، صنعة الشعر، تح: ماجد جعفر (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1995).

شهاب الدين القرافي، شرح تنقيح الأصول (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2004م/ 1424 هـ)

طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1998).

طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس حداثة إسلامية (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2006).

طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة: القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2005).

عبد السلام المسدي، الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح، ضمن كتاب قضايا المصطلح الأدبي (مكتبة القاهرة، ط1، 1998).

عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية (دار الاعتصام، ط2، 1986).

عبد العزيز المطاد، اللسانيات وقضايا المصطلح العربي (الرباط، مطبعة الرباط نت، د-ط، 2015)

عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص (الكويت، عالم المعرفة، العدد، 298، 2003)

عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية (الكويت، عالم المعرفة، العدد 272، 2001)

عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل (دار الإحياء، ط 1، 1376هـ 1957م)

عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، 1994)

عبد الله الغذامي، المشاكلة والاختلاف، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1994)

عبد الله الغذامي، ثقافة الأسئلة: مقالات في النقد والنظرية (الكويت، دار سعاد الصباح، ط2، 1993)

عبد المالك خلف التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربية (الكويت، عالم المعرفة، عدد 467، 2018).

عبد المجيد جحفة، سمات الحدث، ضمن كتاب جماعي: السمات في التحليل اللغوي (منشورات جامعة الحسن الثاني، ط1، 2010)

حلمي محمد القاعود، الرواية التاريخية في أدبنا الحديث (القاهرة، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط2، 2010).

عبر الرحيم وهابي، الاستعارة في العربية (قطر، دار كتارا للنشر، ط1، 2019).

علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، 2019)

عمر كوش، أقلمة المفاهيم: تحولات المفهوم في ارتحاله (بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2002).

الغزالي أبو حامد، معيار العلم في المنطق، شرح أحمد شمس الدين (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2013)

الفارابي أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، تح: محسن مهدي (بيروت، دار المشرق، ط2، د-ت)

فاضل السامرائي، معاني النحو (عمان، دار الفكر، ط 1، 1420 هـ/ 200م)

محمد الدغمومي، نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر (الرباط، منشورات كلية الآداب، ط1، 1999)

محمد برادة، أسئلة الرواية أسئلة النقد (الدار البيضاء، منشورات الرابطة، ط1، 1996)

محمد عبد الله، الصناعة المعجمية والمعجم التاريخي عند العرب (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2019).

محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي (بيروت، دار الشرق، د-ط، د-ت).

محمد علي الخولي، علم الدلالة، علم المعنى (الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2001).

محمد عناني، فن الترجمة (مصر، الشركة المصرية العلمية للنشر، ط 5، 2000).

محمد غاليم، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة (المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 2007)

محمد معتصم، مفاهيم أراكونية (سوريا، دار النايا للنشر، ط 1، 2014).

محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل (المغرب، أفريقيا الشرق للنشر، ط 1، 1991).

محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح (القاهرة مكتبة غريب، د-ت)

مخائيل نعيمة، الغربال الجديد (بيروت، دار نوفل، ط2، 1978).

مصطفى ناصف، النقد العربي، نحو نظرية ثانية (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 255، ط 1، مارس 2000).

عادل العناز، التمثيل التأويلي للتاريخ في الرواية العربية (دائرة الثقافة، الشارقة، ط1، 2019).

ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2002).

إدوارد الخراط، الحساسية الجديدة: مقالات في الظاهرة القصصية (بيروت، دار الآداب، ط1، 1993).

محمد الشيخ، ما معنى أن يكون المرء حداثيا؟ (الدار البيضاء، منشورات الزمن، 2006).

محمد الكحلاوي، الرواية والتاريخ: شعرية التخييل وكتابة الذاكرة (قطر، الدوحة، دار كتارا للنشر، ط1، 2019).

عبد الله العروي، الإيديولوجيا العربية المعاصرة (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1995).

المراجع المترجمة:

جرار جنيت، عودة إلى خطاب الحكاية، ترجمة محمد معتصم (المغرب، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2000).

ميلان كونديرا، فن الرواية، ترجمة: بدر الدين عكرودي (دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ط 1، 1999).

س، بيتروف، المضمون التاريخي لأدب الواقعية النقدية، ترجمة: شوكت يوسف (القاهرة، دار الكتب المصرية، د-ط، د-ت).

جورج لوكاتش، الرواية ملحمة بورجوازية، تر: جورج طرابيشي (بيروت، دار الطليعة، ط 1، 1979)

رولان بارت، النقد والحقيقة، تر: إبراهيم الخطيب (المغرب، الشركة المغربية للناشرين، ط1، 1985).

رونان ماكدونالد، موت الناقد، تر: فخري صالح (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2014م).

ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشير (القاهرة، مكتبة الشباب، د-ط، د-ت).

سلفان أورو، فلسفة اللغة، تر: عبد المجيد جحفة (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010).

سول كريبه، التسمية والضرورة، ترجمة محمود يونس (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2017).

عبد السلام بنعبد العالي، في الترجمة، تر: كمال الترمي (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط 1، 2006).

هنري بيجوان وفيليب توارون، المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010).

لنتا هاتشيون، سياسة ما بعد الحداثة، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مراجعة ميشال زكرياء، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007).

هنري لوفيفر، ما الحداثة؟ ترجمة كاظم جهاد (دار ابن رشد، ط1، 1983).

زيغمونت باومان، الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2016).

بول ريكور، الزمان والسرد والحبكة والسرد التاريخي، الجزء الأول، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم (بيروت، دار الكتاب الجديد، ط1، 2006).

رم ألبريس، تاريخ الرواية الحديثة، ترجمة: جورج سالم (بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1982).

جورج لوكاتش، الرواية التاريخية، ترجمة: صالح جواد كاظم (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط2، 1986).

المجلات

إدوارد سعيد، انتقال النظريات (مجلة الكرمل، العدد 9، 1983).

جواد حسني، التركيب المصطلحي (الرباط، مجلة اللسان العربي، عدد 50، 2002).

سعاد مسكين، من السرديات البنيوية إلى السرديات النصية (مجلة عالم الفكر، العدد 181، يناير 2020).

رسول محمد رسول، تسريد العرفاني في الرواية العربية (مجلة ذوات، العدد 10، 2015).

عبد الفتاح الحجمري، السرديات في نماذج من النقد المغربي: التصور والإنجاز (المغرب، مجلة فكر ونقد، العدد 06، 1998).

رشيد رضا، تحولات الرواية المغاربية (طنجة، مجلة الصقيلة، العدد 13، 2017).

عمر التاور، استراتيجيات التفكيك عند جاك دريدا، الهدم والبناء (الدوحة، مجلة تبيّن، العدد 09، 2014).

كمال طيرشي، مدرسة فرانكفورت: تاريخها وتطورها النظري وأهميتها السياسية، تر: عصام سليمان وغانم هنا (الدوحة، مجلة تبيّن، العدد 45، المجلد 12، 2013).

عبد الفتاح الحجمري، هل لدينا رواية تاريخية؟ (مصر، مجلة فصول في النقد الأدبي، المجلد 16، العدد 3، 1997).

مجبل لازم، تحقيق التراث العربي، نشره ومناهجه (السعودية، مجلة جذور، الجزء 8، المجلد 4، 2002م).

محمد الضبع، أزمة النقد، الراهن والسؤال (القاهرة، مجلة فصول، العدد 106، خريف 2012).

محمد خرماش، البنيوية التكوينية في الدراسات الأدبية (القاهرة، مجلة فصول، العدد 3-4، يوليو 1991).

محمد غاليم، بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي (مجلة فقر ونقد، العدد 96، 2008).

شوقي بغدادي، نحن والحداثة في الفنون (الكويت، مجلة العربي، مارس 2015).

مفقود صالح، الرواية العربية: سؤال النشأة والتأسيس (المغرب، مجلة أقلام، العدد 24، 1999).

سكاف أسعد، الواقعيّة الرّوائيّة في أدب نجيب محفوظ (بيروت، مجلة الفكر العربيّ المعاصر، العددان74 و75، مارس/ أفريل 1990).

رشا عبد الفتاح، تمثلات الربيع العربي في نماذج من الرواية العربية المعاصرة (الأردن، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2، العدد 1، مارس 2018).

إبراهيم الحجري، الرواية العرفانية: مدخل لمعرفة قضايا النوع (مجلة ذوات، العدد 10، 2015).

المراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

A, Rey, Terminologie nom et notion, (PUF, Paris, que sais-je, 1980).

Connor Steven, Postmodernist Culture: An introduction to the theories of contemporary (Oxford, Basil Blackwell, 1989).

Daniel Gouade, Terminogie : constitution des données (Paris, Afnor gestion, 1 ed, 1990).

Depecker Loïc, La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique, (Publication de l'université de Rouen, 1997).

Guy de Maupassant, Pierre et jean (Paris, Paul Éditeur 1888).

Jean Marc Piotte, Les neuf clés de la modernité (Montréal, Québec Amérique, 1 ed, 2001)

Jean-Marie Domenach, Approches de la modernité (Paris, éd Ecol Polytechnique, 1986)

Juan C. Sager, A Practical Course in Terminology Processing, (Amsterdam, John Benjamins Publishing, 1990).

Juan C. Sager, A Practical Course in Terminology Processing, (Amsterdam, John Benjamin's Publishing, 1990).

Katz, J, semantic theory (Harper, Row Publishers, 1 ed, 1972).

Maréchal Berman, the Experience of modernity (New York, Peguin Books, 1 ed, 1982)

Matie Calinescu, Five faces of modernity (Duke university press, 1 ed, 1987, pdf)

المحتويات

الفصل الأول

المصطلح: حفريات تاريخية في التشكل اللغوي

الفصل الثاني

المصطلح النقدي من الكلمة إلى المفهوم

الفصل الثالث

المعرفي والدلالي في المصطلح النقدي التصنيفي

مراجعة في التحقيب المصطلحي للرواية العربية